حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العراقي

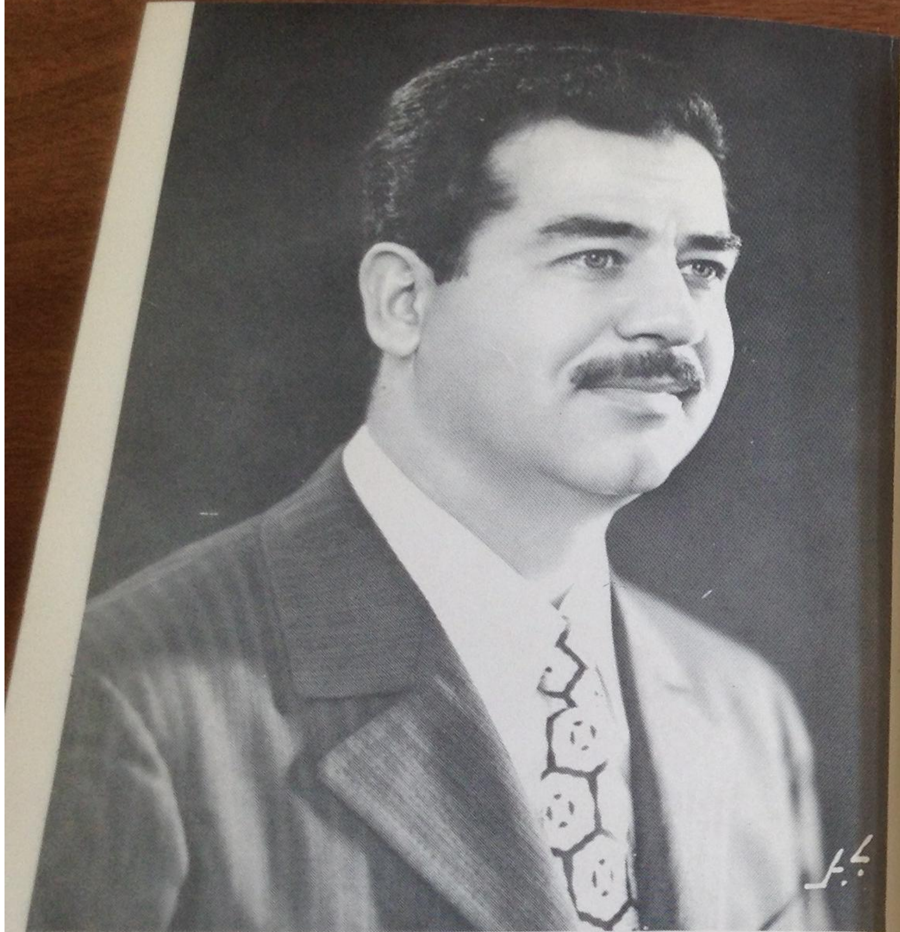
امة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن

كانون الثاني ١٩٧٤



الرفيق أحمد حسن البكر أمين سر القيادة القطرية
لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي



الرفيق صدام حسين نائب أمين سر القيادة القطرية
لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي

التقرير السياسي

الصادر عن

المؤتمر القطري الثامن

كانون الثاني ١٩٧٤

بين الثامن والثاني عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ انعقد ببغداد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي وفي ما يلي نص التقرير السياسي الذي اقره المؤتمر بالاجماع واعلنه للجماهير الرفيق احمد حسن البكر امين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية في الايام ٥ ، ٦ ، ٧ آذار (مارس) ١٩٧٤ :

مقدمة

ايها الرفاق ايتها الجماهير :

انعقد المؤتمر القطري الثامن وقد اجتازت الثورة التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي في ١٧–٣٠ تموز ١٩٦٨ – في القطر العراقي – سنتها الخامسة ، وبعد مرحلة حافلة بالمنجزات التحررية والديمقراطية والتقدمية والمكتسبات لكل جماهير الشعب ، وغنية بتجارب مواجهة المشكلات الصعبة والمعقدة والدقيقة سواء ما يتعلق منها بتثبيت سلطة الثورة وقيادة الحزب لها او ما يتعلق بتأدية المهمات الوطنية والديمقراطية والاشتراكية وغيرها من قضايا التحول الثوري وبالنضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

لذلك فان لمؤتمرنا هذا سمات ومهمات خاصة وجديدة تختلف عن المؤتمر القطري السابع الذي سبقه باكثر من خمس سنوات والذي انعقد ببغداد بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ بعد قيام الثورة وتسلم الحزب السلطة السياسية في القطر العراقي بفترة وجيزة .. وقبل ان تغتني تجربة الحزب ويشتد ساعد الثورة .

ان مؤتمرنا القطري الثامن يجب ان يتجنب الصيغ العامة التي لا تشكل دليل عمل ملموسا وان يبذل اقصى الجهود الممكنة لوضع برنامج ثوري واقعي واضح ، تلتقي وتتوحد عنده ارادة الحزب والجماهير وتنتفي فيه احتمالات الاجتهادات المتنافرة او المتناقضة .

فبعد تجربة خمس سنوات ونصف في قيادة السلطة السياسية وفي قيادة التحولات التحررية والديمقراطية

والاشتراكية والتعرف على مشكلاتها المعقدة ، وبعد التجارب الصعبة والدقيقة – بل المرة – التي اجتازها الحزب خلال المرحلة الماضية على الصعيدين القطري والقومي والتي اجتازتها حركة الثورة العربية ينبغي ان نعرف – بدقة – مواقع اقدامنا اليوم ، ونحدد ، بدقة ايضا ، ما يتحتم علينا ، وما يمكن تاديته من مهمات خلال المرحلة المقبلة التي تمتد عبر السنوات الخمس القادمة .

واذا كان لنا ان نحتج بنقص الخبرة في المرحلة السابقة فلن يكون لنا مثل هذا العذر في المرحلة المقبلة .. واذا كانت الجماهير في قطرنا وفي الوطن العربي تنظر الينا في المرحلة السابقة كثوار جدد يفتقرون الى التجربة فانها اليوم ، وفي المستقبل ، تنظر الينا كقادة لابد ان يكونوا مؤهلين .

ولكي نتمكن فعلا من السير في هذا الاتجاه ، وتحقيق نتائج ملموسة وايجابية لابد ان ندرس ونقيم المرحلة السابقة ابتداء من ١٧ تموز ١٩٦٨ حتى اليوم بروح ثورية صريحة وموضوعية نبين من خلالها الجوانب الايجابية والمشرقة ، والجوانب السلبية والاخطاء وان نكشف ما خفي من صفحات تلك المرحلة ونلقي اضواء جديدة على الصفحات التي لم تتح ظروف المرحلة السابقة وملابساتها القاء الاضواء الكافية عليها .

ما هي سمات المرحلة التي امتدت بين ١٧–٣٠ تموز ١٩٦٨ وانعقاد مؤتمرنا هذا ، وما هي المهمات والمشكلات التي واجهها حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة الجماهير الثورية خلال تلك المرحلة ؟..

من المعروف ان ثورة السابع عشر من تموز لم تكن الثورة الاولى في تاريخ القطر العراقي ، فقد سبقتها بعشر سنوات ثورة الرابع عشر من تموز التي كانت ثورة وطنية وقومية وديمقراطية وتقدمية في طبيعتها الاساسية .. غير ان سلطة الثورة ما لبثت ان انحرفت وتحولت الى نظام ديكتاتوري يميني اقليمي ، وان هو احتفظ بالسمات العامة للحكم الوطني .. وفي الثامن من شباط ١٩٦٣ قاد حزب البعث العربي الاشتراكي الثورة على ذلك النظام ، في محاولة جريئة منه لاقامة نظام ديمقراطي شعبي ثوري يسعى لاقامة الوحدة .. غير ان تلك

التجربة الثورية الشابة ما لبثت ان اخفقت .

وخلال الردة التشرينية السوداء وصلت الى السلطة اكثر القوى يمينية ودكتاتورية وتخلفا منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ ، واكثرها ميلا الى مهادنة الاستعمار وفتح المنافذ للتسلل الرجعي ومعاداة الديمقراطية والافكار والتطبيقات التقدمية .. ونتيجة لذلك تعرضت المنجزات والمكتسبات الوطنية والتقدمية والديمقراطية التي تحققت في المراحل الاولى من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وخلال ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ للتهديد والالتفاف والتراجع والتشويه – كما تعرضت الجماهير وقواها التقدمية وفي طليعتها حزب البعث العربي الاشتراكي الى شتى صنوف الارهاب والتنكيل .

ان ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، هي ، في جوهرها وغايتها ، ثورة تحررية ديمقراطية اشتراكية وحدوية، غير ان الثورة – وبسبب الظروف الخاصة بالقطر العراقي ، نتيجة اخفاق ثورتي ١٤ تموز و٨ شباط – واجهت مهمات اضافية غاية في الصعوبة والتعقيد .. فقد ورثت اخطاء وانحرافات ومشاكل المرحلة السابقة واثارها الخطيرة على كل نواحي الحياة ، وكان عليها ان تعالجها وتواصل – في الوقت نفسه – انجاز مهماتها المرحلية على طريق تحقيق اهدافها الستراتيجية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

اما الاهداف التي واجهت الثورة مهمة انجازها في المرحلة الماضية على طريق الثورة التحررية الديمقراطية الاشتراكية الوحدوية فهي تثبيت السلطة الثورية وقيادة الحزب لها ، وانجاز المهمات التحررية والديمقراطية والتقدمية التي لم تنجزها ثورتا ١٤ تموز و٨ شباط ، والمهمات التي تتطلبها المرحلة الجديدة من التطور الثوري ، ووضع ما امكن من مقدمات الانتقال الى الاشتراكية والاسهام الفعال في النضال العربي في مواجهة العدوان الامبريالي الصهيوني .. وصد اخطار تفاقم التامر الرجعي في المنطقة العربية .

هذه هي المهمات والمشكلات المركزية التي واجهها الحزب والجماهير ، على الاصعدة القطرية والعربية والدولية ، خلال السنوات الخمس والنصف الماضية ، وكان عليهم ان يوفروا

الشروط الذاتية والموضوعية ، وان يبذلوا اقصى الجهود لانجازها على الوجه الاكمل ، وفي سبيل اداء مهمات المرحلة ، والسير قدما على طريق تحقيق الاهداف الستراتيجية لحركة الثورة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية ٠

وفي الفصول القادمة من هذا التقرير تشرح القيادة القطرية ـ بصراحة وتفصيل ودقة ـ الظروف والملابسات والعوامل التي رافقت مسيرة الحزب والثورة خلال المرحلة الماضية ، سواء ما يتعلق منها باوضاع الحزب الداخلية ، او بالاوضاع القطرية والعربية والدولية ، ومقدار تاثيرها سلبا او ايجابا على قدرة الحزب والجماهير ونجاحهم في تادية هذه المهمات ومواجهة هذه المشكلات ٠

لقد كانت المرحلة الماضية حافلة بالمعارك والتجارب الصعبة والمعقدة وبالنشاط متعدد الجوانب ، كما كانت مليئة بمؤشرات الصعود حينا ومؤشرات الهبوط حينا اخر ٠٠ وحفلت تلك المرحلة بانجازات وانتصارات كثيرة واساسية غير انها ـ في الوقت نفسه ـ لم تخل من بعض الاخفاقات والسلبيات ٠

ولكننا ـ ونحن نجتاز مرحلة وندخل اخرى ـ نشعر شعورا صادقا وقويا ومستندا الى التقييم الموضوعي الدقيق بان مسيرة الثورة ـ برغم كل ما اكتنفها من اخفاقات وسلبيات، ومن ظروف وعوامل معوقة ـ كانت ـ بالقياس الى امكانات الحزب والجماهير الذاتية ، والى الظروف الصعبة التي احاطت بالثورة ، قطريا وقوميا ودوليا ، وبالقياس الى التجارب المماثلة السابقة والراهنة ـ مسيرة ناجحة وظافرة استطاعت ، بحق ، ان تشق طريقا جديدا متصاعدا في الحركة الثورية في قطرنا ، وفي حركة الثورة العربية ، وان تضع القواعد الاساسية لتجربة ثورية شعبية قومية واشتراكية وديمقراطية نموذجية في الوطن العربي وفي العالم الثالث ، تؤدي الان وفي المستقبل بصورة اقوى واكثر اشراقا ـ دورا طليعيا بارزا في حركة الثورة العربية وفي حركة الثورة العالمية ، وهذا بعض ما ناضل حزب البعث العربي الاشتراكي في سبيله طيلة ثلاثين عاما ، وما ناضلت من اجله الجماهير في قطرنا وفي الوطن العربي وقدمت في سبيله التضحيات والشهداء ٠

الجزء الاول

المرحلة السابقة ١٧ تموز ١٩٦٨ – كانون الثاني ١٩٧٤

الباب الاول

الحزب وتسلم السلطة السياسية

الفصل الاول

اوضاع الحزب قبل ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨

ان اوضاع الحزب الذاتية .. على الصعيدين القطري والقومي وماتشمله من قضايا الوحدة الفكرية ووحدة واتساع قاعدته التنظيمية وكفاءة قياداته على مختلف مستوياتها ، كما ان علاقة الحزب بالجماهير ومقدار احترامها له وثقتها به وما يتصل بذلك ، حول قدرة الحزب على تعبئتها وتحريكها ، ومقدار ما يمتلكه الحزب من قوة معنوية وتنظيمية في صفوف القوات المسلحة ، وسمعة الحزب في الاوساط العربية والدولية وعلاقاته بتلك الاوساط هي العوامل الاساسية التي تحدد حجم ونوعية حركته السياسية سواء في مرحلة النضال السلبي ، او في عملية تغيير السلطة ، وفي انجاز المهمات الثورية التي تقع على عاتقه بعد تسلم السلطة .

ولكي نقدر تقديرا موضوعيا طبيعة وحجم حركة الحزب السياسية قبل تسلمه السلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ ، وبعدها ، لابد من العودة الى اوضاع الحزب في القطر العراقي والوطن العربي في الفترة الواقعة بين ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ (*) و ١٧ تموز ١٩٦٨ .

(*) ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ هو تاريخ الانقلاب العسكري الرجعي الذي قاده عبدالسلام عارف وعناصر يمينية مشبوهة ضد ثورة الحزب في ٨ شباط في القطر العراقي .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي وعلى الصعيدين القطري والقومي عانى بمرارة في المرحلة المشار اليها من مشكلة الانشقاق ومواجهة اثار فشل تجربة الحزب في قيادة السلطة السياسية في العراق وسورية بالاضافة الى المهمات الدائمة .. مهمات النضال ضد الاستعمار والصهيونية والقوى الرجعية والدكتاتورية والتعرض نتيجة ذلك الى شتى صنوف الاضطهاد وفي كل ارجاء الوطن .

ففي ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ سقطت تجربة الحزب في القطر العراقي التي كانت معقد آمال الحزب وجماهيره في القطر والوطن العربي ، وكان سقوطها ذا طابع مأساوي اصاب الحزب وجماهيره بصدمات نفسية خطيرة اضافة الى الخسارة الجسيمة بفقدان مكتسبات الثورة والكثير من مناضلي الحزب الذين استشهدوا وهم يقاومون الردة ببسالة .

وفي ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، وبعد سنتين وبضعة اشهر من النكسة الاولى التي حدثت في القطر العراقي ، اصيب الحزب بصدمة خطيرة ثانية عندما اقدمت الزمرة الشباطية في القطر السوري على تدبير انقلاب عسكري ضد سلطة الحزب المتمثلة بالقيادة القومية . وبردة ٢٣ شباط نشأ ولاول مرة ، وضع استثنائي خاص بالغ الخطورة والتعقيد ، ذلك هو وضع السلطة المفروضة على الحزب بقوة السلاح وبأساليب المناورة والتضليل والتزييف والتي تدعي ، في الوقت نفسه ، بضجيج عال جدا وبنشاط واسع النطاق ، تمثيلها للحزب وتجسيدها لشعارات تطويره في الميادين التنظيمية والايديولوجية والسياسية .

وقد اعقب كلا من النكستين المذكورتين (١٨ تشرين و٢٣ شباط) انشقاق خطير امتد في الحزب كله عموديا وافقيا ، واثار بين صفوفه صراعات تنظيمية وفكرية حادة وحالات خطيرة من البلبلة .

وكانت الاثار التنظيمية والسياسية والنفسية لهذين الانشقاقين على فرع الحزب في القطر العراقي ذات ثقل خاص وبالغ الخطورة .

فالانشقاق الاول حصل بعد ردة الثامن عشر من تشرين الثاني واعضاء الحزب وانصاره وجماهيره يعيشون حالة

مأساوية خانقة .. كالتعرض الى مختلف صنوف الارهاب والفصل من الاعمال والتشريد .. والتعرض الى الحملات الاعلامية الظالمة من جانب النظام العارفي واطراف سياسية عديدة .. والتعرض اليومي الى نقد الجماهير الصارم بسبب اخطاء المرحلة السابقة .

وكانت اغلب قيادات الانشقاق الاساسية من قادة الحزب وكوادره السابقين في الحزب في القطر العراقي ، وكان الانشقاقيون يضعون الجزء الاكبر من ثقلهم لكسب المعركة في صفوف الحزب في القطر العراقي .

غير ان الحزب ، في القطر العراقي ، وبعد المؤتمر القومي السابع الذي انعقد في دمشق في شباط عام ١٩٦٤ وحسم مسألة الانشقاق من ناحية الشرعية الحزبية ، بدأ يتجه تدريجيا الى الوحدة والتماسك ولكن في اوضاع بالغة الصعوبة .. وبدأ مناضلو الحزب يشقون طريق المستقبل بهمة اعلى وثقة اعمق .

وعلى الرغم مما اصاب الحزب وجماهيره المناضلة على يد السلطة العارفية من ارهاب وبطش بعد احداث ٥ – ايلول – ١٩٦٤ وما ترتب على ذلك من خسائر تنظيمية وظروف مادية ونفسية صعبة وقلقة وجد الحزب نفسه ، في غمرة الاحداث اكثر توحدا مما كان في السابق كما وجد نفسه وهذا ما لمسته الجماهير ايضا ، قادرا على تحدي السلطة العارفية ومقارعتها بالنضال الصلب وواسع النطاق ، وقد افرزت الاشهر التي تلت ردة ١٨ تشرين الثاني وتجربة ٥ – ايلول(*) قيادات حزبية جديدة على شتى المستويات ، اثبتت جدارتها النضالية وشكلت ثقلا ملموسا في داخل الحزب ونقاط استقطاب ايجابية بين صفوفه بعد فترة عاشها الحزب في اعقاب الردة اتسمت بالبلبلة وتشتت التقييمات وضعف ثقل القيادات الحزبية .

وقبل ان تلتئم جروح الحزب والجماهير الثورية من آثار

(*) في ايلول عام ١٩٦٤ شنت اجهزة القمع والارهاب التابعة للنظام العارفي في القطر العراقي اشرس حملة ضد مناضلي حزب البعث العربي الاشتراكي وجماهيره وفي محاولة يائسة لتصفية الحزب وانهاء دوره النضالي وقد تصاعدت هذه الحملة بشكل مسعور في ٤ – ١٩٦٤/٩/٥ وغصت السجون والمعتقلات بآلاف المناضلين .

الانشقاق الاول بصورة تامة وآثار ضربة السلطة العارفية في ايلول والاشهر التي تلتها ، جاءت ردة الثالث والعشرين من شباط وجزء كبير من اعضاء قيادة الحزب القطرية وكوادره المتقدمة ومناضليه وجماهيره ما يزال داخل السجن ، فعرضت هذه الردة ما تحقق من الايجابيات خلال المرحلة السابقة على الاصعدة التنظيمية والفكرية والسياسية والنفسية الى البلبلة والتصدع وانشغل الحزب من جديد باجواء الصراعات التنظيمية والفكرية واجواء القلق النفسي · وبقي الحزب يعيش في هذه الاجواء حتى انعقاد المؤتمر القطري الاستثنائي في ايلول ١٩٦٦ الذي انتخب قيادة قطرية جديدة ·

وبهذا المؤتمر وما تلاه من اجراءات تنظيمية تم الفرز بين تنظيم الحزب واتباع الزمرة الشباطية الذين شكلوا تنظيما هزيلا مستقلا انتحل اسم الحزب ·

ان اتساع نطاق الانشقاقين في داخل القطر وما ترتب عليهما من اوضاع تنظيمية ونفسية ادى الى فقدان الحزب لعدد غير قليل من قياداته السابقة وكوادره المتقدمة واعضائه وانصاره وجماهيره ، سقط البعض منها تحت وطأة اليأس او الارهاب وانعزل البعض الاخر عن ميدان النضال للاسباب ذاتها وذهب الاخرون مع هذا الانشقاق او ذاك ·

وفي اطار هذه الظروف مجتمعة وجد الحزب نفسه في وضع بالغ الصعوبة والتعقيد · فقد كان عليه ان يقارع السلطة العارفية وان يتجنب ضرباتها ·· وكان عليه — في الوقت نفسه — ان يقارع الانشقاقيين فكريا وتنظيميا وسياسيا وان يرد اتهاماتهم الباطلة · وفي خضم ذلك كله كان عليه ان يعبىء الجماهير ويستعيد ثقتها الكاملة به ·· وبقدرته على تطبيق مبادئه وشعاراته بعد ان تعرضت تلك الثقة الى حالات من الازمة بسبب الظروف مارة الذكر ·

ان اوزار تجربة ٨ شباط في القطر العراقي وتجربة ٨ آذار في القطر السوري القيت بكاملها على كاهل الحزب ·· فالانشقاقيون الاول ما لبثوا بعد حين ان تخلوا عن الحزب اسما وعقيدة وتنصلوا من كل التجربة السابقة وشنوا حملات ظالمة عليه ضمنوها اخطر الاتهامات ، فورث الحزب ، مرغما

كل اوزارها ·

وفي نظر الجماهير ، اما الشباطيون ، وكما المحنا من قبل ، فقد القوا باوزار اخطاء تجربة آذار وعلاقاتها السلبية مع مختلف الاحزاب والقوى السياسية على كاهل الحزب وصاروا يدعون امام الجماهير انهم انما يمثلون خطا جديدا في الحزب ، ويسلكون طريقا جديدا اكثر تطورا ··!!

ولم يكن الصراع بين الحزب والمرتدين الشباطيين متكافئا ·· فلقد كان للشباطيين(*) دولة يستندون اليها ويسخرونها لاغراضهم ·· اما الحزب فلم يكن له من سند غير الجماهير الكادحة ومناضليه الفقراء في مواجهة اقسى الظروف ·

وبينما كان الانشقاقيون يغرقون تنظيمهم والشارع بمطبوعاتهم الانيقة التي تتولاها جهات رسمية معينة ، ويمتلكون كل وسائل العمل ، لم يكن الحزب يمتلك غير جهاز « رونيو » واحد ادرك نهايته قبل الثورة بقليل ·· وكان مناضلو حزبنا المفصولون والسجناء والمشردون يعيشون في ظروف مادية خانقة ، وكان الحزب لا يمتلك منوسائل العمل الا النزر اليسير ·

وقد سعى نظام الردة الشباطية الى اقامة علاقات حسنة مع النظام العارفي ، وزار قادته بغداد عدة مرات وبذلك قدموا غطاء مهما وفعالا لانصارهم في القطر العراقي الذين كانوا يتحركون سياسيا في ظروف غير محفوفة بالخطر ولا بحذر السلطة ، في الوقت الذي كانت فيه اجهزة النظام الشباطي تحذر النظام العارفي من نشاط الحزب ونواياه · وارتكبت الزمرة الشباطية عملا مفضوحا عندما اعلنت من اذاعة دمشق قرارا بفصل الرفاق اعضاء قيادة قطر العراق ·· وكانت تهدف من ذلك الى كشف القيادة امام السلطة العارفية وتحريضها على اعتقالها وضرب الحزب ·

واضافة الى ذلك فان تحالفات النظام الشباطي ، العربية والدولية ساعدت انصاره في القطر العراقي كثيرا ، حيث انفتح امامهم الكثير من ابواب التعامل مع اوساط سياسية عديدة بينما كان الحزب يحاط بمحاولات العزل وبالحملات الدعائية

(*) الشباطيون نسبة الى ردة ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ في القطر السوري ·

المزيفـــة . كان الحزب يعيش حالة تنظيميـــة

وعلى الصعيد القومي كان الحزب يعيش حالة تنظيمية وسياسية ونفسية ومادية مماثلة . فقد كان بعض اعضاء القيادة القومية معتقلا وبقي عدد قليل يعمل في ظروف مادية صـــعبة جدا وفي ظروف امنية خطيرة حيث كانوا مهددين دائما باحتمالات العدوان على حياتهم من جانب اجهزة النظام الشباطي النافذة في الاقطار التي كان يتواجد فيها أولئك الرفاق .

ولم تكن منظمات الحزب في الوطن وخارجه في اوضاع تمكنها من شد ازر القيادة القومية تنظيميا وماديا الا بقدر قليل لا يفي بمتطلبات العمل والصراع غير المتكافىء مع الـــــردة واجهزتها واتباعها وحلفائها .

وقد بذلت ، وبخاصة في السنوات الاخيرة التي سبقت الثورة في القطر العراقي ، جهود شاقة لعقد المؤتمر القومـــي التاسع الذي لم يتمكن من الانعقاد الا في شباط ١٩٦٨ ، اي بعد سنتين من وقوع الردة .. وهذه اطول فترة عاشها الحزب في تاريخه كله من اجل عقد مؤتمر قومي لمواجهة حالة طارئـة في الحـــزب .

× × ×

الفصل الثاني

مسألة تسلم السلطة

كان حزب البعث العربي الاشتراكي ، في تلك المرحلة ، يواجه أخطر التحديات التي جابهته في تاريخه الطويل الحافل بالمهمات الجسيمة والمشاق والظروف الصعبة والمعقدة .

وكان التحدي ، هذه المرة ، يتعلق بصـــميم وجـــوده ومستقبله وصلته بالجماهير وقيادته لحركتها الثورية .

لقد انتحلت الردة الشباطية اسم حزب البعث العـربي الاشتراكي وسيطرت على الحكم في القطر الســوري وعقـدت تحالفات عربية ودولية مهمة وبذلك وضعت الحزب وجها لوجه امام مسألة « البقاء والاستمرار » .

وكما أشرنا في الفصل السابق فأن الصراع بين الحزب من جهة وبين الردة الشباطية والانظمة والاوضاع العـربية الرجعية والدكتاتورية منجهة اخرى ، لم يكن متكافئا ابدا .. بل أن البون في الامكانات والفرص كان شـاسعا الى حـد خطير .. ولم يكـن الزمن في اطار تلك المـرحلة في صالـح الحزب .. فعلى الرغم من زيف الردة الشباطية وتنكرها لاهداف الجماهير وقضاياها القومية والاشتراكية والديمقراطية فأن استمرارها في السيطرة على الحكم في القطر الســوري وانفرادها بادعاء تمثيل الحزب لسنوات طويلة ، كان سيؤدي

الى خلق حالة من « الامر الواقع » برغم اية مقاومة او فضح له ، على الاصعدة القطرية والقومية والدولية مما يجعل من الصعب جدا حينذاك تغييرها واستعادة مواقع الحزب في حركة الثورة العربية وبين صفوف الجماهير .

واذا اضفنا الى هذا الوضع قلق الجماهير الذي ولده فشل الحزب في انجاح تجربته في ٨ شباط و٨ آذار ، وتحميله كل أوزار تينك التجربتين وما يعنيه ذلك من صعوبات أضافية في نضاله بين الجماهير لتأكيد حقيقته وترجمة اهدافه وشعاراته ترجمة صحيحة عرفنا أية حالة كانت تحيط بالحزب .

ما العمل ، اذن ، للخروج من هذه الاوضاع وطرح الحزب على حقيقته فكرا وشعارات وسلوكا ، وبقوة ملموسة في ساحة النضال العربي لمواجهة الاخطار التي يشكلها وجود الردة الشباطية من ناحية ، ولقيادة حركة الجماهير الثورية وتادية المهمات القومية الثورية في الوحدة والحرية والاشتراكية من ناحية اخرى ؟.

أن الحالة النفسية التي تولدت بين صفوف الحزب والجماهير نتيجة اخفاق تجربتي ٨ شباط و٨ آذار وفشل تجربة ، التحالفات ، في تينك المسلكيين .. تلك التحالفات التي انقلبت على الحزب في القطرين العراقي والسوري والظروف الفكرية والسياسية والنفسية التي نشأت بعد هزيمة الخامس من حزيران والتي كان من أبرز مظاهرها ادانة الانظمة العربية المحسوبة على صف التحرر والتقدم واساليبها السابقة شكلا ومضمونا ، أو التشكيك بقدراتها وسلامة خطها على اقل تقدير ، والتيار العارم الذي نشأ في تلك المرحلة بين صفوف المثقفين العرب للبحث عن وسائل وطرق جديدة للثورة العربية والاثر العاطفي القوي الذي ولدته حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف الشباب والمناضلين العرب ، هذه العوامل مجتمعة كانت تقود الى التفكير في أساليب جديدة لتسلم السلطة .. وكان لهذا التفكير تأثير مهم على الكثير من أعضاء الحزب قيادات وقواعد .

غير ان الاستقراء الموضوعي للواقع العربي في تلك

المرحلة ، وبرغم كل الظروف السياسية والفكرية والنفسية التي تولدت عن الهزيمة كان يشير الى أن القوى الاجتماعية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الهزيمة ورغم ما أصابها من ضعف وتدهور بسبب الهزيمة ذاتها وبرغم الحاجة التاريخية الملحة لاحلال قوى اجتماعية اكثر ثورية محلها في قيادة حركة الثورة العربية كانت ما تزال تمتلك قدرا ملموسا من القوة والتأثير . ولم يكن الاتجاه الى اسقاطها نهائيا ودفعة واحدة من حسابات العمل الثوري ، يقود الى نجاح القوى الشعبية الثورية في تسلم السلطة في أي قطر عربي في اطار المرحلة .

وكان على حزب البعث العربي الاشتراكي ، وفي اطار كل ظروفه التي اشرنا اليها بالتفصيل ، وفي اطار ظروف الحركة الثورية في القطر وفي الوطن العربي ، أن يختار احد طريقين .. اما اسقاط فكرة السعي لتسلم السلطة في أي قطر خلال تلك المرحلة والشروع ببرنامج للنضال الشعبي السلبي لمرحلة تاريخية طويلة جدا وافتراض ان الحزب وحركة الثورة العربية يمران من جميع النواحي ، بمرحلة تاسيسية جديدة .. أو البحث عن اسلوب جديد لاحداث التغيير الثوري وتسلم السلطة السياسية في قطر ما ، يأخذ بعين الاعتبار اشتراطات الواقع الموضوعي من ناحية ، ومتطلبات المرحلة الجديدة ومقاييسها الاكثر جذرية وثورية من ناحية اخرى .. والسعي من خلال هذا الموقع الجديد لقيادة حركة الجماهير باتجاه اهدافها القومية والاجتماعية ولتأكيد حقيقة هوية الحزب وحقيقة مبادئه واهدافه وتأكيد دوره الطليعي في حركة الثورة العربية .

أن منظمة الحزب في القطر العراقي ، كانت قد اختارت بوضوح وصراحة الطريق الثاني .

ولم يكن هذا الاختيار جديدا .. فالعزم على قلب نظام الردة واستعادة السلطة الثورية كان قائما منذ يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٣ .. أي بعد الردة التشرينية مباشرة .

وقد بقيت هذه الارادة قائمة وقوية عبر السنوات التي

الباب الثاني

ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨

امتدت بين ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ و١٧ تموز ١٩٦٨ . وبرغم كل الاحداث والتطورات الجديدة التي نشأت في الساحتين القطرية والقومية وعلى صعيد اوضاع الحزب الذاتيـة وفي المرحلة التي تلت الردة الشباطية وهزيمة الخامس من حزيران كانت منظمة الحزب في القطر العراقي تجد أن النهج الصحيح الذي تشترطه المرحلة هو النضال لتسلم السلطة السياسية في القطر العراقي ومواجهة التحديات الفكرية والسياسية التي كانت تجابه الحزب وحركة الثورة العربية واثبات امكانيـة قيام تجربة ثورية ناضجة ومتكاملة في اطار المـرحلة وبقيـادة حزب شعبي ثوري تكون نموذجا وقاعدة لحركة الثورة العربية في فضح النماذج المشوهة والناقصة التي افرزتها مرحـلة ما قبل هزيمة حزيران وفي النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعيـة .

× × ×

الفصل الاول

الوسـائل ٠٠ والتحالفات

كان الاعتماد على الامكانات الذاتية للحزب وحركة الجماهير وحدها في الاطاحة بحكم الردة التشرينية يعني ـ حتما ـ تأجيل عملية الثورة لفترة طويلة جدا وتحمل كل ما ينتج عن ذلك من احتمالات سلبية ٠ وبالاضافة الى ظروف الحزب القطرية والقومية التي كانت تلح على تسلم السلطة السياسية للاسباب التي أشرنا اليها سابقا ، فان اوضاع القطر العراقي لم تكن تسمح بالانتظار الطويل ٠ لقد كانت اوضاع العراق تنحدر انحدارا سريعا يهدد بالكارثة كل اطراف الحركة الوطنية ومكتسبات الشعب التي تحققت عبر نضاله الطويل كما كانت تهدد بالخطر الكبير حركة الثورة العربية وتطلعاتها الى النهوض بعد الهزيمة ومواجهة الظروف الجديدة بأساليب وصيغ اكثر جذرية وثورية ٠ ان القوى الرجعية العميلة في العراق كانت تزحف ، كل يوم ، لاحتلال مواقع متقدمة في السلطة وفي شتى مؤسسات الدولة والمجتمع ٠ وكانت شبكات التجسس الاميركية والبريطانية والايرانية والاسرائيلية تسرح وتمرح في البلاد و « تشبك » على اغلب القوى السياسية وكان الجيش ممزقا ومفككا تنتشر فيه مراكز القوى وتتلاعب به جهات متعددة بعضها كان مرتبطا بشكل مباشر بالدوائر الاستعمارية ، والفساد والفوضى يعمان الاقتصاد والادارة وكل مرافق الدولة ٠

ان احتمالات انفجار الوضع والمجيء بسلطة رجعية عميلة او دكتاتورية عسكرية غاشمة كانت خطيرة جدا ، اضافة الى غيرها من الاحتمالات التي كانت تعني ، في حالة وقوعها ، سحق الحزب والحركة الوطنية برمتها ، واعادة العراق الى اوضاع تشبه ما كان عليه قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .. وتحويل موازين القوى في الوضع العربي لصالح الامبريالية والقوى الرجعية .

وفي الواقع كان حزب البعث العربي الاشتراكي في وضع خاص واستثنائي جدا . فقد كان للحزب ثقل مادي ومعنوي كبير في حياة البلاد السياسية ، برغم كل الحساسيات تجاهه ، وبرغم مواقف العداء ومحاولات العزل التي كانت تتخذها اوساط سياسية عديدة ضده ، ولانه كان الحزب الوحيد ، في القطر العراقي ، الذي سبق له أن تسلم السلطة السياسية عن طريق الثورة المسلحة ، فأن كثيرين كانوا ينظرون اليه على انه القوة السياسية الوحيدة في البلاد القادرة ، فعلا ، على تكرار هذه العملية .. وبرغم كل ما أثير من سلبيات حول تجربة ثورة رمضان .. فقد كانت بعض جوانبها الخاصة والايجابية تحظى بالتقدير في أوساط عديدة ، وتعتبر عنصرا ملهما في العمل الراهن ، وتدفع اوساطا وعناصر سياسية عديدة بشكل أو بآخر للتقرب الى الحزب .

وكان على الحزب وهو يسعى لتأمين مستلزمات الانتفاضة والاطاحة بالسلطة العارفية أن يؤكد ما يلي :

١ ـ السعي المخلص والدائب للعمل في اطار جبهوي يضم ما أمكن من القوى الوطنية والقومية التقدمية ، وفي حالة عدم النجاح في ذلك تحقيق اي قدر واي شكل ممكنين من الصلات الطيبة مع هذه القوى .

٢ ـ تحييد ما أمكن من الاوساط السياسية والعسكرية في الصراع بينه وبين السلطة العارفية .

٣ ـ التركيز على تحالفات خاصة وفقا للضرورات الواقعية و « الفنية » الخاصة بالانتفاضة على السلطة العارفية وتسلم السلطة السياسية .

ولما كانت عملية الانتفاضة المسلحة على النظام العارفي والاطاحة به غير ممكنة من الناحية « الفنية » بدون ان يكون لقوات الحرس الجمهوري المحيطة بالقصر الجمهوري ثقل خاص فيها فقد برزت الحاجة الى التحالف مع ابراهيم الداود الذي كان آمرا لتلك القوات برغم تشخيص الحزب الدقيق لاتجاهاته السياسية واطماعه الشخصية .

أما عبدالرزاق النايف فبالرغم من محاولاته الماكرة للتقرب الى الحزب والتعرف على نواياه ، وبالرغم من تلميحاته برغبته في المشاركة في عملية التغيير ، وبالرغم من الحاح ابراهيم الداود على التحالف مع النايف فقد كان قرار الحزب حازما وقاطعا بعدم التعاون معه باعتباره عنصرا مشبوها . وعند وضع خطة الثورة كانت القيادة قد قررت تكليف فرقة مسلحة من الرفاق المدنيين بمحاصرة النايف في داره فور المباشرة بعملية الثورة واعدامه ، اذا حاول المقاومة والخروج من الدار .

وقد رسمت القيادة القطرية خطة الثورة « الفنية » على أساس الانقضاض على قوات الحرس الجمهوري والسيطرة عليها وارغام عبدالرحمن عارف ، بقوة السلاح ، على التسليم على أن يساند هذه العملية تحرك اللواء المدرع العاشر ، الذي كان مقره في الورار ، باتجاه بغداد ، وان تؤدي الفصائل الخاصة من الجهاز الحزبي المدني دورا خاصا في عرقلة عمل الفصائل المضادة وتأدية واجبات الثورة لانجاحها . وكانت خطة القيادة تتضمن مشاركة اعضائها المباشرة في عملية الانقضاض على قوات الحرس الجمهوري واسقاط النظام ، بالاضافة الى مشاركة عدد من الرفاق العسكريين المتقاعدين وعدد آخر من الرفاق المدنيين في هذه العملية .

وكان ذلك نابعا من التقدير بضرورة تأكيد مسألة بالغة الاهمية في حياة الحزب وفي عملية الثورة ومسيرتها المستقبلية ، فقيادة الحزب يجب أن لا تكون قيادة في الفكر والتوجيه والتخطيط فحسب .. وانما يجب أن تكون ايضا في طليعة عملية التنفيذ وان تتحمل كل مخاطرها .. وهذا

يجعلها على تماس مباشر بالواقع ومتطلباته ومضاعفاته ، فتكون قراراتها واقعية من ناحية كما يعطيها الهيبة الكاملة التي يجب أن تحتلها في قيادة مسيرة الثورة من ناحية اخرى ويقضي من الاساس على احتمال تشكل طرفين متباعدين في النظام الثوري .. طرف القيادة الفكرية والسياسية في جانب .. وطرف المنفذين الذين يواجهون الاحداث التفصيلية ومضاعفاتها العملية ومخاطرها ويتحملون شرف الصفحة الاقتحامية فيها – وحدهم – في جانب آخر .

في صباح يوم ١٦ تموز ١٩٦٨ كانت القيادة القطرية مجتمعة في دار الرفيق احمد حسن البكر أمين سر القيادة القطرية لوضع خطة الثورة بصيغتها النهائية وبالفعل تم اقرار الخطة وتوزيع الادوار والمهمات على الرفاق ، غير ان القيادة فوجئت، وهي مجتمعة ، بوصول رسول من عبدالرزاق النايف يحمل رسالة تتضمن عرضا منه بالمشاركة في الثورة . وعلمت القيادة القطرية أن ابراهيم الداود هو الذي أخبر النايف بعملية الثورة ، وعرض عليه المشاركة فيها وتولي منصب رئيس الوزراء . وكان على القيادة أن تبت بسرعة في أمر هذا التطور الخطير .

لقد كان القبول بمشاركة النايف في الثورة يعني تغييرا كبيرا في اوضاعها وحساباتها كما يعني تعرضها الى خطر جسيم .. خطر تشويه هويتها والالتفاف عليها وحرفها عن الطريق الثوري القومي والاشتراكي والديمقراطي الذي رسمه لها الحزب ، كما كان رفض عرض النايف بعد أن عرف بالثورة في يوم تنفيذها وهو الذي يحتل موقعا اساسيا في السلطة ، يعني تعرض الحزب الى ضربة خطيرة جدا ، وتبدد الامال في الثورة .

وبعد دراسة هذين الاحتمالين قررت القيادة التظاهر بقبول مشاركة النايف في الثورة والموافقة على ما تم الاتفاق عليه بينه وبين الداود ، كما اتخذت ، في الوقت نفسه ، قرارا حازما بتصفية النايف والداود من سلطة الثورة في أقرب وقت ممكن ، واوكلت مهمة تنفيذ ذلك الى رفاق في القيادة .

الفصل الثاني

من الساعة الثالثة صباحا الى الساعة الثالثة مساء

في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ ، انقض الرفاق المكلفون بتنفيذ الانتفاضة المسلحة على كتيبة الدبابات في قوات الحرس الجمهوري ، وسيطروا عليها واحاطوا بالقصر الجمهوري احاطة تامة .. في الوقت نفسه جرى اتصال هاتفي بعبدالرحمن عارف من مقر قيادة كتيبة الحرس الجمهوري وطلب اليه التسليم على ان تحفظ له حياته ويسفر الى خارج العراق بسلام .. غير ان عبد الرحمن عارف رفض هذا الطلب في بادىء الامر وعندها صدرت الاوامر بالهجوم على القصر وتكثيف اطلاق النار .. وعندما وجد عارف نفسه محاصرا بصورة تامة وعاجزا عن المقاومة رضخ لمشيئة الثورة وعرض التسليم فتم اقتياده من القصر الجمهوري وسفر الى خارج العراق عند الصباح .

وفي ساعة تنفيذ الثورة كان اللواء المدرع العاشر يتحرك باتجاه بغداد .. ومن الجدير بالذكر هنا ان القيادة عندما فوجئت بعرض النايف بالاشتراك في الثورة توقعت ان يقدم النايف على منع تحرك اللواء المدرع العاشر باتجاه بغداد ، لتكون له ولانصاره الغلبة في القوات المتواجدة فيها .. بل هي توقعت ان يوفد ضابطا الى اللواء المذكور يطلب منه التوقف وعدم الزحف الى بغداد باعتبار ان الثورة قد تمت ولا حاجة

لمواصلة زحفه . وتحوطا لذلك ابلغت القيادة الرفاق في اللواء العاشر بحزم بضرورة الزحف الى بغداد في كل الاحوال، وعدم تنفيذ اي امر او طلب مغاير لذلك . وقد حدث ما توقعته القيادة بالفعل . فبعد ان اعلن عبدالرحمن عارف التسليم اوفد النايف ، بسرعة ، ضابطا الى اللواء المدرع العاشر وهو في طريقه الى بغداد يبلغه بالتوقف والعودة باعتبار ان الثورة قد تمت ونجحت .. غير ان الرفاق في اللواء نفذوا تعليمات الحزب بدقة ورفضوا الطلب وواصلوا الزحف باتجاه بغداد واتخذ اللواء المدرع العاشر موقعا له في منطقة « ابو غريب ».

وفي صبيحة ١٧ تموز اذيع بيان الثورة من الاذاعة .. ولكن وضعا بالغ الدقة والحرج نشأ في صفوف الحزب .. وفي اوساط الجماهير بعد اعلان التشكيلة الحكومية الجديدة للثورة والتي احتل فيها عبد الرزاق النايف منصب رئيس الوزراء . حيث ان مناضلي الحزب ما كانوا يعرفون بالتطور الذي حدث في الساعات الاخيرة قبل الثورة ولا بالملابسات التي احاطت به، وما كانوا يعرفون الاعتبارات التي بنت عليها القيادة قرار الموافقة على اشتراك النايف في الثورة .. ولم يكونوا يعرفون بقرارها الاخر بالعمل فورا على تصفيته . ولم يكن بالامكان شرح كل ذلك لهم .. فالظرف الذي وجدت القيادة نفسها فيه هو ان تقبل بمشاركة النايف في الثورة وبتوليه منصب رئيس الوزراء وان لا تتظاهر بأي تحفظ ضده او اي موقف عدائي له لكي يصبح بالامكان تنفيذ الصفحة الثانية من القرار .. وتصفيته من الثورة نهائيا .

لقد كان الحزب يعيش حالة الم وقلق مريرة لم يسبق له ان عاشها في حياته ، وكانت القيادة تواجه هذا الوضع في الحزب وهي مضطرة الى السكوت وكتمان خطتها ، وغير قادرة على شرح تفاصيل المبررات .. ولانها كانت مصممة على انهائه باسرع وقت وخلال الايام الثلاثة عشر المريرة اعتمدت القيادة في مواجهة الاحداث اليومية المتلاحقة والمليئة باحتمالات الانفجار من كل جانب .. على روح الانضباط العالية بين صفوف الحزب ، وعلى ثقة مناضليه بقيادتهم وبحكمة قراراتها واجراءاتها .

وكان لابد من حسم هذا الموقف لصالح الحزب وفقا لقرار القيادة في ١٦ تموز .

ولم تكن عملية تصفية النايف سهلة ابدا .. بل كانت من اخطر العمليات . فلقد كان للنايف بعض الانصار في قوات الحرس الجمهوري وفي داخل مبنى القصر الجمهوري حيث مقر الرفيق امين سر القطر .. وكان اي تصرف يثير شبهات النايف والداود وانصارهما المعروفين وغير المعروفين يمكن ان يؤدي الى تصفية قيادات الحزب وانصاره جسديا .. غير ان حتمية تصفية النايف لتصحيح اوضاع الثورة ومسيرتها كانت تتطلب المخاطرة .. مع اجراء ادق الحسابات العسكرية والتنفيذية والنفسية لانجاح عملية تصفية العناصر التي تسللت الى الثورة وفرضت عليها .

وفي يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ تقرر تنفيذ عملية التصفية وكان ابراهيم الداود قد غادر العراق الى الاردن لتفقد القوات العراقية هناك . وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم الخالد قام عدد من الرفاق القياديين باعتقال النايف في داخل القصر الجمهوري وبطريقة حاسمة وشجاعة ودقيقة لا تثير شبهات العناصر المشكوك في ولائها المتواجدة في داخل القصر وفي المناطق المحيطة به ، واعطيت التعليمات قبل تنفيذ عملية الاعتقال بدقائق للرفيق الشهيد حماد شهاب لتحريك اللواء المدرع العاشر وتطويق القصر الجمهوري من كل الجهات .. كما اتخذت الاجراءات السريعة والدقيقة لتامين السيطرة على قوات الحرس الجمهوري ومجابهة اية مضاعفات محتملة وفي الوقت نفسه تم ترتيب ما يلزم لتسفير النايف الى خارج العراق .

وفي الساعة السادسة مساء اعلن الرفيق امين سر القطر بيان ٣٠ تموز التاريخي من الاذاعة ، وبذلك تمت عملية تصفية الزمرة المتآمرة على الحزب والثورة بنجاح تام .

ان الساعات الواقعة بين الثالثة من صبيحة يوم ١٧ تموز والثالثة من بعد ظهر يوم ٣٠ تموز كانت من اكثر الاوقات دقة وحرجا في حياة الحزب ، ومن اشدها خطرا عليه وعلى وجوده ومستقبله وعلى الحركة الوطنية في القطر وحركة الثورة العربية ، ولكنها ، في الوقت نفسه ، كانت اوقاتا مجيدة

.. في رحمها وبين خضم مخاطرها وآلامها وقلقها ولدت ثورة الحزب والجماهير العربية في تحقيق اهداف الوحدة والثلاثين منه التي تشق طريقها الظافر اليوم لتجسد امال الحزب والجماهير العظيمة .. ثورة السابع عشر من تموز والحرية والاشتراكية .

× × ×

الفصل الثالث

لماذا « الثورة البيضاء ؟ »

اطلقت على ثورة السابع عشر من تموز عند قيامها ولعدة اشهر بعد ذلك التاريخ تسمية « الثورة البيضاء » ، وقد حرص الحزب في ذلك الحين على تأكيد تلك التسمية استنادا الى تحليل سياسي ونفسي انسحب بآثاره على خطة الثورة وعلى اجراءات الحزب بعدها .

كان العراق قد عاش سنوات طويلة في اتون الصراعات الدموية بين القوى الوطنية وسالت خلال تلك الفترة دماء في جميع انحاء البلاد ومن جميع القوى الوطنية دون ان يكون لذلك نتائج ايجابية تتصل بتحقيق اهداف وطنية عامة او مكتسبات ايجابية للجماهير . واثناء تجربة ثورة رمضان سالت دماء كثيرة وجاءت ردة تشرين لتجسم كل سلبيات تجربة الثورة ، وتلقي عليها الاضواء الكاشفة وتلفق من حولها القصص والاساطير . وقد ادى كل ذلك ، كما اشرنا في فصول سابقة، الى قيام علاقات سلبية بين الحزب وبعض قطاعات الجماهير . لذلك فان قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي كانت ترى ان تسلم الحزب للسلطة هذه المرة يجب ان لا ترافقه صراعات دموية يمكن ان تشوه وجه الثورة ومقاصدها وتعيد الى الاذهان احداث عام ١٩٦٣ الدامية . لذلك استهدفت خطة الثورة الاطاحة بالنظام العارفي بعملية اقتحامية دقيقة وحازمة مع

الباب الثالث

الحزب والثورة .. مرحلة البداية

الحرص الشديد على تلافي اية مجابهة دموية . فلقد تقرر تسفير عبدالرحمن عارف الى خارج العراق بسلام .. وعومل انصاره بنفس الطريقة ولم تتخذ اية اجراءات انتقامية قاسية ضد اي من اركان الردة التشرينية ومن عناصر اجهزة الامن الذين ولغوا في دماء مناضلي الحزب وجماهير الشعب وجرعوهم شتى اصناف الاضطهاد والامتهان ، وانما اعتقل منهم من اعتقل وترك الاخرون طلقاء .. وحتى عبدالرزاق النايف تقرر تسفيره الى خارج العراق وعين سفيرا في حينه ، وكذلك الامر بالنسبة لابراهيم الداود .

لقد كانت القيادة حريصة على هذا النهج ولم تكن تسمح باي اراقة للدماء الا اذا اقتضت ذلك الضرورة القصوى لحماية الثورة والحزب .. ولم تحدث ، في تلك المرحلة اوضاع ، تستوجب العنف الدامي .

وقد اثبت هذا النهج فائدته .. فلم تقابل الثورة بردود افعال حادة وقوية ، ولم تنشأ في البلاد حالة متوترة .. واستطاع الحزب ان يجتاز المرحلة الاولى من الثورة بسلام وان ينصرف منذ البداية الى العمل الايجابي البناء .

ان شعار وتكتيك « الثورة البيضاء » كانا صحيحين تماما وقد اديا اغراضهما السياسية والنفسية كاملة في حينه .

× × ×

الفصل الاول

تجربة الحزب الخاصة

كان على حزب البعث العربي الاشتراكي أن يعزز السلطة الثورية وقيادته لها ، وأن يواجه المعضلات الوطنية والقومية الاساسية ومهمات التحول الثوري ويدرأ التآمر والمخاطر عن الثورة ، وان يشق طريقه الثوري الخاص معتمدا على الايمان العميق بعقيدته القومية والاشتراكية والديمقراطية وعلى الثقة الوطيدة بنفسه وبمناضليه الشجعان المتمرسين على شتى صنوف العمل الثوري وعلى الجماهير الواسعة ، ولم يكن امام الحزب نماذج جاهزة يقتدى بها وبرامج تفصيلية ذات صلة بالتطبيق العملي ، تؤشر امامه طريق العمل .. كان يمتلك الايمان ، وحصيلة غنية من التجارب المليئة بالعبر والدروس ، والمرارة أيضا ..

ان عقيدة حزب البعث العربي الاشتراكي الثورية القومية والاشتراكية والديمقراطية المتميزة والاصيلة كانت وما تزال وستبقى تنير أمام الجماهير درب النضال في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية ، وتمنح الثوريين الثقة العميقة بصحة مواقفهم .. غير أن نقل هذه العقيدة الى حيز التطبيق العملي والتفصيلي وفي ظروف كالتي أشرنا اليها ، لم يكن أمرا سهلا يمكن أن يسير في طريق مستقيم واضح ومتصاعد ، بل كان مهمة شاقة جدا ، وسعقدة جدا ، وباهظة التكاليف ،

وكان لابد من المرور عبر مسالك ومنعرجات عديدة باتجاه الاهداف الستراتيجية حتى يصبح بالامكان تحديد السمات الاساسية لتجربة الحزب الثورية الخاصة ، وجعلها واضحة الهوية وقادرة على الاشعاع والتأثير في حركة الثورة العربية .. وحركة الثورة في العالم الثالث ·

واذا كانت كل حركة ثورية قد واجهت هذه المهمة الشاقة عند تسلمها السلطة السياسية فأن حزب البعث العربي الاشتراكي قد واجهها بقدر مضاعف من الجهد والمشقة للاسباب التالية :

١ ـ جاءت تجربة الحزب الثورية الجديدة في القطر العراقي بعد جملة من التجارب المعقدة ، وبخاصة تجربته في القطرين العراقي والسوري التي القت على كاهله اثقالا ضخمة واشاعت بين صفوفه الخلافات والقلق الشديد على المستقبل ، وكان على الحزب بعد السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ان يناضل فكريا وعمليا لازالة الاثار السلبية للتجارب السابقة ولشق طريقه الجديد في وقت واحد ·

٢ ـ جاءت الثورة في القطر العراقي بعد هزيمة حزيران التي احدثت تصدعا واسع النطاق في المفاهيم والمقاييس ، وخلقت حالة خطيرة من القلق والتوتر في صفوف الجماهير وكل الحركات الثورية وفي المقدمة منها حزب البعث العربي الاشتراكي · وكانت المرحلة تتطلب مستوى عاليا جدا وجديدا تماما من التفكير والعمل للمواجهة التحديات الخطيرة التي نتجت عن الهزيمة ، بحيث أصبح أي برنامج او انجاز يبدو قاصرا وصغيرا امامها ، بينما كان مثل ذلك البرنامج او الانجاز يحتل ، في المرحلة السابقة ، قدرا اكبر بكثير من التأييد والتقدير ·

٣ ـ كان العمل الايديولوجي في الحزب في أزمة · فقد واجه الحزب في الستينات ، مشكلات الحكم المعقدة ، وهو ما يزال يعيش على منطلقاته الفكرية الاساسية الاولية ، التي نشأت وتبلورت في مرحلتي الاربعينات والخمسينات ، وفي اطار ظروفهما وتحدياتهما ومهماتهما ، وعندما اقدم الحزب على مهمة التطوير الايديولوجي بعد وصوله

الى السلطة في العراق وسورية عام ١٩٦٣ ، احيط ذلك الاقدام باجواء ومواقف سلبية وببدايات الانقسام التي حفلت بها تلك المرحلة ·· وكان طبيعيا ان يتأثر العمل الايديولوجي في ذلك الحين بتلك الاجواء ·· وبعد نكستي تشرين وشباط اشتدت الحاجة من جديد الى التطوير الايديولوجي ، ولكن الظرف الجديد كان هو الاخر سلبيا تثقله آثار التجربة الفاشلة السابقة والعزلة التي كانت تحيط بالحزب ، والاتهامات الظالمة التي تكال له من اطراف عديدة ، ونقص وسائل العمل المتاحة له ، والقلق الشائع بين مناضليه على المستقبل ، فانطبعت محاولات التطوير الايديولوجي هذه المرة ، وبالرغم من اهميتها وتقدمها النوعي ، بطابع المرحلة هذه ·

وعندما واجه حزب البعث العربي الاشتراكي مهمةقيادة الثورة من جديد في القطر العراقي بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، كان عليه ان يبذل جهدا ايديولوجيا مضاعفا ليوازن بين التحليلات والاستنتاجات والشعارات والبرامج التي وضعت في اطار مرحلة حافلة بالسلبيات، وبين الوضع الجديد الذي يتطلب مواقف نظرية وعملية ايجابية تتعامل مع الظروف الموضوعية والواقع الملموس ، تعاملا جدليا خلاقا ، وتحافظ على الافق الثوري الستراتيجي ·· أفق اهداف الوحدة والحرية والاشتراكية ·

لقد كان على حزب البعث العربي الاشتراكي ، اذن ، أن يواجه قدره ، ويشق طريقه الخاص في الثورة العربية معتمدا على امكاناته الفكرية والعملية وعلى حركة الجماهير العربية الثورية ·· لذلك كان من الطبيعي ، بل الحتمي ، أن تنتابه بين الحين والاخر حالات القلق ، وعدم اليقين من صحة بعض التطبيقات التفصيلية وانطباقها على مبادىء الحزب ومتطلبات الواقع الموضوعي ، وان ينزع الى التجريبية ، في أحيان كثيرة ، غير أن كل هذه المظاهر السلبية لم تكن السمة المركزية لتجربة الحزب ·· وهي لن تكون ـ قطعا ـ

السمة المركزية لتجربته في المرحلة القادمة وان كان بروز بعض مظاهرها في هذه المرحلة امرا متوقعا ·

لقد كانت المرحلة السابقة مرحلة مخاض عسير مليء بالتجارب والمشكلات ومعالم النجاح والفشل والتقدم والتراجع · غير ان المحرك المركزي لتلك المرحلة كان مبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي ·· واهدافه الستراتيجية في الوحدة والحرية والاشتراكية وايمان مناضليه وجماهيره بدورهم التاريخي في حركة الثورة العربية ·

× × ×

الفصل الثاني

نظرتان ·· في تقييم تجربة ٨ شباط

اذا كان حزب ما قد سبق له ان تسلم السلطة السياسية وفشل او واجه كارثة ، كما حدث لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٦٣ ، فان من البديهي — وهو يتسلم السلطة للمرة الثانية — ان يضع تجربته السابقة نصب عينيه دائما ، وان يشعر ازاءها بدرجة عالية من الحساسية · وهكذا كان شأن حزب البعث العربي الاشتراكي بعد نجاحه في ثورة ١٧—٣٠ تموز ١٩٦٨ وتسلمه السلطة السياسية في القطر العراقي للمرة الثانية ·

لقد كان الحزب مصمما ، هذه المرة ، وبعد ان ناله ما ناله اثر ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، ان يجنب نفسه والحركة الثورية كارثة الفشل والسقوط ، وكان حريصا ان يثبت بالقول والعمل للجماهير ان تجربته الجديدة تختلف — من حيث الاساليب والنتائج — عن تجربته الفاشلة السابقة ·

وكان كل ذلك يتطلب تقييما واضحا وصحيحا للتجربة السابقة ، واستخلاص استنتاجات نظرية وعملية من ذلك التقييم ·

كان المؤتمر القومي الثامن ، الذي انعقد في دمشق في نيسان ١٩٦٥ ، وبناء على تكليف من المؤتمر القومي السابع ، قد ناقش تقريرا اعدته القيادة القومية في حينه عن تجربة حكم الحزب في القطر العراقي في عام ١٩٦٣ ·· واقر المؤتمر ذلك

التقرير وصدر في كراس عمم على الحزب والجماهير في حينه .

وكان ذلك التقييم مفيدا في تلك المرحلة على صعيدي الحزب والجماهير ، على الرغم من انه كان قد اعد اعدادا سريعا ، وفي ظروف خاصة كان الحزب خلالها منشغلا ، بالدرجة الاولى ، بالازمة في القطر السوري .. فقد اجاب ذلك التقييم على بعض الاسئلة التي كانت تتردد في اذهان الحزبيين والجماهير واكد اعلانه للرأي العام بان الحزب قد سعى سعيا جادا الى دراسة تجربته الفاشلة ، كما اسهم ذلك التقرير - بصفته وثيقة حزبية صادرة عن اعلى سلطة في الحزب هي المؤتمر القومي - في خلق قدر من الوحدة في النظرة الى تلك التجربة بين صفوف الحزب .

غير ان الحزب مالبث ان واجه ، بعد فترة قصيرة ، نكسة اخرى هي نكسة الثالث والعشرين من شباط التي اعادت الى الحزب ، كما اسلفنا ، جو الاضطراب والبلبلة وتشويش المفاهيم والتقييمات ، الامر الذي ادى الى ضياع الكثير من الايجابيات التي نتجت عن تقييم المؤتمر القومي الثامن لتجربة شباط ١٩٦٣ .

وعندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة السياسية بعد ثورة ١٧_٣٠ تموز ١٩٦٨ ، لم يجد في ذلك التقرير ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاسباب والظروف التي اشرنا اليها ، الجواب الشافي على كل الاسئلة والمعضلات التي باتت تواجهه يوميا في الوضع الجديد بكل ثقلها المادي والنفسي .. فنشأت نتيجة ذلك ، واثناء الممارسة والمواجهة اليومية لقيادة السلطة ومشكلاتها المعقدة تقييمات متباينة لتجربة ٨ شباط ، ولاسباب وقوع ردة تشرين ، ويمكن تلخيص تلك التقييمات في نظرتين عامتين .. الاولى ان بعض الرفاق ظن ان ما طبع تجربة شباط من تحالفات ، وما احتوته سلطتها واجهزتها القيادية من عناصر يمينية ، وما تميزت به حركتها من تردد عن الاقدام السريع والمباشر على اجراء تحولات اجتماعية اشتراكية جذرية تكسب تأييد الجماهير .. وما شابه ذلك من العوامل كان وراء سقوط تجربة الحزب السابقة . والثانية ان

البعض الاخر من الرفاق ظن ان اتسام تجربة شباط بالعفوية والارتجال والتسرع في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاصطدام مع الحلفاء والصراع مع القوى السياسية الاخرى .. وما شابه ذلك من العوامل .. كان وراء سقوط ثورة شباط .

وكان الرفاق اصحاب النظرة الاولى يبالغون في التعبير عن قلقهم من التباطؤ في اعلان قيادة الحزب للثورة ، وفي تصفية اجهزة الدولة الحساسة من العناصر المتآمرة والفاسدة، وفي اجراء التحولات السياسية والاقتصادية الجذرية التي تتلاءم مع مبادىء الحزب وطموحاته ويلحون على ذلك .. بينما كان الرفاق اصحاب النظرة الثانية يبالغون في الدعوة الى التريث وعدم استعجال الامور في اتخاذ الاجراءات التي تتطلبها الثورة ومبادئها واهدافها في اجهزة الدولة ، واتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنسجمة مع مبادىء الثورة واهدافها الثورية والقومية والاشتراكية والديمقراطية .

وفي الواقع .. ان كلتا النظرتين السابقتين كانت وحيدة الجانب في تفسيرها للتجربة السابقة واسباب سقوطها ، وفي استخلاص الاستنتاجات الصحيحة والمناسبة للمرحلة الراهنة منها .

ان تجربة شباط لم تسقط لانها غالت في ما سمي بالاتجاه « اليساري » او لانها غالت في ما سمي بالاتجاه « اليميني » .. وانما كان من ابرز عوامل سقوطها ان قيادتها فشلت في تحقيق التوازن الثوري بين الاهداف والامال ، وبين الظروف الموضوعية المحيطة بالثورة ، ولم تتمكن من حساب المراحل والامكانيات بدقة ووضع برنامج متدرج ومتصاعد لتحقيق اهدافها الاساسية .

كما ان قيادة ثورة شباط (اي قيادة الحزب حينذاك) لم تمارس مهامها كقيادة بالمعنى الطبيعي لقيادة حزب ثوري.. وترك جهاز الحزب بدون توجيه مركزي دقيق وشامل ، وبذلك لم يؤد الحزب ، كمؤسسة ثورية طليعية ، مهماته في قيادة الثورة على الوجه المطلوب بصرف النظر عن الظروف المحيطة

به والمشكلات والاخطار الي تواجهه فأفلت الزمام من يده الامر الذي جعل الردة ممكنة وسهلة .

وبعد ثورة ١٧ــ٣٠ تموز كان لابد من تأكيد النظرة الصحيحة الى تجربة ثورة شباط عند كل قضية او مشكلة او مهمة تطرح على الحزب ، كما كان لابد من استخلاص استنتاجات وبرامج عمل صحيحة من تلك المعالجات .

وقد ادى تماسك قيادة الحزب واداؤها واجبها في قيادة الحزب والثورة بصورة جادة ومنتظمة ، واتباعها صيغا مركزية واعية ــ وبخاصة في المراحل الاولى من الثورة ــ الى حفظ التوازن في داخل الحزب والثورة ، والى تجنيب الثورة حالات المغامرة والطيش من ناحية ، وحالات التردد والانكماش والخوف من ناحية اخرى .

وكان لحرص جميع مناضلي الحزب على نجاح تجربتهم الثورية الوليد ، وتجنب كارثة مثل كارثة تشرين او شباط ابلغ الاثر في حفظ التوازن ودفع مسيرة الثورة الى امام بشكل متصاعد ، على الرغم مما احاط بها من معوقات وعثرات ، وعلى الرغم مما تطلبه ذلك من اساليب وصيغ بالغة التعقيد ومليئة بالمشاق والمخاطر ، وما اوجبه من قرارات حازمة .. وذات طبيعة استثنائية .

× × ×

الفصل الثالث

قيادة الحزب للثورة ولسلطتها السياسية ومواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية

أن المهمة الملحة التي تواجه اي حزب ثوري عندما يتسلم السلطة السياسية هي تثبيت هذه السلطة وحمايتها من محاولات التآمر والالتفاف ، وتعزيز قيادته الفعلية لها بكل الصيغ الضرورية .

بعد تصفية زمرة النايف المتآمرة في ٣٠ تموز ، احتلت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بكامل اعضائها موقعها القيادي في الثورة من خلال مجلس قيادة الثورة الذي كان يتكون منذ ذلك الحين في الواقع ، من اعضائها ، ومن ثلاثة اعضاء اخرين من خارجها ، وان لم تتضمن ذلك الصيغة الرسمية المعلنة للمجلس . وشكلت وزارة جديدة كان اغلب اعضائها من البعثيين ، ومن أصدقاء الحزب وحلفائه واعيد ، على الفور ، الى الخدمة الضباط البعثيون المسرحون او المحالون على التقاعد وما أمكن ، عندئذ من الضباط الاحتياط ، (كانت بعض هذه الاجراءات قد بدأت منذ ١٧ تموز) وشرع الحزب ، وبصورة تدريجية في تكليف الحزبيين او اصدقاء الحزب وحلفائه بشغل مراكز الدولة الحساسة .

لقد كانت مسيرة تثبيت سلطة الثورة ، وضمان قيادة الحزب الفعلية لها مسيرة شاقة وبالغة التعقيد . وقد تطلبت اتباع خطة تدريجية متوازنة وصيغ متعددة يربطها ، رغم تباينها الظاهري في بعض الاحيان ، خيط واحد هو التصور المستقبلي لهذه المسألة .

وكما أشرنا سابقا ، فان المزاج النفسي العام في البلاد ، وآثار تجربة ٨ شباط لم تكن تحتمل المباشرة فورا بتصفيات واسعة النطاق ، وباسلوب الضجيج العالي للعناصر المشبوهة والرجعية والفاسدة بل حتى المتآمرة في الجيش واجهزة الامن ومؤسسات الدولة الحساسة . وكان لابد من اتباع مختلف الاساليب والصيغ المرنة لتحقيق هذا الهدف ، من غير استعجال مفتعل ، مع الحرص الدائم على اجراء دراسة دقيقة لتوازن القوى في البلاد واحتمالات الموقف .. والحرص ايضا على اتاحة الفرصة لكل فرد من هؤلاء لنبذ اتجاهاته وممارساته السابقة والتصرف في اطار المواطنة الصحيحة .

واذا كان هذا الطريق قد اثبت صحته وحكمته فانه تطلب ثمنا باهظا جدا ، فقد كان على قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وكوادره المتقدمة ومناضليه وجماهيره ان يعيشوا في حالة استنفار دائمة في الليل والنهار ، يدهم على الزناد للدفاع عن الحزب والثورة ضد أي تآمر محتمل .. كما كان عليهم ، في الوقت نفسه ، مجابهة مهمات قيادة الدولة وتثبيت اسسها ومؤسساتها الجديدة ، ومواجهة الاحداث السياسية المتلاحقة وشتى الضغوط والظروف الصعبة المحيطة بالثورة داخليا وخارجيا .. كل ذلك باكبر قدر ممكن من الكفاءة والحكمة واعتماد اسلوب النفس الطويل .

ولم يكن هذا النهج واضحا تماما ، في مبرراته واهدافه المستقبلية للجميع ، ولكن لم يكن هناك بد من التمسك به والاصرار عليه وتطويره خطوة خطوة ، وفقا للظروف المستجدة وتطور موازين القوى .. ولم يكن في وسع القيادة ان تشرح دائما كل شي بوضوح وصراحة .. فالنهج الذي نحن بصدده نفسه ومستلزمات نجاحه الدقيقة كانت تتطلب .. في ما تتطلب – قدرا غير قليل من الكتمان والحزم وضبط النفس . وبرغم

ما اشرنا اليه من حالات نفسية قلقة في صفوف الحزب فقد اعتمدت القيادة على التربية النضالية الانضباطية العريقة لحزبنا ، وعلى الثقة بين القيادة والقاعدة .. كما كان لحرص مناضلي الحزب على تجربتهم الثورية الوليد ، وخشيتهم من تكرار ماساة ١٨ تشرين ابلغ الاثر في قدرة الحزب على ضبط الموازنة والتمسك بالانضباط والتحلي بالصبر .

لقد كانت تجربة تلك المرحلة من مسيرة الثورة غنية بالعبر والدروس . فقد علمتنا ان اتباع الصيغ المستعجلة ، والاساليب الصاخبة والمنفعلة في تسلم السلطة وقيادة الثورة أمر يسير ، وقد يريح الضمائر والنفوس القلقة ولكنه في النهاية لا يحقق نتائج ايجابية على طريق الحزب والثورة ، ولا يقود الى النصر .. ان لم يؤد الى الكارثة كما حصل في تجربة ٨ شباط .. أما اتباع المنهج الحكيم .. الصبور .. المتوازن على الرغم مما يثيره من حالات نفسية قلقة .. بل على الرغم مما يثيره من تساؤلات محرجة واتهامات احيانا – فهو الطريق الثوري الصحيح الذي يقود الحزب وحركة الجماهير خطوة .. خطوة .. ومرحلة اثر مرحلة على طريق الانجاز الثوري .. والنصر .

والى جانب الظروف الموضوعية التي أوجبت اتباع المنهج التدرجي في احلال الحزبيين في مراكز الدولة الحساسة ، واجه الحزب مشكلة صعبة هي مشكلة الكادر .
لقد كان الكادر الحزبي موزعا على المسؤوليات الحزبية قبل الثورة .. أما بعدها فقد كان على الحزب ان يوزع كادره على الكثير من المراكز الحساسة في الدولة والمنظمات الشعبية مع اتساع الحاجة في الوقت ذاته ، الى المزيد من الكادر في قيادة العمل الحزبي نفسه ، الذي كان يتسع باستمرار ، ويدخل ميادين نشاط جديدة تحتمها طبيعة تسلم الحزب للسلطة وقيادة الدولة والمجتمع .

ولم يكن كل الكادر الحزبي مؤهلا تماما لاحتلال هذه المسؤوليات فلم يكن للحزب تجربة سابقة ذات شأن في العمل الحكومي ، فتجربة ثورة شباط كانت قصيرة أصلا ، ومليئة بالاخطاء .. وكان من الصعب الاعتماد عليها كدليل . كما

أن ظروف نضال الحزب في المراحل السابقة للثورة ، وما تعرض له مناضلوه من أصناف السجن والتشريد والتجويع لم تتح الا لعدد قليل جدا من البعثيين امتلاك فنون الادارة والتقنية الحديثة التي تؤهلهم لادارة مؤسسات الدولة المعقدة على مختلف اشكالها ومهماتها · والكادر المتقدم في الحزب هو الذي كان ينوء باعباء نضال الحزب في المراحل السابقة الشاقة ، وهو الذي كان يتلقى اكثر ضربات السلطة شدة وايلاما ·· ولم يكن قادرا ، الا في ما ندر ، على مواصلة الدراسة والعمل في مؤسسات الدولة ·

لذلك كان على الحزب اتباع طرق شتى وبالغة التعقيد في احلال الحزبيين والعناصر الثورية في المراكز الحساسة في الدولة والمجتمع · الامر الذي نتج عنه بعض المشاكل والمظاهر السلبية بينما حققت التجربة ، بشكل عام ، نجاحا جيدا ·

ولفترة من الزمن كان هناك خلط بين المسؤولية الوظيفية والمسؤولية الحزبية ولم يجر تاشير واضح نظري وعملي للحدود بين المسؤوليتين · ولفترة ايضا ظن رفاق كثيرون انهم مسؤولون عن كل صغيرة وكبيرة من اعمال الدولة ، وان لهم الحق في التدخل المباشر في الشؤون التفصيلية لاجهزتها ·· ومن خلال حركة العمل اليومي فيها ، وقد ولدت هذه التصورات الخاطئة سلبيات كثيرة ، واساءت في كثير من الاحيان الى العلائق بين الموظفين الحزبيين وزملائهم الاخرين ، وقد ظن كثير من الحزبيين ان سلطة الحزب تكون من خلال عدد ما يحتله الحزبيون من وظائف في الدولة ، ودعوا ـ بناء على هذا الفهم الخاطىء للمسالة ـ الى نشر الحزبيين على كل مستويات الدولة ، من الوزير حتى الساعي ، ولم يكن هذا الاتجاه خاطئا من الناحية المبدئية فحسب ، وانما كان مستحيل التطبيق ايضا ·

وقد ادت الطفرات التي اضطر الحزب الى اتباعها في احلال الحزبيين في المراكز الحساسة الى بعض النتائج السلبية ، وان كانت تلك الطفرات ضرورية لتحقيق هذا الهدف المركزي ·· اذ فقد بعض الحزبيين توازنه نتيجة لها ، وارتكب اخطاء كبيرة وانزلق الى الغرور ، مما اضطر الحزب في

حالات كثيرة ـ الى اعادة النظر في قراراته ، واعادة ترتيب مواقع بعض الحزبيين ·· كما اوجدت تلك الطفرات نوعا من العلاقات التنافسية غير المشروعة بين بعض الحزبيين الذين كان البعض منهم يتطلع ، بدون حق ، الى الوظائف العالية ، وما تمنحه من امتيازات مادية ومعنوية ، لا لسبب الا لان رفاقا لهم كانوا بالامس في مثل مستواهم الحزبي او الوظيفي قد وصلوا الى هذه الوظائف بقرار من القيادة ·· وقد تفاقمت هذه الظواهر عند البعض ووصلت الى حد السلوك الانتهازي ، او الى اتخاذ مواقف سلبية وانفعالية ·

ولم تهضم كل قطاعات المجتمع بسهولة الطفرات التي اضطر اليها الحزب ·· وقوبلت بالنقد في احيان كثيرة ، وبخاصة في الاوساط الرجعية والحاقدة ، ومن اوساط بعض القوى السياسية وكان هذا الموقف يجد بعض ما يبرره ، ويجد الاذان الصاغية عند بعض ابناء الشعب ، وحتى في قاعدة الحزب ·· وبخاصة بالنسبة للحزبيين الذين فشلوا في اثبات قدراتهم على تحمل المسؤوليات الجديدة واولئك الذين تصوروا ان الثورة انما جاءت لتغدق عليهم الامتيازات ، ولتؤمن لهم الوجاهات فأساؤوا بذلك الى سمعة الحزب واخلاقيته القائمة على البذل والتضحية والى المرامي السامية التي اعتمدتها قيادة الحزب عند اختيارهم للوظائف الكبيرة ، على اساس ان الثوريين يجب ان يتحملوا شرف ومسؤولية قيادة المجتمع الجديد ·

واذا كان الحزب قد نجح في تعزيز قيادته للدولة والمنظمات الجماهيرية بما يؤمن له القدرة على درء التآمر وتطبيق اهدافه وبرامجه ، فان المرحلة السابقة ـ وكما اشرنا الى ذلك ـ قد احتوت اخطاء وسلبيات عديدة كما افتقرت الى القدر اللازم من النشاط الايديولوجي الذي يحلل الظواهر والمشكلات التي يعاني منها الحزب ، ويؤشر حدودها ويجد الحلول النظرية والعملية الواضحة لها ·

وبالرغم من ذلك فان الرفاق الذين تولوا مسؤولياتهم في مختلف مرافق الدولة وفي المنظمات الشعبية بروح حزبية وثورية عالية وبكفاءة جيدة ادوا دورا مهما في تطبيق اهداف الحزب وبرامجه وفي تجسيد شرف المسؤولية الثورية وضرورتها

الحيوية لضمان مصالح الجماهير وتحقيق اهدافها ·

وعلى الرغم من كل الظروف الصعبة التي احاطت بحزب البعث العربي الاشتراكي قطريا وقوميا ودوليا والتي اشرنا اليها سابقا ، فقد استطاع ان يحمي ثورته بكفاءة وبسالة ، وباقل مايمكن من الخسائر ، وان يرسخ سلطتها في وجه كل اشكال التآمر والتخريب والالتفاف التي تعرضت لها · فخلال السنوات الخمس والنصف الماضية حشدت الدول الاستعمارية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الرجعية في المنطقة كل طاقاتها وامكاناتها السياسية والتقنية والمادية والاعلامية الكبيرة والمتطورة في التآمر لاسقاط الثورة ·· وقد وصلت بعض المؤامرات مرحلة التنفيذ الفعلي كمؤامرة كانون الثاني ١٩٧٠ بينما قضي على البعض الاخر وهو في طور الاعداد ·

غير ان قيادة الحزب ومناضليه والجماهير اليقظة الذين كانوا يسهرون على امن الثورة وسلامتها ويتحملون اكبر المشاق واعقد المهام كانوا يقفون ، دائما ، بالمرصاد لكل تآمر ويضربونه في اللحظة الحاسمة ·

ان كفاءة الحزب واجهزته في صد التآمر على الثورة والحزم الثوري الذي اتبعه في ضرب المتآمرين والمساندة الجماهيرية الصلبة للثورة اطارت صواب الدول الاستعمارية والرجعية واجهزة مخابراتها التي كانت تتبجح بقدراتها الخيالية لما حققته من نجاحات كاسحة في الكثير من بلدان العالم وبخاصة بلدان العالم الثالث وجعلتها في احيان كثيرة تتصرف بعصبية وانفعال ·

وكانت مواجهة مؤامرات الاستعمار والرجعية وخطط مخابراتها تتطلب من قيادة الحزب والثورة دراسة متقنة ، وبشكل دائم ، لتوازن القوى داخليا وخارجيا ، وحسابا ذكيا ودقيقا لاتجاه « الضربة المقبلة » طبقا لظروف كل مرحلة وموازين القوى فيها ، وذلك كي لا تفاجأ الثورة بضربة غير متوقعة وقبل ان تستعد لمواجهتها ·· كما كانت تتطلب مرونة عالية في التصرف ، واساليب وصيغا استثنائية بالغة التعقيد لم يكن بالامكان ، دائما ، شرحها وتبيان خفاياها على

نطاق واسع ·

وقد ادى النجاح العالي في هذا الميدان لا الى صد المؤامرات وضربها فحسب ، وانما الى استباق وقوعها واستكشاف معالمها وعناصرها وتكتيكاتها وهي ما تزال في طور الاعداد ·· مما اعطى الحزب واجهزته خبرة ممتازة في الاساليب والفنون والتكتيكات التي تتبعها المخابرات الاستعمارية والرجعية ·

ويمكننا القول ان الدول الاستعمارية والرجعية ــ على الرغم من تآمرها المستمر على الثورة طيلة السنوات الماضية ، واتباعها وسائل فعالة متنوعة ــ لم تستطع ان تهدد سلطة الثورة تهديدا مصيريا ·

ويمكننا القول ، ايضا ، ان ساحة العراق التي كانت تعج بالكتل والشلل والزمر المتآمرة ، ومن شتى الاصناف والاتجاهات السياسية ، والتي كانت الدول والمخابرات الاستعمارية والرجعية تبني حساباتها عليها ·· قد اصبحت اليوم ، وبفضل كفاءة الحزب وحزمه في مجابهة التآمر ، شبه نظيفة ، ولم يعد هناك في داخل القطر من هو قادر على تهديد سلطة الثورة تهديدا خطيرا ·· كما ان نجاح اية مؤامرة استعمارية او رجعية بالطرق المألوفة قد بات امرا مستحيلا ·

× × ×

الباب الرابع
المهمات الوطنية والديمقراطية

الفصل الاول

الاستقلال السياسي

ان مهمة تحقيق الاستقلال السياسي كانت قد انجزتها ، من حيث الشكل ، ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، عندما اطاحت بالنظام الملكي الرجعي العميل واعلنت الجمهورية وفكت ارتباط العراق بحلف بغداد الاستعماري وحررت النقد من التبعية للاسترليني .

غير ان المضامين السياسية والاقتصادية والفكرية للاستقلال السياسي بقيت ناقصة وضعيفة مما هدده خلال السنوات العشر التي تلت الثورة بشكل خطير وافرغه ، في احيان كثيرة ، من محتواه الحقيقي .

ان احدى الازمات الكبرى التي تعاني منها حركة التحرر الوطني في العالم الثالث هي في ضعف هذه الحركة ، بل عجزها عن تحقيق المضامين السياسية والاقتصادية والفكرية للاستقلال السياسي .. تلك المضامين التي بدونها لا تكون الارادة الوطنية للبلد المستقل حرة تماما .

وكان على حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يناضل في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية وبناء المجتمع العربي الاشتراكي والديمقراطي الحر الموحد ، وقد تسلم السلطة السياسية في احد الاقطار العربية كموقع امامي لـه ولحركة الثورة العربية ، أن يعالج هذه المسألة معالجة جذرية وحاسمة

لينتقل بعدها الى تأدية مهامه الديمقراطية والاشتراكية والوحدوية وليقدم النموذج الصحيح والمتكامل في هذا الشأن لحركة الثورة العربية .. وحركة التحرر في العالم الثالث .

ان المهمة الاولى التي واجهتها ثورة السابع عشر من تموز في ميدان تحقيق مضامين الاستقلال السياسي وتعزيزه هي تصفية شبكات التجسس والعمالة تصفية جذرية وحاسمة .

وقد تبدو هذه المهمة لغير المطلعين على اوضاع القطر العراقي السابقة اطلاعا كافيا فرعية لا تتعدى أعتقال بضعة أشخاص وانزال القصاص القانوني بهم . غير أنها كانت في الواقع ، من أخطر المهمات الوطنية .. وزادتها خطورة وأعطتها بعدا قوميا خطيرا الاوضاع السياسية والعسكرية والنفسية التي نشأت عن هزيمة حزيران وما تتطلبه من ارادة وطنية وقومية غير مقيدة لمقارعة العدو الامبريالي والصهيوني .

كان العراق ملغوما بدرجة كثيفة بشبكات التجسس الامريكية والبريطانية والايرانية والاسرائيلية وغيرها .. وكانت تلك الشبكات متغلغلة في القوات المسلحة وأجهزة الامن والمؤسسات الاقتصادية وفي بعض الحركات السياسية والدينية وفي مراكز حساسة أخرى من الدولة والمجتمع حتى كاد العراق أن يصبح ساحة مكشوفة أمام الاعداء الاستعماريين والصهاينة والرجعيين .

وكان هذا الوضع الخطير يشكل قيدا ثقيلا جدا ومليئا بالالغام على الارادة الوطنية وعلى قدرة الثورة ونجاحها في المضي قدما في تحقيق مهماتها التحررية والديمقراطية والاشتراكية والوحدوية .. ناهيك عما يشكله من بؤرة خطيرة للتآمر على الثورة .. فنشاط هذه الشبكات لم يكن محصورا في جمع المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية وايصالها الى العدو ، بل كانت تضع ، في مقدمة مهامها ، الاستيلاء المباشر على السلطة أو التأثير غير المباشر فيها بواسطة عناصرها وانصارها من أعوان الاستعمار والرجعية .

ومنذ الايام الاولى نشطت أجهزة الحزب والثورة نشاطا واسع النطاق وحازما لاجتثاث شبكات التجسس اجتثاثا جذريا

وبدون رحمة .. وكان الاخراج العلني لعملية أعدام الجواسيس في المرحلة الاولى ضرورة قصوى رغم ما أثاره من ضجة على الصعيد الدولي وأنتقادات قاسية وجهت الى ثورتنا وشعبنا من جهات عديدة كان البعض منها صديقا .. بل حتى من بعض أعضاء ومنظمات الحزب في خارج القطر .

لقد كانت تصفية شبكات التجسس بصورة علنية بمثابة تظاهرة وطنية كبرى وتأكيد علني وملموس على تحرر الارادة الوطنية من كل قيد ، فالشعب الذي كان يحز في نفسه ان تعج بلاده بالجواسيس والعملاء لم يكن يثق بسبب سياسات وأوضاع الانظمة السابقة ، بان الارادة الوطنية تمتلك من الحرية والقدرة ما يمكنها من تصفيتهم تصفية حقيقية جذرية وشاملة وكان ذلك يخلق حالة نفسية سلبية خطرة في صفوف الجماهير تنعكس انعكاسا مباشرا على مواقعها السياسية وعلى حماستها في تأدية المهام الوطنية والقومية بما تشترطه من مصاعب وتضحيات .

واذا كان البعض يشير الى ان الحزب والثورة قد خسرا على صعيد الرأى العام العربي والدولي من جراء الاعلان السافر عن تصفية الجواسيس ، فان الحقيقة الملموسة هي أن الحزب والثورة قد كسبا بهذا الاعلان أول تأييد حقيقي وشامل من جانب الجماهير في القطر العراقي التي شعرت ، ولاول مرة في حياتها ، أن سلطة وطنية حقيقية وحازمة ومقتدرة قد تولت مقادير الامور في البلاد .

والمهمة الثانية التي واجهتها الثورة في ميدان تعزيز الاستقلال السياسي وتحرير الارادة الوطنية من كل قيد هي « بناء سلطة وطنية مركزية قوية » . ففي بلدان العالم الثالث عندما تكون السلطة ضعيفة ومهزوزة تتآكلها الانقسامات وتقوم فيها الكتل المتناحرة تجد نفسها ، موضوعيا ، في حالة عجز عن التصرف بارادة وطنية حرة في كافة الميادين حتى وان كانت نواياها وبرامجها وطنية لا شائبة فيها .

ان ضعف السلطة وأنقسامها ووجود كتل وتيارات فيها ، يقودها ، مرغمة ، الى التهاون في القضايا والمصالح الوطنية

الاساسية ويجعل أمكانية أختراق أجهزتها والتغلغل والتأثير فيها من جانب الدول والمؤسسات الاجنبية أمرا ميسورا بل يصبح حقيقة سياسية ثابتة لا تجد السلطة ، بعد حين بدا من القبول بها كأمر واقع .

أن توطيد سلطة الثورة وقيادة الحزب لها قيادة وطنية حازمة قد أعطيا للاستقلال السياسي مضمونا حقيقيا وفرضا على أجهزة الدولة وعناصرها المختلفة التصرف من منطلق الارادة الوطنية الحرة والمصالح الوطنية والقومية .

واذا كان ما يزال أمامنا نضال طويل وشاق لتحقيق هذا الهدف بصورة مطلقة وشاملة فان السنوات الخمس والنصف الماضية قد أثبتت بشكل ملموس لجماهير الشعب ولكل القوى الاجنبية الصديقة والعدوة معا أن العراق بلد مستقل تماما وأن أرادته الوطنية حرة من كل قيد وأن سلطة وطنية قوية وحازمة هي التي تتولى أموره وتدافع عن مصالحه .

ويحتل الجانب الفكري والثقافي أهمية أساسية في تعزيز الاستقلال السياسي .. فعندما يكون بلد ما نهبا للتأثيرات الفكرية والثقافية الاجنبية لابد ان يجد نفسه بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، واقعا تحت تأثيرات أجنبية مما يشكل نوعا من القيد على ارادته الوطنية وعلى خط سيره باتجاه تحقيق مبادئه وأهدافه الوطنية .

وقد اولى حزب البعث العربي الاشتراكي منذ بداية تأسيسه أهمية قصوى لهذا الجانب ، ودعا الى تثقيف الجماهير عامة والشباب بصورة خاصة بالثقافة القومية والاشتراكية والديمقراطيةُ وتحصينهم فكريا ضد النظريات والتيارات الفكرية والثقافية الاجنبية التي لا تتلاءم مع أهدافنا القومية والانسانية ، مع الحرص على تجنب الانغلاق والعصبية تجاه الافكار والثقافات الانسانية التي تخدم قضايانا في التحرر والبناء الاشتراكي .

وقد سعى الحزب خلال السنوات الماضية الى التنبيه على أهمية هذه المسألة التي كانت مهملة في العهود الماضية وحقق بعض الخطوات في تعميم ونشر الثقافة القومية والاشتراكية ، غير أن ما تحقق في هذا الميدان ما يزال أقل من الطموح بكثير

ويتحتم علينا أن نبذل جهدا أستثنائيا في هذا الميدان لتكون أرادتنا الوطنية والقومية حرة تماما ويتعزز أستقلالنا السياسي بشكل وطيد .

وفي الوقت نفسه حرصت الثورة على تأكيد مسألة هامة جدا وذات صلة مباشرة بتعزيز الاستقلال السياسي وصيانته تلك هي أشاعة روح الحرص الشديد على صيانة أسرار الدولة وبخاصة العسكرية والاقتصادية والقضاء على الميول والنزعات اللامسؤولة التي تفشت في العهود السابقة والتي كانت تجعل من الدولة ساحة مكشوفة أمام الاجنبي يجمع ما يشاء عنها من المعلومات التي غالبا ما كانت تستخدم لاضعاف استقلال البلاد وتعويق تطورها التحررى والتقدمي ..

× × ×

الفصل الثاني

الاستقلال الاقتصادي

ان الاستقلال الاقتصادي ، هدف مركزي من اهداف الثورة التحررية ويعتبر موازيا في أهميته ، للاستقلال السياسي ومكملا له فبدون استقلال اقتصادي حقيقي ، يفقد الاستقلال السياسي أهم ركائزه ومضامينه ويكون مهددا دائما .

وفي حركة الثورة العربية .. وحركة الثورة في العالم الثالث اللتين ينتمي اليهما حزب البعث العربي الاشتراكي ويمثل فصيلة طليعية فيهما يحتل هدف الاستقلال الاقتصادي أهمية مضاعفة . فبعد سقوط الامبراطوريات الاستعمارية القديمة . وبخاصة بريطانيا وفرنسا ، باساليبها المباشرة والعتيقة ، وحصول الكثير من شعوب البلدان المستعمرة ، ومنها شعبنا العربي في اقطاره المختلفة ، على استقلالها السياسي ، تركز الصراع بين الشعوب من جهة ، والدول الاستعمارية من جهة أخرى وفي أحيان كثيرة ، في الميدان الاقتصادي . فالدول الاستعمارية التي أجبرها نضال الشعوب التحرري على التخلي عن اشكال الاستعمار القديم ، اتجهت ومنذ زمن طويل وبقيادة الامبريالية الاميركية ، الى التركيز على استغلال الشعوب اقتصاديا ، مستفيدة من ضعفها وتخلفها وتجزئتها وحاجتها المتزايدة الى البضائع ، مما أمن للدول الاستعمارية ، الى حد كبير ، استلاب ارادة الشعوب الوطنية وافراغ الاستقلال

السياسي الذى حصلت عليه ، من مضامينه الحقيقية .

وقد اتخذ الاستعمار الاقتصادي ، اشكالا متنوعة مباشرة وغير مباشرة واستخدم اساليب غاية في الذكاء والاتقان والتعقيد بحيث أصبح النضال ضده أكثر تعقيدا من النضال ضد الاساليب الاستعمارية العتيقة المباشرة .. أساليب الاحتلال العسكرى والالحاق . بل أن بعض أساليبه كانت على درجة عالية من التضليل والايهام بحيث تطلب فضحها والنضال ضدها ، مستوى ممتازا من الوعي السياسي والاقتصادي ، وارادة وطنية حازمة جدا وجهودا بالغة الصعوبة والتعقيد .

ومن الاشكال الخطيرة التي اتخذها الاستعمار الاقتصادي السيطرة على الثروات الاساسية للشعوب كالنفط ، والتي كان استثمارها يتطلب امكانات مادية وتقنية وادارية عالية ، وعلى مستوى دولي ، لم تكن تمتلكها الشعوب المتخلفة والضعيفة ، مما جعل الدول الاستعمارية تستغل هذه الناحية استغلالا بشعا ، فتفرض سيطرتها ومشيئتها عليها بشروط مجحفة جدا .. وفي الوقت نفسه ، كانت تبدو وكأنها تقدم لاصحاب تلك الثروات من الشعوب ، خدمة بالنيابة عنها وتفيدها بما تمنحها اياه من فتات العائدات الاسطورية التي كانت تحصل عليها جراء استثمارها ، مما يجعل التفكير والاقدام على السيطرة عليها وطنيا ، مغامرة خطرة قد تودي باصحابها الى الكارثة ، كما حدث لتجربة التأميم الايرانية في عهد مصدق في عام ١٩٥٣ .

ومن أشكال الاستعمار الاقتصادي الخطرة أيضا ، السعي ، بكل الوسائل لتعويق التنمية في البلدان المستقلة حديثا ، أو توجيهها توجيها خاطئا ومنحرفا بحيث يبقى البلد المستقل ، برغم كل ما ينفقه من اموال على المشاريع، معتمدا في اقتصادياته الاساسية على الدول الاستعمارية . وتلعب سياسة الاقراض في هذا الميدان دورا خطرا جدا . ان احد الاساليب الذكية والخبيثة التي اتبعتها الامبريالية الاميركية وحليفاتها هو اغراق البلدان المستقلة حديثا بالقروض التي توظف في مشاريع تافهة وغير انتاجية الامر الذي يغرى تلك البلدان ، ويوهمها بانها انما تحسن أوضاعها الاقتصادية وتزيد من حجم العمالة بين السكان

فيها ، ولكنها ، وبعد سنوات من هذه السياسة المنحرفة ، تجد أقتصادها مرهونا للدول الاستعمارية المقرضة فتفقد أرادتها الوطنية الحرة برغم كل ما تتمتع به من أشكال السيادة ، وما تعبر عنه من ألفاظ الحرية والاستقلال .

كما أن النزعة الاستهلاكية التي حاولت الدول والمؤسسات الاستعمارية نشرها بين الشعوب المستقلة حديثا كانت وما تزال ، تشكل أحدى أدوات الاستعمار الاقتصادي المهمة . فالدول الاستعمارية المتقدمة تسعى بكل الوسائل ، الى أغراق البلدان حديثة الاستقلال بشتى أصناف البضائع الاستهلاكية الجيدة والمغرية ، فيندفع المواطنون الى شرائها والتعود عليها فتنشأ عدة حالات خطرة :

أ ـ طبقة واسعة ونشيطة من التجار والوسطاء المرتبطين بالسوق الاستعمارية والدول الاستعمارية ، تكون بحكم موقعها ومصالحها الانانية هذه معادية للتحرر الوطني وللاستقلال الاقتصادي وتسعى بكل الطرق للتأثير على سياسة الدولة .

ب ـ حالة نفسية خطرة تجعل المواطنين الذين أعتادوا على البضائع الاجنبية يقفون سلوكيا ضد الصناعة الوطنية الاقل جودة .

جـ ـ واستنادا الى ذلك ، تجد الدولة نفسها عاجزة عن ضبط معايير التجارة الخارجية وفقا لمصالحها الوطنية ، وعاجزة عن السير في برنامج التصنيع الوطني وتصبح مشترية مستديمة للبضائع الاجنبية ودولة مستهلكة وغير منتجة وبائعة للمنتجات الاولية فقط لبلدان العالم المتقدمة في أحسن الاحوال .

وعندما قاد حزب البعث العربي الاشتراكي الثورة في القطر العراقي في ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، كان لزاما عليه أن يناضل نضالا شاقا ومعقدا ومتعدد الجوانب ، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بصورته الناجزة وفقا لما يؤمن به كحزب ثوري يناضل من أجل حرية الامة العربية ووحدتها ، وبناء المجتمع الاشتراكي والديمقراطي في وطنها ، ووفقا لما كان ينادي به في الماضي ، ويخوض من أجله المعارك مع الانظمة العربية التي عجزت عن تحقيق هذا الهدف المركزي من أهداف الثورة العربية .

وقد أحتل هدف الاستقلال الاقتصادي ، اهمية استثنائية جدا بعد هزيمة الخامس من حزيران ، وما كشفته من امراض ونواقص خطيرة في الواقع العربي ، وحتمته من مهمات نضالية ذات مستوى جذري وشامل .. بل أصبح هذا الهدف أحد الشروط المركزية التي لا غنى عنها ابدا ، لتحرير الارادة العربية ولتأمين القدرة الذاتية العربية ، على التصدي للعدو الامبريالي الصهيوني .. كما بينت ، تلك الهزيمة ونتائجها أهمية العامل الاقتصادي كسلاح ماض وفعال يمكن .. بل يجب أن تستخدمه الامة العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية .

ان العراق الذي حقق التحرر السياسي من الربقة الاستعمارية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كما بينا في الفصل السابق ، بقي حتى ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، خاضعا للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية المتمثلة ـ بالدرجة الاولى ـ في هيمنة الشركات الاحتكارية على أهم واكبر ثرواتنا ، والمصدر الاساسي لدخلنا الوطني .. النفط ، كما كان لتفشي النزعة الاستهلاكية وأهمال التنمية بجوانبها المختلفة وللخلل الخطير في موازين التجارة الخارجية ، والفوضى والانحراف السائد في سياسة الاقتراض والتعامل مع البلدان الاجنبية ، اثارها الخطيرة على الاستقلال الاقتصادي للبلاد وعلى أرادتها السياسية .

أن المعركة الفاصلة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في القطر العراقي وبالتالي ، تعزيز الاستقلال السياسي ، وأطلاق الارادة الوطنية حرة من كل قيد ، هي معركة تحرير الثروة النفطية من ربقة الشركات الاحتكارية الاستعمارية والسيطرة الكاملة عليها ، تخطيطا وانتاجا وتسويقا .. وبدون خوضها يبقى العراق خاضعا للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية ، ويكون أي تقدم يحققه في الميادين الاخرى ، ناقصا ومهددا .

غير أن طريقا شاقا وطويلا كان على الثورة أن تقطعه قبل أن تقدم على هذه المعركة المجيدة ، وتحقق فيها النجاح الناجز .

لقد كان على الثورة أن تحقق المقدمات السياسية اللازمة

والشامل .. تثبيت لخوض معركة من هذا الطراز الخطير سلطة الثورة وقيادة الحزب لها ، وقطع أشواط مهمة على طريق حل المسألة الكردية ، وتعزيز العلاقات مع الاحزاب والقوى السياسية الوطنية والسعي لتحسين العلاقات مع الدول العربية او لوقف التدهور فيها وأقامة ما تسمح به المرحلة والعلاقات القائمة من الروابط الاقتصادية معها ، وعقد علاقات متينة مع الاتحاد السوفيتي وبلدان المعسكر الاشتراكي ، وكذلك أقامة علاقات جيدة مع فرنسا وعدد من البلدان الاوربية وبلدان العالم الثالث .

كما كان عليها ان تحقق المقدمات الأقتصادية اللازمة للمعركة ايضا .. وهي ذات اثر اساسي في تحديد موعدها ، وتأمين مستلزمات النجاح لها .

ان هذه المقدمات السياسية والاقتصادية اللازمة لنجاح معركة التأميم هي في الوقت نفسه مقدمات تنطلق من مبادىء الثورة واهدافها المرحلية والستراتيجية وقد ادت دورها كاملا في نجاح عملية التأميم وفي تعزيز مسيرة الثورة وصعودها الى امام .

ورثت الثورة عن العهد العارفي الدكتاتوري وضعا اقتصاديا خربا تعمه الفوضى .. وكانت ميزانية الدولة شبه خاوية .. ولم يكن من المعقول الاقدام على معركة فاصلة مع شركات النفط في تلك المرحلة ، خاصة وان عائدات النفط تشكل نسبة عالية من موارد ميزانية الدولة ومن موارد ميزانية خطة التنمية .

لذلك كان على الثورة ان تركز – لمرحلة طويلة – على اصلاح الاوضاع الاقتصادية بشكل عام، والتقليل ، ماامكن ، من الاعتماد على موارد النفط ، ولم يكن ذلك امرا يسيرا وموارد النفط تحتل موقعا استثنائيا في اوضاع البلاد المالية والاقتصادية كما ان بضع سنوات لا تكفي ، مهما بذل فيها من جهد، لتغيير الاقتصاد الوطني تغييرا جذريا ، ونقله من اوضاع الفوضى والتخلف الى اوضاع التقدم والازدهار .

غير ان الثورة لم يكن امامها غير النضال بكل الوسائل المتاحة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز ..وقد نجحت – الى حد بعيد – في خلق رأي عام وطني باتجاه اصلاح الاوضاع

الاقتصادية ، والتقليل من الاعتماد على موارد النفط ، وكان لذلك اهمية مادية ونفسية في عملية الصراع مع الاحتكارات التي تكللت بالظفر .

وقد بذل جهد كثيف وواسع النطاق لتطوير الزراعة والتقليل ما امكن من استيراد المواد الغذائية . وتطوير الصناعة وتشغيل المصانع المعطلة ، وتوفير ما امكن من العملات الصعبة كما وضعت الثورة ، ضوابط اتسمت بقدر ملموس من الحزم للحد من النزعة الاستهلاكية وتوجيه التجارة الخارجية بالشكل الذي يتلاءم مع خطة التنمية ومقتضيات الاقتصاد في الانفاق من العملة الصعبة .

وكما في المعارك العسكرية ، حيث لا يستطيع الجيش ان يخوض معركة كبيرة وشاملة بنجاح اذا لم يكن قد اجتاز مرحلة تدريبية جيدة ، وخاض معارك صغيرة متدرجة في صعودها ، واستفاد من تجاربها .. فان المعارك السياسية والاقتصادية الفاصلة والشاملة لا يمكن خوضها بنجاح بدون مقدمات كالتي أشرنا اليها . لقد كانت المقدمات السياسية والاقتصادية ضرورة أساسية لخوض معركة تحرير الثروة النفطية ، ولكن كان لابد من خوض سلسلة من المعارك الصغيرة والمتوسطة في الميدان النفطي نفسه ، واكتساب ما يلزم من المعلومات والخبرة فيه ، صعودا باتجاه المعركة الفاصلة .

وقد واجهت الثورة – منذ المرحلة الاولى – مهمة خوض معركتين هما : معركة الاستثمار الوطني للنفط ، ومعركة الاستثمار الوطني للكبريت . ان العراق بلد غني بالخامات الكبريتية ، وقد سعت الاحتكارات الاستعمارية – وبخاصة الامريكية – الى السيطرة على هذه الثروة منذ العهد الملكي .. وفي ظل العهد العارفي كادت شركة (بان اميركان) الاميركية ان تحصل على أمتياز أستثمار الكبريت ، لولا معارضة الجماهير والقوى الوطنية ، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي ، لذلك الاتفاق المشبوه .. وعندما تسلم الحزب السلطة كان عليه أن يثبت قدرة الشعب على أستغلال هذه الثروة أستغلالا وطنيا . وفي عامها الاول ، أستطاعت الثورة أن تعقد أتفاقية

مع بولونيا للتعاون في ميدان أستثمار الكبريت أستثمارا وطنيا. وكانت هذه المعركة من أول المعارك مع الاحتكارات الاستعمارية ، وجهت الثورة خلالها صفعة قوية للاحتكارات ، أكدت فيها حرية الارادة الوطنية وحزمها ، ووضعت بها اللبنات الاولى للصناعة المعدنية الوطنية .

اما في ميدان الاستثمار الوطني للنفط فقد بقي القانون رقم ٨٠ الذى كان قد شرع في عام ١٩٦١ ، وأستولت الحكومة بموجبه على جميع الاراضي غير المستثمرة من قبل الشركات الاجنبية ، حبرا على ورق ، حتى ثورة ١٧ تموز . وكانت شركة النفط الوطنية التي تأسست عام ١٩٦٤ عاجزة وضعيفة ، تسيطر عليها العناصر المشبوهة والفاسدة وكان نشاطها محددا بملاحقة تنفيذ الاتفاق – المقاولة ، الذي كان قد عقد مع شركة ايراب الفرنسية لاستغلال بعض الاراضي التي شملها القانون رقم (٨٠) .

وفي الماضي ، جرت محاولات محمومة من قبل الشركات للالتفاف على القانون رقم (٨٠) وافراغه من محتواه الوطني . وفي عام ١٩٦٥ كادت حكومة طاهر يحيى ان تعقد اتفاقا مع الشركات الاحتكارية ، ترهن بموجبه الاراضي المشمولة بالقانون رقم (٨٠) للشركات تحت ستار أستثمارها من قبل شركة مختلطة من الحكومة والاحتكارات وكان الحزب قد وقف موقفا صلبا من ذلك المشروع المشبوه ، واستطاع ان يعبىء الرأى العام ضده بمشاركة القوى الوطنية الاخرى ، وأن يطيح به .

وقد أعتبر النجاح في الاستثمار الوطني للنفط ، خطوة حاسمة في مجابهة الاحتكارات وتحرير الثروة النفطية من براثنها وفي تموز ١٩٦٩ ، أستطاعت الثورة أن تتوصل الى أتفاق مع الاتحاد السوفياتي لاستثمار النفط أستثمارا وطنيا .

وقد أعتبرت الشركات الاحتكارية هذا الموقف تحديا خطيرا لمصالحها ومستقبلها في العراق ، وسعت بكل الوسائل ولفترة طويلة جدا ، لافشاله أو للالتفاف عليه وافراغه من محتواه الوطني ، غير ان المشروع سار بنجاح بفضل الارادة الوطنية الحازمة ، واعطى أولى ثمراته في ٧ نيسان ١٩٧٢ .

وخلال تلك الفترة نشطت حكومة الثورة في الميدانين العربي والعالمي ، ومن خلال منظمة الاوبك ، لاستحصال أكبر قدر ممكن من حقوق الدول المنتجة ولزيادة أسعار النفط . وقد وفرت أتفاقية طهران لعام ١٩٧١ زيادات كبيرة في عائدات الدول المنتجة ومنها العراق الذي زادت عائداته بمعدلات عالية .

ان تأميم النفط ، هدف استراتيجي من أهداف الثورة العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي رفع عاليا وعلى الصعيد القومي ، شعار « نفط العرب للعرب » .

وقد بدأ التفكير بالتأميم في صيف عام ١٩٧٠ ، وبعد فشل مفاوضات لم يعلن عنها في حينه بين الحكومة وشركات النفط ، تبين فيها للحزب أن الشركات تحاول أنتهاج خطة تسويف تستهدف ترويض الثورة وتهيئة مقدمات أسقاطها .

وفي نهاية عام ١٩٧١ دعت الحكومة الشركات الى مفاوضات أصرت الحكومة على أن تكون حاسمة . ومنذ البداية أشعرت الحكومة الشركات ان الثورة تنظر الى مسالة العلاقة معها من منظار سياسي واقتصادي في آن واحد ، وانها لن تقبل بأي شكل من أشكال التراجع عن القانون رقم (٨٠) أو الالتفاف عليه أو أفراغه من مضمونه الوطني ، ولن تقبل بالتفريط بالحقوق الاساسية للشعب في ثروته الاولى .

وكانت المفاوضات ميدانا مهما لاختبار القوة بيننا وبين الشركات ولاكتشاف تكتيكاتها . وقد لمست الشركات من خلال أستعدادات الثورة السياسية والاقتصادية والمالية ومن خلال سير المفاوضات انها تواجه وضعا لم يسبق لها ان واجهته في العراق والدول المنتجة للنفط من قبل . ويبدو ان الشركات كانت تقدر بان الثورة تسعى الى حشرها في زاوية ضيقة لتحصل منها على أكبر قدر ممكن من المكاسب ثم تنتقل بعد ذلك الى مواقع أكثر تقدما قد يكون التأميم الجزئي أو الكلي من بينها . لذلك بذلت الشركات جهودا محمومة وخبيثة للمساومة وتطويل المفاوضات ولكنها عندما جوبهت بالموقف الحازم الذى يدعوها الى حسم المشاكل قررت فتح جبهة الصراع على الثورة قبل ان

تكون الثورة ، وفقا لتقديراتها هي ، قد تهيأت له بصورة تامة . فاقدمت على تخفيض الانتاج بنسبة كبيرة جدا .. وكان تخفيض الانتاج بتلك الصورة الخطيرة يعني تعطيل خطة التنمية ومنع الثورة من توفير أحتياطي كبير من العملة الصعبة وبذلك تهان الثورة امام الشعب وتجد نفسها ، في ذات الوقت ، عاجزة عن الاقدام على أية خطوة .. مما يسهل عملية أذلالها وترويضها ، بل حتى أسقاطها ..

وقد أدركت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي أهداف هذه اللعبة الماكرة برغم ما حاولت الشركات أن تحيطها به من مبررات مالية وفنية وتسويقية . فقررت قيادة الحزب فتح النار على الشركات ووجهت الانذار الشهير في ١٧ـ٥ـ٧٢ وجعلت مدته اسبوعين فقط طالبت بموجبه الاجابة على المطاليب الاساسية في حينها .

وخلال تلك الفترة المجيدة من تاريخ الحزب والشعب تمت تعبئة واسعة للجماهير ومنظماتها باتجاه مقارعة الاحتكارات وتركيعها .. وعبرت الجماهير عن أستعدادها للبذل والتضحية وعم البلاد كلها شعور وطني عارم . وقبيل توجيه الانذار الى الشركات بأيام ، وكجزء من تهيئة المستلزمات السياسية للمعركة وانسجاما مع النهج الجبهوي الذي عبر عنه ميثاق العمل الوطني ، قررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي تعزيز القاعدة السياسية للثورة فاشركت وزيرين من الحزب الشيوعي ووزيرين قوميين في الحكم . وعندما حانت نهاية الانذار وجاءت الشركات بعروضها كانت الثورة قد هيأت أغلب المستلزمات السياسية والاقتصادية والنفسية للدخول في المعركة الفاصلة .. وقد واجهت الثورة محاولات التسويف والمماطلة التي قامت بها الشركات في اللحظة الاخيرة بالرفض القاطع .. وفي اليوم المحدد .. يوم الاول من حزيران الخالد أعلن الرفيق أمين سر القطر قرار التأميم التاريخي للشعب .

وكان قرار التأميم الخطوة الحاسمة الكبرى على طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز للبلاد فأصبحت الحكومة بعده تسيطر على (٦٥٪) من قطاع أنتاج النفط ، الذي كان

القطاع الوحيد الخاضع للسيطرة الاجنبية ، ما عدا نسبة ضئيلة كان يمثلها الانتاج الوطني في حقل الرميلة ، كما اصبحت تسيطر على (٧٥ر٩٩٪) من رقعة الارض التي يستخرج منها النفط .

لقد اثار قرار التأميم نتائج وابعادا تعدت نطاق الاستقلال السياسي بمعناه الاعتيادي لاسباب أساسية منها ان شركات النفط الاحتكارية ليست مجرد شركات تجارية أجنبية تسيطر على قطاع كبير أو صغير من الاقتصاد الوطني في هذا البلد او ذاك ، وانما هي اخطبوط دولي عملاق يمتد في عدة قارات ويرتبط اشد الارتباط بمصالح الامبريالية الستراتيجية وموقعها الدولي وسياساتها الكبرى .. مما يجعل الصراع معها صراعا مباشرا مع الامبريالية وفي أخطر مواقعها الحساسة .

وقد اسهم قرار التأميم في العراق اسهاما فعالا في الكشف عن أزمة الطاقة في العالم الغربي وتبيان أبعادها السياسية والستراتيجية الخطيرة .

ولقد اصبح قرار التأميم في العراق بحق بداية مرحلة دولية جديدة تفتح الافاق أمام وقوع تغيرات جذرية في موازين القوى في العالم لصالح حركة تحرر الشعوب .

ومن الناحية الاخرى كان لقرار التأميم في القطر العراقي بعد قومي خطير . فقد أعتبر التأميم أول ضربة حاسمة وجذرية يوجهها الشعب العربي للامبريالية منذ هزيمة حزيران واعتبر الانتصار فيه أول أنتصار من نوعه للامة منذ سنوات طويلة وخلق التأميم حالة واسعة من التاييد والحماسة الثورية على الصعيد القومي في وسط أجواء كانت مليئة برياح التخاذل والاستسلام وشبه اليأس .

ولما كان الوطن العربي ، برغم حواجز التجزئة وسياسات الانظمة يتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي تحول سياسي أو أقتصادي أو أجتماعي جذري يحدث في أحد الاقطار العربية .. ويمتلك كمجموعة أكبر أحتياطي للنفط في العالم ويشكل انتاجه أكبر نسبة في الانتاج العالمي ، فقد كان لقرار التأميم ، من هذه الناحية ، وقع شديد في الوطن العربي وبلدان

المنطقة ، حيث أرتفعت بعده الاصوات المطالبة بالتأميم أو تضييق الخناق على الاحتكارات في كل مكان من الوطن العربي، وواجهت الانظمة الرجعية العربية المنتجة للنفط وضعا حرجا جدا ، خاصة بعد أن طرح حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة معركة التأميم طرحا صحيحا بتأكيد مضمونها السياسي القومي على انه رد حازم على العدوان والاغتصاب الامبريالي والصهيوني ، وبعد أن رفع الحزب عاليا شعار أستخدام النفط كسلاح في المعركة ضد العدو الامبريالي الصهيوني .

أن النجاح في عملية تأميم النفط من النواحي السياسية والاقتصادية والفنية أمر صعب وخطر جدا ، حتى ولو كان محصورا في نطاق ضيق من النتائج والاثار ، فكيف وقد أخذ قرار الاول من حزيران أبعاده سالفة الذكر ؟..

ولقد كان على الحزب والثورة بعد ان حققا أضخم أنجاز بعد ثورة السابع عشر من تموز أن يخوضا أصعب المعارك ويبذلا أشق الجهود من أجل أنجاحه .. اذ على نجاحه كان يتقرر مصير الكثير من الامور الخطيرة على الصعيدين القطري والقومي .

وفي الواقع فان جهات كثيرة ، والبعض منها صديق ، لم تكن واثقة من نجاحه التام .. وكانت تتوقع له في أحسن الحالات ، نجاحا سياسيا جزئيا أكثر منه أقتصاديا .

وخلال تسعة أشهر مجيدة خاض حزب البعث العربي الاشتراكي وجماهير الشعب وكل القوى الوطنية ببسالة معركة التحدي الخطيرة بكل ما فيها من جوانب سياسية وأقتصادية ونفسية وأدارية غاية في التعقيد والدقة .

لن خوض المعركة ومواجهة نتائجها بارادة ثورية صلبة ، وتعبئة الجماهير في القطر العراقي تعبئة وطنية شاملة ، وأستنفار تأييد الجماهير والقوى الوطنية في الوطن العربي ، والسعي لكسب تأييد الرأى العام العالمي وقواه الشريفة قد أقترن باتباع أساليب وتكتيكات ذكية ، أستندت الى الدراسة العلمية للظروف القطرية والعربية والدولية ، ولموازين القوى

في هذه الاصعدة ، وبذلك وفرت الثورة مستلزمات النجاح الكامل في المعركة .

وكان لقرار القيادة في عدم شمول شركة نفط البصرة بقرار التأميم في الاول من حزيران ١٩٧٢ ، أهميته الكبيرة من ناحيتين ، الاولى أنه وفر للدولة مصادر جيدة من العملة الصعبة خلال تلك الفترة الحرجة ، مما زاد في قدرتها على الصمود في المعركة ، ومواجهة ضغوط الاحتكارات ، والثانية أنه منح الثورة امكانية جيدة لمناورة الشركات بهدف أجبارها على الرضوخ لقرار تأميم شركة نفط العراق والاعتراف الكامل بالقانون رقم (٨٠) . كما كان لقرار القيادة بمنح فرنسا موقعا متميزا في عملية التأميم أهميته البالغة .

وفي الوقت نفسه كان لموقف الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية المساند للتأميم أهميته السياسية والاقتصادية .

أن المستلزمات التي وفرتها الثورة لقرار التأميم من ناحية والقيادة الصائبة لمعركته على كل الجبهات السياسية والاقتصادية والفنية من ناحية أخرى جعلت القرار يسير قدما باتجاه النجاح منذ أيامه الاولى .. حتى تكلل بالظفر التام في ١ اذار ١٩٧٣ . وكان لمواقف المنظمات والاحزاب والحركات التقدمية العربية والعالمية ونشاطاتها واسعة النطاق في دعم قرار التأميم أثره في خلق جو عالمي واسع من التأييد للقرار وفي محاصرة الامبريالية وشركاتها الاحتكارية ومخططاتهما التآمرية .

فالتأييد للقرار على كل الاصعدة كان يتسع باستمرار ولم تحدث أزمات أقتصادية ذات طبيعة خطرة ، برغم أجراءات التقشف التي أتخذتها الثورة والاعباء الاقتصادية الموقتة التي تحملها المواطنون ، وكان التسويق يسير بخطا متصاعدة فبيعت كميات مهمة من النفط المؤمم لدول وشركات عديدة بعضها غربي ، حتى كدنا نسوق كل نفطنا المؤمم قبيل الاتفاق مع الشركات في اذار ١٩٧٣ .

غير أن الاتفاق مع الشركات كان أمرا ضروريا لحسم المشاكل المعلقة كآثار القانون رقم ٨٠ وقضايا تنفيق الريع .

ومطاليب الحكومة الاخرى من الشركات واثار قرار التأميم وما يتطلبه من تعويض للشركات .. وتأمين مرور النفط بالانبوب المار عبر الاراضي اللبنانية واعتبار التأميم حقيقة قانونية مسلما بها . بالاضافة الى ضرورة الاتفاق مع الشركات على مستقبل الانتاج في حقول الجنوب وفقا للاسس والمطاليب التي حددتها الحكومة في المفاوضات التي سبقت التأميم .

وكان من الضروري تحديد الاسس والضوابط التي تجري على ضونها المفاوضات مع الشركات .

وقد واجهنا ، في تلك المرحلة نظرتين مختلفتين ، نظرة بالغت كثيرا في ترجيح الجانب السياسي في عملية التأميم وكانت تطالب بعدم ابداء اي قدر من المرونة في مسائل التعويض . ونظرة اخرى اخافتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي نشأت عن التأميم ، وتحركات وانتقادات القوى الرجعية والعناصر المتخاذلة فكانت ترجح الجانب الاقتصادي وترى ضرورة الاتفاق مع الشركات والتساهل في كثير من الامور بغية العودة الى اوضاع اقتصادية ومالية طبيعية وتجاوز المرحلة الخطرة .

وكانت كلتا النظرتين خاطئة في معالجتها للمسألة ، اذا اخذت منفردة ، فالنظرة الاولى كانت تنطلق من مواقع « ثورية » شكلية ، لا تأخذ بعين الاعتبار ان الخطوة الثورية يجب ان يرافقها قدر من المرونة والتكتيك الذي يسهل نجاحها دون المساس بأسسها الجوهرية ، وان عملية التأميم برغم الجانب السياسي الخطير لها فان نتائجها يجب ان تحسب ضمن ما تحققه للشعب من سعادة في حياته المعاشية . والنظرة الثانية كانت تنطلق من الشعور بالرهبة ازاء تبعات عملية خطيرة كالتأميم ، ولا تمتلك التصور الذي يفترض قدرا عاليا من الصمود والثقة بالحزب والشعب في ادارة معركة خطيرة من هذا الطراز .

وقد اعدت القيادة تقريرا تحليليا دقيقا حول المسألة ، شرحت فيه كل الاحتمالات ، ووضعت اسسا مبدئية وسياسية ثابتة لادارة المفاوضات .. كما اكدت ضرورة المرونة في المسائل ذات الطبيعة الثانوية .

وقد انطلقت القيادة في تحليلها واستنتاجها من نقطتين اساسيتين ، الاولى ان معركة التأميم يجب ان تقاد وتكسب بصورة ناجزة وان تحافظ على محتواها وابعادها السياسية في الاصعدة القطرية والعربية والدولية ، والثانية ترتبط بالاولى ارتباطا وثيقا ، ومضمونها ان لمعركة التأميم جانبها المالي والاقتصادي ولابد من ادارتها وانهائها على اساس ضمان تدفق الموارد المالية الكبيرة على البلاد واشعار الشعب ، بعد كسب المعركة ، ان التأميم كان ذا فائدة اقتصادية له ، بالاضافة الى محتواهالسياسي الوطني والقومي والثوري .

وبعد ان اقرت القيادة هذه الاسس الصائبة .. تمت ادارة المفاوضات على اساسها . وحاولت الشركات - سواء عبر الوسطاء الذين تولوا المفاوضات في بادىء الامر ، او في الاتصالات المباشرة في ما بعد - جس نبضنا واختبار قدرتنا على الصمود وادارة المعركة .

وقد لمست الشركات ان الثورة عازمة عزما اكيدا على عدم التراجع عن قرارها بكل مضامينه الاساسية ، واصطدمت فنونها وتكتيكاتها الذكية بمواقف حازمة وتكتيكات اذكى .. فالقيادة اشرفت بنفسها على المعركة ولم تتركها للموظفين والفنيين رغم ما بذلوه من نشاطات وجهود مخلصة ، وكانت تعالج كل نقطة ، كبيرة او صغيرة ، من منظور سياسي واقتصادي مترابط ومتكامل .

وفي النهاية لم تجد الشركات بدا من الرضوخ .. فتم الاتفاق والنصر في اذار ١٩٧٣ ، ذلك الاتفاق الذي حافظ على مضامين التأميم الوطنية ، وحقق للبلاد فوائد اقتصادية كبيرة .

وبهذه المعركة الباسلة قطعت الثورة الشوط الاكبر على طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي التام .. فاصبح الاقتصاد العراقي في نسبته العظمى ، يقاد ويوجه قيادة وتوجيها وطنيا، وضمن اطار مبادىء الثورة واهدافها الوطنية والقومية .

كما استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي - بهذه الخطوة التاريخية الحاسمة - ان ينقل النضال العربي الى

بعد مرحلة ما مستوى جديد يتناسب مع شروط ومهمات هزيمة حزيران ومقتضيات التصدي الحازم للعدوان الامبريالي الصهيوني .. وان يفتح صفحة جديدة في النضال العربي القومي والاجتماعي ، ستكون لها اثارها البعيدة في المستقبل .

ان معركة التاميم الخالدة قد عززت الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الثورة والمجتمع وجعلت اوساطا سياسية كثيرة في الداخل والخارج تنظر اليه والى دوره في المجتمع نظرة التقدير والاعتزاز ، مما كان له اثار سياسيه مهمة جدا على الاصعدة القطرية والعربية والدولية .

اما الامبريالية وحليفاتها رجعيات المنطقة ، التي هزمت شر هزيمة في هذه المعركة ، والتي اضطرت الى التسليم لثورتنا وشعبنا بالنصر فستبقى تفكر وتخطط – دون جدوى – لمعاقبة ، الحزب والثورة والشعب على هذا العمل التاريخي المقدام .

وخلال الفترة التي سبقت اعلان الاتفاق ، وما داخلها من ملابسات اتخذت الاجراءات الفورية للمباشرة بمد الانبوب الاستراتيجي من حديثة الى الفاو .. وهو مشروع كانت قد فكرت به القيادة من قبل ، لضمان تصدير انتاجنا من نفط الشمال والجنوب على سواحل البحر المتوسط والخليج العربي في وقت واحد ، فهذا المشروع الذي يضمن نقل نفط الشمال الى الجنوب ونقل نفط الجنوب الى الشمال في المرحلة الثانية يتيح لنا مرونة كبيرة في تصدير النفط وفقا للضرورات الستراتيجية والظروف المستجدة في المستقبل . بالاضافة الى فوائده الاقتصادية .

وعندما بدات حرب تشرين الاول كانت الثورة وفية للشعار الثوري الذي رفعته باستخدام النفط سلاحا في المعركة فاقدمت على الفور على تأميم حصة امريكا في شركة نفط البصرة ثم اممت حصة هولندا واخيرا اممت حصة كولبنكيان وبذلك تمت سيطرة الشعب على (٨٥٪) من انتاج النفط في البلاد واصبح التحرر الاقتصادي حقيقة واقعة شاملة وراسخة .

الفصل الثالث

المساله الكرديه

انطلق حزب البعث العربي الاشتراكي في نظرته الى المسألة الكردية وفي سعيه الى ايجاد الحلول لها من الاعتبارات الاساسية التالية :

١ – ان الحركة القومية الكردية في العراق برغم بعض الملابسات التاريخية التي رافقتها وما تحتويه من شوائب واتجاهات انعزالية رجعية بعضها على صلات مفضوحة بالدوائر الاستعمارية والرجعية .. فهي من حيث الجوهر والاساس حركة قومية تمتلك في حدود مطالبتها بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في اطار الجمهورية العراقية وعلى رأسها الحكم الذاتي مبررات مبدئية وواقعية .. وانها ، في هذا الاطار ، جزء اساسي من الحركة الوطنية في القطر العراقي .

٢ – ان حزب البعث العربي الاشتراكي حزب قومي انساني واشتراكي وديمقراطي العقيدة لذلك فان من الطبيعي تماما ان يتفهم الحقوق المشروعة للجماهير الكردية وان يناضل في سبيل تأمينها وضمانها .. ولما كان الحزب يقود السلطة الثورية في البلاد منذ ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ فانه يتحمل المسؤولية الاساسية في ضمان هذه الحقوق في صيغ دستورية وقانونية واجرائية .

٣ ـ ان المنهج الاساس والثابت الذي يعتمده حزب البعث العربي الاشتراكي في الوصول الى تأمين هذه الحقوق وضمانها هو المنهج السلمي والديمقراطي عن طريق التعاون المخلص والايجابي مع القوى الخيرة الوطنية والتقدمية في صفوف الجماهير الكردية ، وفي اطار العمل الوطني المشترك المتمثل بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية ·

ولتلك الاعتبارات سعى حزب البعث العربي الاشتراكي بكل الطرق المتاحة ومنذ ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ لحل المسألة الكردية التي كانت قد بلغت درجة كبيرة من التعقيد والتشابك بسبب التداخلات العديدة التي طرأت عليها وبخاصة التداخلات الاجنبية وبسبب الموقف التعسفي والشوفيني الذي وقفته الانظمة الرجعية والدكتاتورية من الجماهير الكردية وتطلعاتها المشروعة واستمرار القتال سنوات طويلة وبسبب اوضاع الحركة الكردية ذاتها وعوامل عديدة اخرى ·

وفي الواقع ·· كانت المسألة الكردية اكثر المعضلات التي واجهت حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة خلال السنوات الماضية صعوبة وتعقيدا ·· فقد كان عليه ان يبلور صيغة نظرية وعملية تنسجم مع طموحات جماهيرنا الكردية القومية ووحدة البلاد ووحدة حركتها الوطنية والتقدمية ولا تتعارض مع اهداف النضال العربي ·

وقد استطاع الحزب ان يجد الصيغة الصائبة والمتكاملة من النواحي النظرية والسياسية والعملية وان يجسدها في الوثيقة التاريخية العظيمة ـ بيان الحادي عشر من اذار ١٩٧٠ الذي يعد نقطة تحول تاريخية في نضال جماهيرنا الكردية وتطلعاتها القومية المشروعة وفي نضال شعبنا في القطر العراقي بأسره من اجل بناء مجتمع ديمقراطي تقدمي مزدهر ·

ولابد من القول ان قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي عندما قررت التعاون مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في اطار بيان الحادي عشر من اذار لم تغفل ، اطلاقا ، السياسات الخاطئة التي تنتهجها بعض اجنحة ذلك الحزب وارتباطاتها

المشبوهة بالدوائر الاستعمارية والرجعية وميولها الانعزالية ·· بل ان قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي اتخذت قرارها التاريخي ذاك برغم معرفتها بهذه الحقائق وما تعنيه من نتائج وابعاد · وقد استندت في موقفها ذاك الى تحليل صائب خلاصته ان الحركة القومية الكردية بسبب من طبيعة تركيبها ومستوى تطورها تنطوي على اتجاهات متعددة ولا يجوز الحكم عليها بشكل مطلق ومن خلال وجه واحد من وجوهها ·· بل ان مسؤولية حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى الوطنية في البلاد هي في توفير الظروف الموضوعية والمستلزمات لتطوير هذه الحركة باتجاه صحيح يستند الى الالتزام الثابت بالوحدة الوطنية وبالمنهج الوطني والتقدمي والديمقراطي في البلاد · وان ظروف السلام والعمل المثابر في سبيل تطبيق بنود بيان اذار وازالة الترسبات والاثار المؤلمة التي نشأت عن سنوات القتال وتحقيق تنمية شاملة وسريعة في المنطقة الشمالية والعمل في اطار منهج جبهوي يضم كل القوى الوطنية والقومية التقدمية من العرب والاكراد والاقليات المتآخية كل ذلك يوفر الشروط والمستلزمات المارة الذكر ·

غير ان مسيرة بيان الحادي عشر من اذار لم تجر بالشكل الذي كان يأمله حزب البعث العربي الاشتراكي ·· فلقد ارتكبت في ميدان التعامل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بعض الاخطاء من جانب اجهزة الحزب والسلطة ولعل في مقدمة تلك الاخطاء تعدد الاجهزة والمراكز التي كانت تتعامل وبدون تنسيق في غالب الاحيان مع مختلف شؤون المسألة الكردية ·· وقد ادى ذلك وخلال فترة طويلة الى فقدان السيطرة المركزية على الاحداث والتطورات والى الضياع في المسائل والمشاكل الثانوية والتفصيلية على حساب القضايا الاساسية والتصورات المركزية. كما ادى في احيان كثيرة الى العجز عن معرفة حقيقة ما يجري من احداث وملابسات والى العجز عن تأشير الحدود الفاصلة بين الاخطاء التي ترتكبها اجهزة السلطة والاعمال التخريبية التي تقوم بها عناصر في الحزب الديمقراطي الكردستاني · كما ان عناصر في اجهزة السلطة وبخاصة في المنطقة الشمالية لم تتفهم

تماما وتستوعب بيان اذار وروحه ومضامينه وبقيت تتصرف من منطلقات خاطئة ومن ردود افعال سلبية تنتسب الى ظروف ومقاييس المرحلة السابقة لبيان اذار وتجاربها .

وفي الجانب الاخر .. فان قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تتصرف ، في اغلب الاحيان ، من منطلق الوحدة الوطنية والتحالف الصادق مع حزب البعث العربي الاشتراكي والذي كان يفترض انه نشأ بعد اعلان بيان اذار . وكان الكثير من العناصر القيادية في الحزب الديمقراطي الكردستاني ينظر الى بيان اذار والتحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي نظرة تكتيكية ومرحلية بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من المواقع والمكاسب بانتظار الفرص المناسبة للمطالبة بالمزيد .. ومن المؤسف حقا اننا ومنذ الايام الاولى التي تلت بيان اذار لم نلمس لدى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ، او على الاقل التيار المؤثر فيها ، ما كنا نتوقعه من صدق التعامل .. بل اننا لمسنا ان تلك القيادة صارت تشدد صيغ الطوارىء في تعاملها مع السلطة وفي اقامة العلائق المشبوهة مع القوى الخارجية .

وخلال الفترة الماضية لم تضعف العناصر والتيارات الرجعية والعميلة والمشبوهة والانفصالية النافذة في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبالدرجة التي كانت متوقعة قبل اعلان بيان اذار وبعده ، وقد ارتكبت هذه العناصر اعمالا تخريبية واسعة النطاق وقامت بنشاطات اعلامية معادية للحزب والثورة في الداخل والخارج وكانت خلال المرحلة الماضية وما تزال مركز استقطاب لكل القوى المعادية للحزب والثورة من عرب واكراد ، وتعاونت مع المتآمرين على الحزب والثورة ومنحتهم الحماية في المناطق التي تسيطر عليها ، وهي ما تزال حتى اليوم تتعاون مع الدول الرجعية في المنطقة والقوى الاستعمارية وبشكل مكشوف تماما لاضعاف الحزب والثورة بل للتآمر عليهما وان هذه التيارات والعناصر تشكل اليوم الاحتياطي الاول لقوى الاستعمار والردة داخل القطر العراقي .

غير ان المسألة الكردية يجب انْ لا تقاس بموجب مواقف

وتصرفات هذه العناصر والتيارات التي باتت حقيقتها معروفة للجميع في العراق والوطن العربي والعالم . انها مسألة وطنية .. يتحمل مسؤوليتها الوطن باسره وكل قواه الخيرة .. وفي الطليعة منها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود الثورة وسلطتها السياسية .

ان الحزب هو قائد الثورة والمسؤول الاول عن وحدة البلاد ومصالح الشعب وحقوقه عربا واكرادا وهو المسؤول عن ضمان استقلال البلاد وتوفير مستلزمات تقدمها ، لذلك فانه كان وسيبقى المسؤول الاول وفي اطار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية عن حل المسألة الكردية حلا دائما ومستقرا على اساس مبدئي وسياسي صحيح .

ويجب ان نعترف ان ما ارتكب من اخطاء في المرحلة السابقة قد اضر بمسيرة الثورة اضرارا كبيرا .. فقد كان من المفروض، لولا تلك الاخطاء ، قطع اشواط ابعد على طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية والتوصل بالوسائل السياسية الصائبة الى اقصى درجة ممكنة لاضعاف العناصر الشريرة التي تحاول استغلال الطموحات المشروعة للجماهير الكردية لاغراض بعيدة عن مصالح تلك الجماهير وعن المصالح الاساسية للجماهير العراقية كلها .

وبرغم الاخطاء والسلبيات التي اشرنا اليها والتي احدثت اضرارا كبيرة فان النهج السلمي والديمقراطي العام الذي انتهجه حزب البعث العربي الاشتراكي في معالجة المسألة الكردية كان نهجا صحيحا واعطى نتائج ايجابية مهمة ، فخلال السنوات الاربع الماضية وفت الثورة بكل التزاماتها التي حددها بيان الحادي عشر من اذار بغض النظر عن تصرفات ومواقف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ورغم الظروف الاستثنائية التي تسود المنطقة .

وبعد اربع سنوات من النضال المثابر على طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية لم تعد الاتجاهات السياسية والاقتصادية والنفسية العامة للجماهير الكردية كما كانت عليه قبل بيان الحادي عشر من اذار . ان قطاعات واسعة

من جماهيرنا الكردية تجد الان من عناصر الامن والاطمئنان في حياتها اكثر مما كانت تجده في اي وقت مضى . كما تلمس بصورة مباشرة نتائج سياسة الثورة في تلبية حقوقها المشروعة وفي تحسين مستوى حياتها في سائر الميادين . وفي الوقت نفسه فان استمرار حالة السلام خلال السنوات الاربع الماضية قد خلق ظروفا اقتصادية جديدة في المنطقة الشمالية واصبح عدد المواطنين الاكراد الذين يرتبطون بالانتاج الزراعي والصناعي وبالفعاليات التجارية المتصلة هي الاخرى وبدرجات متفاوتة بالحياة الاقتصادية الوطنية للبلاد اكثر من ذي قبل . كما ان استقرار النظام وتوطده ونجاحه في انجاز الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية والاروائية والسياحية ومشاريع الخدمات في المنطقة الشمالية ، قد خلق ظروفا موضوعية لصالح السلام في النهاية .. واصبحت مهمة العناصر المحرضة على التمرد والتخريب اصعب من ذي قبل بكثير . بل ان محاولات هذه العناصر غالبا ما تصطدم بالمواقف السلبية من جانب جماهيرنا الكردية برغم ماتستخدمه من وسائل الاثارة والتحريض والارهاب والتضليل .

× × ×

الفصل الرابع

الجبهة التقدمية

كانت مهمة اقامة الجبهة التقدمية من ابرز واخطر المهمات التي واجهت حزب البعث العربي الاشتراكي منذ الايام الاولى للثورة ، وطيلة السنوات الماضية ، وكان الحزب ، يجد نفسه مسؤولا ، مسؤولية تاريخية ، عن انجازها .

ان تجارب النضال على الصعيدين القطري والقومي منذ نهاية الخمسينات وعبر مرحلة الستينات اكدت – بشكل لا يقبل الشك والجدل – ان ما لحق بنضالنا الوطني والقومي من انتكاسات فادحة كانحراف ثورة تموز ، وفشل تجربة الوحدة المصرية – السورية وقيام الانفصال ، وردتي الثامن عشر من تشرين الثاني في العراق ، والثالث والعشرين من شباط في سورية ثم هزيمة العرب الكبرى في ٥ حزيران ١٩٦٧ ، كانت حصيلة اسباب جوهرية خطيرة ، يقف في مقدمتها انحراف القوى التقدمية العربية نحو تغليب التناقضات الثانوية القائمة فيما بينها على التناقض الرئيس القائم بينها مجتمعة من جهة ، وبين الاستعمار والصهيونية والرجعية من جهة اخرى .. وتصعيد تلك التناقضات الثانوية الى مستوى الصراع الحاد .. بل الاحتراب .

وكان لابد لهذا التحليل الصائب الذي اكدته وثائق المؤتمر القومي التاسع ، ان يجد طريقه الى التطبيق العملي في

نضال حزبنا في المرحلة الجديدة ، سواء على صعيد النضال ضد الانظمة الدكتاتورية والرجعية والمنحرفة ، او على صعيد النضال الايجابي بعد تسلم الحزب للسلطة السياسية في احد الاقطار العربية .

غير ان اقامة الجبهة التقدمية في القطر العراقي وبعد تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة السياسية ، كانت تواجه القضايا الاساسية التالية :

١ ـ تاريخ العمل الجبهوي في القطر العراقي وملابساته السابقة واثاره السلبية .

٢ ـ موازين القوى السياسية في داخل القطر بعد الثورة وعلاقتها بتركيب الجبهة وديمومتها وتحديد برنامجها .

٣ ـ تحديد مهمات الجبهة على الصعيدين القطري والقومي والضرورة المبدئية والنضالية في ان تكون الجبهة التقدمية في القطر العراقي حلقة فعالة في سلسلة النضال من اجل اقامة الجبهة التقدمية العربية وما يستتبع ذلك من مهام .

٤ ـ تحديد برنامج واضح لحل المسألة الكردية اذ لا يمكن بدون ذلك اقامة جبهة تقدمية على اساس شامل وراسخ .

وكانت علاقات الحزب بالاطراف السياسية في العراق ، عشية ثورة السابع عشر من تموز ، تتسم بالسلبية وبتراكمات كثيفة وثقيلة الوطأة من صراعات الماضي ، برغم الجهود التي بذلها قبل الثورة لتحسين علاقاته بتلك الاطراف .

وقد أثبتت التجربة الواقعية ان أقامة علاقات تفهم وثيقة وتعاون ايجابية بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبقية الاطراف السياسية لم تكن امرا سهلا .. بل كانت غاية في الصعوبة وغاية في التعقيد .. تطلبت بالفعل زمنا طويلا ومقدمات نظرية وسياسية وعملية كثيرة . لقد كانت وطأة الصراعات السابقة من الكثافة والثقل على الحياة السياسية في البلاد ، وعلى احزابها ـ قيادات وقواعد ـ وعلى جماهير تلك الاحزاب .. وجماهير الشعب عموما بحيث كانت ـ في اغلب الاحيان ـ تجر نحو رجحان كفة المشاعر والمواقف السلبية في

ميزان العلاقات ، برغم كل التحليلات النظرية والمواقف السياسية التي تتخذها الاطراف المعنية باتجاه العلائق الايجابية . وقد لاقى حزب البعث العربي الاشتراكي .. كما لاقت الاحزاب الاخرى صعوبات كثيفة لخلق اجواء نفسية ايجابية تجاه العمل الجبهوي . ان المشكلة في هذا الصدد لم تكن مشكلة نظرية .. فكل الاطراف السياسية التقدمية كانت مقتنعة نظريا بالعمل الجبهوي ، بل كانت مشكلة نفسية وسلوكية . وكان واقع القطر العراقي يشير دائما الى ان هذا الجانب كان يحتل اهمية خاصة بل استثنائية لاسباب كثيرة من اهمها المزاج الشعبي العام .. والثقل الاستثنائي للعلاقات التناحرية السابقة ، كما اثبتت التجربة انه ـ برغم صحة القول بان الجانب النفسي والسلوكي لابد ان يتبع التحليل النظري في عمل الاحزاب السياسية ـ فان الوصول الى هذه النتيجة لم يكن امرا سهلا ، وكان يتطلب وقتا طويلا .. وجهودا استثنائية .

لذلك فان انقضاء وقت طويل ، نسبيا ، على اقامة علاقات تفهم وتعاون ايجابية بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبين الحزب الشيوعي والقوى الوطنية والقومية التقدمية كان، الى حد كبير، نتيجةالحاجةالواقعية الى تصعيدالتفهم والتعاون درجةدرجة، وتطويق المشكلات التي كانت تحدث بين الحين والاخر في العلاقات الناجمة عن تراكمات الماضي الثقيلة ، ومعالجة اثارها بحكمة ودقة ، ومن ثم استئناف السير على طريق العمل الجبهوي .

اما مسألة موازين القوى في الجبهة ، فانها تحتل ، وبخاصة في ظل السلطة ، اهمية خطيرة ودقيقة ، ولابد من الاعتراف بهذه الحقيقة ومعاملتها كظاهرة واقعية وطبيعية كي نفهم ، بدقة ووضوح ، المسار الطويل والمعقد الذي تطلبته عملية اقامة الجبهة .. ذلك المسار الذي اثبتت التجربة الواقعية حتميته وضرورته كي تقوم الجبهة على اساس راسخ ودائم ، وتكون ذات عطاء ايجابي .

وقد طرح تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة السياسية في ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ مسألة موازين القوى السياسية في البلاد وفي الجبهة بشكل جديد ودقيق بالنسبة

للحزب وللاطراف السياسية الاخرى .
وكان من الضروري تماما العمل بجهد دائب وصبور وبروح جبهوية عالية للوصول الى صيغة دقيقة ومستقرة لموازين القوى الاساسية داخل الجبهة يحتل خلالها حزب البعث العربي الاشتراكي ويحق دورا قياديا متميزا .

ان نجاح حزب البعث العربي الاشتراكي بانتهاج هذه السياسة المبدئية والواقعية طيلة سنوات عديدة وتوطد سلطته بوجه كل محاولات التآمر والخرق والالتفاف وتعزز مكانته المعنوية على الاصعدة المحلية والعربية والدولية حسمت هذه المسالة بصورة واقعية وصحيحة تماما .

وكان الموقف الصائب من الناحيتين المبدئية والسياسية وبعد ان تأكد الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي هو الحرص الشديد من جانبه على ان تكون الجبهة جبهة حقيقية وليست جبهة شكلية غير قادرة على التأثير والاتساع قطريا وقوميا ، وكذلك الحرص على التعامل مع أطراف الجبهة من مواقع الثقة والاحترام المتبادلين .. مع السعي المتواصل وفي كل الميادين والمستويات لتعزيز وتطوير الدور القيادى لحزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة والمجتمع .

اما في الجانب المعنوى من موازين القوى فقد كان على حزب البعث العربي الاشتراكي ان يثبت قدرته كقائد حقيقي للجماهير وقائد للتحولات التحررية والديمقراطية والتقدمية في البلاد ، وان يمد جسورا متينة من الثقة بينه وبين الجماهير ويوطد مكانته وعلاقاته على الصعيدين العربي والدولي ، ليحتل موقعه القيادي في الجبهة والمجتمع بجدارة ويومن احترام الاخرين لموقعه هذا واقتناعهم به .

ان منجزات الحزب العظيمة خلال السنوات الخمس الماضية ، كالتأميم وبيان اذار والاصلاح الزراعي وخطة التنمية الشاملة والمعاهدة العراقية السوفيتية والمشاركة الطليعية والفعالة في النضال ضد الامبريالية والصهيونية وبخاصة أثناء حرب تشرين وغيرها من المنجزات المهمة على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد وضحت تماما هويته الحقيقية

واثبتت للجماهير في القطر او في الوطن العربي ، وللقوى التقدمية العالمية قدرته الفائقة على احتلال الموقع القيادي في الثورة وفي تأدية مهامها المركزية .

وقد اعتبرت اقامة الجبهة بينه وبين الحزب الشيوعي في ١٦ تموز ١٩٧٣ – في نظر هذه الجهات – دليلا على قدرته الفائقة في الانجاز ، وتأكيدا لنهجه الوطني والقومي الصائب وليس جسرا يعبر من فوقه باتجاه البقاء في السلطة وتحقيق بعض المنجزات التحررية والديمقراطية والتقدمية .. والفرق بين التقديرين جوهري وذو بعد تاريخي .

وكان لمبادرة حزب البعث العربي الاشتراكي الخاصة الى طرح برنامج مبدئي وسياسي لحل المسالة الكردية كما تجسد ذلك في بيان ١١ اذار ١٩٧٠ أهمية كبيرة في تعزيز الجانب المعنوي من دور الحزب القيادى في الجبهة والمجتمع .

ان اوساطا سياسية كثيرة محلية وعربية ودولية كانت تظن ان حزب البعث العربي الاشتراكي غير قادر على طرح برنامج مبدئي وسياسي متكامل لحل المسالة الكردية على تصور أنه حزب قومي عربي لا يمتلك الافق النظري اللازم لحل مسالة من هذا الطراز كما لا يمتلك تجربة ملموسة في هذا الميدان ، وكانت افضل توقعات تلك الاوساط تنحصر في اطار احتمال اقدام الحزب على طرح برنامج سياسي مرحلي معقول لمعالجة بعض جوانب هذه المسالة ووقف الصراع المسلح مع الحركة الكردية بصيغة هدنة موقتة .

غير ان نجاح الحزب فيطرح برنامج (مبدئي) و (سياسي) معا لحل هذه المسالة اكد من ناحية أصالة وسعة الجانب الانساني والديمقراطي في نظريته القومية كما اكد ، من الناحية الاخرى ، قدرته العملية في معالجة مسالة من هذا الطراز على ما فيها من جوانب بالغة الدقة والتعقيد .

ومن ناحية أخرى أعتبر أعلان بيان الحادي عشر من اذار من جانب الحزب ، كحل مبدئي وسياسي صائب ومتكامل للمسالة الكردية عامل توحيد في داخل الحركة الوطنية في البلاد ، بعد ان كانت المسالة الكردية من أهم اسباب الخلاف

والتناقض بينها .. وبذلك أزيلت واحدة من اكبر المعوقات التي تعترض قيام الجبهة التقدمية في القطر العراقي .

وقد احتل تحديد مهام الجبهة ودورها على الصعيد القومي أهمية كبيرة جدا واستغرقت مناقشته بين حزب البعث العربي الاشتراكي والاطراف الاخرى وبخاصة الحزب الشيوعي العراقي وقتا طويلا وتطلب جهدا ايديولوجيا وسياسيا مكثفا .

ان مسالتي الوحدة وتحرير فلسطين تحتلان في نضال الحزب موقعا مركزيا سواء من الناحية المبدئية او الناحية العملية .

وقد لعبت الظروف الموضوعية على الصعيدين القطرى والقومي دورا اساسيا في تاشير حجم الخلاف بيننا وبين الاطراف الوطنية الاخرى في النظرة الى هاتين المسألتين ومن ثم التوصل الى اتفاق بشأنهما .

فقبل ان يؤكد حزب البعث العربي الاشتراكي مكانته القيادية ماديآ ومعنويآ في الحياة السياسية للبلاد ما كان لمواقفه النظرية والسياسية أزاء هاتين المسألتين وغيرهما ان تنال ما تستحقه من التعامل الجاد والتقدير وبالتالي القبول بهذه النسبة او تلك من جانب الجماهير أو من جانب الاطراف السياسية الاخرى . كما لعبت الظروف العربية العامة خلال السنوات الماضية في ذلك دورا مهما جدا . فلعدة سنوات كانت النظرة والسياسة الناصريتان ازاء هاتين المسألتين هما السائدتين .. وكانت دول واطراف سياسية تقدمية صديقة وعربية تقف منها موقف المؤيد والناقد للمواقف الاخرى ومنها موقف الحزب ، الامر الذى كان يؤدى الى زيادة شقة الخلاف والتباعد بين نظراتنا الى هاتين المسألتين ونظرة بعض الاطراف الاخرى ، مما يجعل الاتفاق على برنامج موحد بشأنهما متعذرا .

غير ان التطورات الخطيرة التي حدثت في الساحة العربية .. وبروز العراق كقوة ثورية صدامية في المنطقة ذات اشعاع مهم .. اعطت لمواقف حزب البعث العربي الاشتراكي النظرية

والسياسية ازاء هاتين المسألتين وغيرهما ثقلا لم تحظ به من قبل منذ سنوات طويلة .

واستنادا الى هذا التطور الاساسي على الصعيدين القطرى والقومي اصبح الاتفاق على برنامج موحد بشأن هاتين المسألتين ، يعبر تعبيرا خلاقا عن مواقف الحزب النظرية والسياسية ولا يتعارض في الوقت نفسه ، مع مواقف الاطراف الاخرى ، أمرا ممكنا .. وهذا ما عبرت عنه نصوص ميثاق العمل الوطني الذى تم الاتفاق عليه بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبين الحزب الشيوعي العراقي في ١٧ تموز ١٩٧٣ والذى نشر في ٢٦ اب ١٩٧٣ .

ان العمل النظرى والسياسي الكثيف ومتعدد الجوانب الذى قام به الحزب خلال المرحلة الماضية قد عبد الطريق أمام قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وجعله ممكنا .. ويمكن القول أنه برغم ما تطلبته عملية أقامة الجبهة من وقت طويل ومن جهود مضنية فأن الجبهة قد قامت في الوقت المناسب وبالصيغة المناسبة .

× × ×

الفصل الخامس

التحولات الديمقراطية

أعطى الحزب منذ نشوئه في الاربعينات ، وعبر مراحل نضاله فى الاقطار العربية النضال الديمقراطى أهمية كبيرة واعتبر تامين الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب العربى شرطا اساسيا من شروط تحقيق الانبعاث القومى .

ومن خلال النشاط النظرى والعملي في ميدان النضال الديمقراطى حدد الحزب الاطار العام لنظريته في الديمقراطية بـ ((الديمقراطية الشعبية)) .

غير ان نظرية الحزب فى الديمقراطية الشعبية هذه ـ على الرغم من وضوح ملامحها العامة في ادبياته ووثائقه الرسمية ـ كانت تتطلب التجسيد الحي بتجربة يقود فيها الحزب السلطة السياسية ، ولم تتح ظروف تجربتى شباط وآذار في العراق وسورية وملابساتهما امكانات تجسيد نظرية الحزب الديمقراطية وعلى العكس من ذلك اساءت تلكم التجربتان الى نظرية الحزب هذه واعطتا عنها صورة شوهاء بما ارتكب فيهما من أخطاء .

وعندما تسلم حزب البعث العربى الاشتراكى السلطة السياسية في القطر العراقى في ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ كانت تقع على عاتقه مسؤولية جسيمة في ان يجسد تجسيدا خلاقا نظريته في الديمقراطية وان يغنيها بالممارسة الحية ويجعل منها

مثلا ملهما لحركة الثورة العربية .

غير ان الطريق الى ذلك كان محفوفا بالمشكلات النظرية والعملية وبظروف مادية ونفسية بالغة الدقة والتعقيد .

كان العراق من اكثر الاقطار العربية افتقارا الى التقاليد والممارسات الديمقراطية ، بصرف النظر عن محتواها الاجتماعى ، فقد انتقل العراق من نظام تعسفى استبدادى الى اخر منذ ايام السيطرة العثمانية حتى ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، ولم يعش سوى فترات قصيرة تمتع فيها الشعب وقواه النيرة بقدر من حرية الفكر والصحافة والاحزاب والنقابات وممارسة اللعبة البرلمانية .

وقد انعكس هذا التراث بثقله واثاره المادية والنفسية انعكاسا شديدا على حياة الشعب ، وعلى الحياة السياسية في البلاد . وفي السنوات العشر التي سبقت ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ لعبت الصراعات الدموية الحادة التي شهدها العراق وتسلط الدكتاتورية القاسمية والعارفية ، دورا خطيرا في ترجيح كفة الصيغ والممارسات والعلاقات التعسفية على حساب الصيغ والممارسات والعلاقات الديمقراطية .

وعندما جاء حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة في القطر العراقي في عام ١٩٦٣ ، وبرغم مطامحه في بناء تجربة ديمقراطية شعبية وجد نفسه في أحيان كثيرة في جو الممارسات والعلاقات التعسفية ولم يستطع الخروج منه حتى سقطت تجربته في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

وعندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة السياسية بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، لم يكن قادرا ، من الناحية العملية ، ، على أغفال الاثار المادية والنفسية لتجارب الحياة السياسية القريبة والبعيدة في القطر العراقي ، والمباشرة فورا ، وعلى نطاق واسع ، في بناء تجربته الديمقراطية المنشودة . كما ان طبيعة الظروف التي احاطت بتسلمه السلطة وهو ما تحدثنا عنه سابقا ، جعلته ، برغم الحاح عقيدته الديمقراطية الثورية يتلمس خطاه في هذا الميدان بحذر شديد ويحاول ، بشتى السبل ، ابتكار صيغ متدرجة ، وصولا الى اهدافه في هذا

الميدان الحيوي من ميادين نضاله ونشاطه الثوريين .

تميزت المرحلة الاولى من الثورة باتباع صيغ مركزية شديدة في داخل الحزب والدولة والمنظمات الشعبية والمجتمع .. وكانت تلك الصيغ ضرورية لتثبيت سلطة الثورة .

كما كان من الضروري بذل جهود كبيرة لمد جسور الثقة بين الحزب والثورة والجماهير وازالة انطباعاتها السلبية التي تولدت من خلال التجارب السابقة ، ليصبح أي قدر من الديمقراطية يتحقق داخل المجتمع الثوري رصيدا للثورة والحزب لا رصيدا ضدهما .

ان الجهد الاساس في حقل البناء الديمقراطي انصب خلال المرحلة الاولى من الثورة ولفترة غير قصيرة على بناء المنظمات الشعبية كنقابات العمال والجمعيات الفلاحية ومنظمات الطلبة والنساء والمنظمات المهنية وغيرها وتوفير الضمانات القانونية والمادية والمعنوية لتوسيع وتطوير فاعليتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من الصيغ المركزية التي اتبعت في بناء هذه المنظمات وتوجيهها وفقا لاهداف الثورة وسياساتها المرحلية وفي أطار الظروف الموضوعية التي تحدثنا عنها سابقا ، فأن هذه المنظمات قد تطورت خلال الثورة تطورا ملموسا ، فاتسعت قاعدتها التنظيمية بشكل لا مثيل له في سابق الحياة السياسية في البلاد واصبح لها ميادين نشاط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة وامتلكت هذه المنظمات صحافة ووسائل أعلام خاصة بها .. واصبحت تلعب في داخل مجتمع الثورة دورا بارزا .

كما ان الكثير من المنظمات المهنية كنقابة المحامين وجمعية الاقتصاديين ونقابة المعلمين — في مرحلة تالية — وغيرها تشكلت بقيادات ذات طبيعة أئتلافية بين ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى السياسية التقدمية الاخرى .

وحتى في مرحلتها الاولى اتاحت الثورة فرصا جيدة لصحافة الاحزاب الاخرى .. وبعد بيان اذار صدرت جريدة ((التآخي)) كجريدة يومية سياسية باللغة العربية تنطق باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني وما زالت مستمرة حتى اليوم . وقد

منح الحزب الشيوعي امتياز مجلة شهرية سياسية وثقافية هي ((الثقافة الجديدة)) . كما منح امتيازا لصحيفة أسبوعية بأسم ((الفكر الجديد)) ثم أمتيازا لجريدة سياسية يومية بأسم ((طريق الشعب)) . ومنح أمتياز مجلة ثقافية وسياسية لعدد من الديمقراطيين بأسم ((الثقافة)) .

أما الصحافة الحزبية والرسمية ووسائل الاعلام المركزية الاخرى فقد طبقت فيها صيغ مركزية شديدة .. ولفترة غير قصيرة من الزمن . غير ان هذه الصحف ، وبخاصة صحيفة الحزب المركزية ((الثورة)) كانت في اوقات ومناسبات عديدة تجري حوارات واسعة حول القضايا الوطنية الاساسية وبخاصة القضية الكردية والجبهة الوطنية . كما اتيح لهذه الصحف بعض فرص نقد الاجهزة الادارية والثقافية وبالتالي خلق علاقات ديمقراطية افضل بين هذه الاجهزة والجماهير .. غير ان ما تحقق في هذا الميدان كان قليلا وقد لاقى صعوبات كثيرة نعترف بأن من ابرزها مواقف عدد من مسؤولي الاجهزة الادارية الذي كان يتسم بالعصبية الحرفية لمؤسساتهم وضعف تقديرهم لاهمية النقد في الصحافة في توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية وتصحيح الاخطاء ودفع مسيرة الثورة الى أمام .. مما جعلهم في أحيان عديدة يتخذون مواقف ذاتية خاطئة تجاه ما ينتشر في الصحافة من نقد موجه للمؤسسات التي يتولون ادارتها .

وعلينا ان نعترف ان هذه المواقف الخاطئة قد أضرت كثيرا بعملية التطور الديمقراطي داخل المجتمع الثوري ، ففي غياب المؤسسات الدستورية الديمقراطية الواسعة وغياب مجالس الرقابة الشعبية كان على الحزب ان يعطي أهمية استثنائية لممارسة النقد في صحافته الحزبية والرسمية الموجهة لمعالجة مشكلات الجماهير وقضاياها .. ولو تم ذلك بالصورة المطلوبة لخلقت أسس مادية ونفسية أفضل بكثير مما هو موجود الان لارساء قواعد الديمقراطية الشعبية في المجتمع الذي يقود فيه الحزب الثورة .

ومنذ اكثر من سنتين بوشر بتطبيق صيغة (مجالس

الشعب) ، وبالرغم من عدم توفر المستلزمات الدقيقة لنمو وتطور هذه المجالس فقد اعتبرت هذه الصيغة خطوة ذات شأن في توسيع وتطوير الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع . وقد تأسست مجالس الشعب في أغلب محافظات القطر في مراكز المحافظات والمدن وفي الاحياء والمناطق واسهمت في خلق صلات ديمقراطية أفضل من السابق بين الجماهير واجهزة السلطة .

ومن الضروري تأكيد المحتوى الديمقراطي العميق للحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية ، الذي أنتهجه الحزب خلال السنوات الماضية . فبالاضافة الى أهمية هذا الحل من نواحي توطيد الوحدة الوطنية والاستقلال السياسي والتقدم الاجتماعي فان له أهمية ديمقراطية كبيرة .. حيث وفر – ولاول مرة – في تاريخ قطرنا المناخ لممارسة جماهير شعبنا الكردي ، وهي جزء مهم من جماهير شعبنا في القطر العراقي ، حقوقها القومية وممارسة النشاط الحزبي والسياسي والاجتماعي والثقافي على نطاق واسع جدا .. فقد اسفر بيان اذار عن اتاحة الفرصة للحزب الديمقراطي الكردستاني كي يعمل بشكل علني، وعلى نطاق واسع ، كما تشكلت منظمات كردية عديدة للطلبة والنساء والادباء وغيرها .

ولعب الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية دورا مهما في تطوير الممارسات الديمقراطية في البلاد بأسرها ، على الرغم من كل السلبيات التي اعترضت تطبيقه. وكان للحوارات الديمقراطية الواسعة والصريحة التي دارت في صفحات الصحف حول مشاكل وتعقيدات المسألة الكردية ، ونقد مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني أهمية بالغة في اشاعة تقاليد ديمقراطية في البلاد في مجال المناقشة والتعبير عن الرأي وحل المشكلات الوطنية .

وتعتبر القرارات التي اتخذها حزب البعث العربي الاشتراكي بشأن ضمان الحقوق الادارية والثقافية للاقليات القومية التركمانية والسريانية ذات أهمية ديمقراطية كبيرة ، فقد منحت هذه القرارات قطاعا من جماهير شعبنا في القطر العراقي حقوقا لم يسبق له ان تمتع بها من قبل ، واتاحت له

الفرص لممارسة الديمقراطية في ظل الشرعية ولاقامة جمعيات ونواد عديدة تمارس مختلف النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية وقد تعزز لدى هذه الاقليات الشعور بالمواطنة ، وسادت في صفوفها أجواء نفسية ايجابية كانت في غالبيتها العظمى رصيدا لصالح الحزب والثورة .

وتعتبر الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي انبثقت في الذكرى الخامسة للثورة ، بالاتفاق بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي حول ميثاق العمل الوطني وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، أهم المنجزات الديمقراطية التي حققها الحزب والثورة خلال السنوات الخمس والنصف الماضية .. وواحدة من أهم الخطوات الديمقراطية في المنطقة بأسرها .

فهذه الجبهة وبخاصة بعد ان تستكمل عناصرها وهيئاتها ، ستؤدي من خلال نشاطها الايجابي الواسع وبقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي دورا حاسما في بناء التجربة الديمقراطية الشعبية التي يطمح اليها الحزب والجماهير ، وستكون نموذجا ملهما لحركة الثورة العربية ، كما سيكون لها شأنها في تجارب الثورة في العالم الثالث .

ويمكننا تلخيص التجربة السابقة التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي خلال السنوات الخمس والنصف الماضية في ميدان التحولات الديمقراطية .. بأنها كانت مرحلة ارساء أسس التجربة الديمقراطية الشعبية واستخدام صيغها المتناسبة مع ظروف الحزب والثورة الموضوعية .. وبالرغم من كل الظروف التي سبقت الاشارة اليها ، فان حزب البعث العربي الاشتراكي قد نجح في انجاز مهمات اساسية في هذا الميدان من ابرزها حرية الصحافة والاحزاب ، واصبح قادرا على الدخول في مرحلة جديدة .. هي مرحلة استكمال مقومات ومؤسسات الديمقراطية الشعبية .

الباب الخامس

مهمات التحويل الاشتراكي

الفصل الاول

المشكلات النظرية .. والظروف الموضوعية

ان حزب البعث العربي الاشتراكي حزب اشتراكي ثوري يعتبر الاشتراكية ضرورة حاسمة لتحقيق تحرر الامة العربية ووحدتها ، ونهضتها الحديثة .. لذلك فان في مقدمة مهماته النضالية نشر الافكار والقيم الاشتراكية وتجسيدها في ممارساته النضالية على كل الاصعدة ، والسعي الى تطبيقها ، وفقا لمقتضيات كل مرحلة ، حيثما يجد الى ذلك سبيلا في اية بقعة من بقاع الوطن العربي ، وضمن افق وحدوي يعتبر ان النظام الاشتراكي العربي المتكامل لا يمكن تحقيقه الا في ظل دولة الوحدة .

لذلك فان الثورة التي يقودها الحزب في اي قطر عربي ويقود ، من خلالها ، السلطة السياسية هي من حيث الجوهر والغاية ثورة اشتراكية ، كما هي ثورة وحدوية وديمقراطية ، وعليه ان يسعى وفقا لظروف المرحلة وضروراتها الاساسية الى تطبيق برنامج تحول اشتراكي في ذلك القطر .. وتأسيسا على ذلك فان الثورة التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ هي ثورة اشتراكية ، تواجه – من بين مهماتها المركزية – مهمة تطبيق برنامج للتحويل الاشتراكي في مرافق المجتمع العراقي كافة .. ولابد قبل الحديث عما انجزه

الحزب خلال المرحلة الماضية في هذا الميدان ، من الاشارة الى الظروف الخاصة بالقطر لعراقي والتي تتصل اتصالا وثيقا بمسألة التحولات الاشتراكية .

تميز القطر العراقي بظروف خاصة تختلف في نواح كثيرة عن ظروف غيره من الاقطار العربية وبلدان العالم الثالث . فالى جانب بعض السمات الخاصة التي كان يتصف بها العهد الملكي ، والتي سنتطرق اليها في ما بعد ، حدثت في العراق قبل ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ثلاثة تغييرات في نظام الحكم هي ١٤ تموز ١٩٥٨ و٨ شباط ١٩٦٣ و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .. وكان لكل ذلك تأثيرات سلبية وايجابية على مسألة التحويل الاشتراكي .. مما جعلها وهي المعقدة اصلا ، مسألة مركبة وبالغة التعقيد .

في ظل العهد الملكي كانت العلاقات شبه الاقطاعية هي السائدة في الريف ، وكان هناك قطاع رأسمالي صغير في الزراعة وفي مناطق محدودة من العراق . وقد تداخلت المصالح البورجوازية والاقطاعية الى حد كبير .. فالبورجوازية كانت مالكة للارض ، وكانت تمارس الربا مع الفلاحين وتلعب بذلك دورا استغلاليا وطفيليا ، كما كان لبعض الاقطاعيين ملكيات صناعية ومشاريع تجارية . وبرغم الملكية الاقطاعية الواسعة والملكية البورجوازية في ذلك العهد ، فان الدولة كانت مالكا كبيرا جدا للارض وكانت اراضيها تدعى بالاراضي الاميرية . والى جانب ملكيتها هذه ، كانت الدولة تمتلك مرافق الانتاج والخدمات الاساسية ، كالكهرباء والسكك الحديد وجزء مهم من قطاع المواصلات وجزء من الصناعة النفطية وغيرها . ومنذ عام ١٩٥٣ اصبحت الدولة – وبصورة حاسمة – الرأسمالي الاكبر في البلاد ، وشرعت بانشاء مصانع عديدة كبيرة نسبيا ، اذا قيست بالمصانع التي يمتلكها الافراد ، كمصانع النسيج والسكر والسمنت وغيرها . اما القطاع الرأسمالي في الصناعة فقد كان صغيرا نسبيا وضعيفا . وكان الجزء الاكبر منه قطاعا رأسماليا صغيرا او متوسطا . وكان المجال الرحب لهيمنة البورجوازية العراقية هو التجارة الداخلية والخارجية التي

ازدهرت في السنوات الاخيرة من العهد الملكي والتي تميزت بتفشي النزعة الاستهلاكية وزيادة مداخيل الموظفين والمهنيين وغيرهم وبصيغ غير متوازنة ، جراء زيادة عوائد النفط والنشاط الاقتصادي الناتج عن بناء مشاريع كبيرة كانت تقيمها الدولة عن طريق مجلس الاعمار بشكل خاص . والى جانب ذلك ازدهر قطاع المقاولات ازدهارا كبيرا وكان هذا القطاع من اكثر القطاعات طفيلية وفسادا وقدرة على جني الارباح – المشروعة وغير المشروعة – في ظل النظام السياسي والاجتماعي الفاسد ، الذي كان يهيمن على البلاد في ذلك الحين .

وعندما قامت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ الذي قلص حجم الملكية الاقطاعية للارض واتسعت كثيرا الملكية الزراعية الصغيرة والمتوسطة وبسبب طبيعة القانون الاصلاحية اصلا وما ضمنه للاقطاعيين من امتيازات التعويض واختيار الارض وتقسيمها بين افراد عائلاتهم، وبسبب طبيعة النظامين القاسمي والعارفي البيروقراطية واليمينية ، وما اجري على القانون المذكور من تعديلات لصالح الاقطاعيين ، سادت في الريف العراقي اوضاع سيئة وبالغة التعقيد .

فقد كان النفوذ الاقطاعي – برغم القضاء عليه تشريعيا ونظريا – ما يزال قويا عشية ثورة السابع عشر من تموز ، وزاد من قوته التطبيق الخاطىء والاهمال المدمر للقطاع الزراعي ، مما اضعف الانتاج بشكل ملحوظ . وكان قطاع الملكية الصغيرة الذي نشأ عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ضعيفا ومتدهور الانتاجية ، جراء افتقار الفلاحين الصغار الى رؤوس الاموال والى البذور والالات والخبرة في السوق ، كما تقلصت رقعة الاراضي الصالحة للزراعة نتيجة تفشي الملوحة في الارض واهمال الدولة وعجز الفلاحين الصغار عن بزل اراضيهم ، وانتشر المرابون في الريف وزاد نفوذهم ، وظهرت علاقات استغلالية جديدة من خلال تاجير الارض ، التي عجز فلاحو الاصلاح الزراعي عن زراعتها ، للفئات البورجوازية وبقايا الاقطاع . اما في المنطقة الشمالية من العراق فقد بقيت الملكية والعلائق

الاقطاعية بسبب ظروف القتال .

وقد زاد عدد الفلاحين المعدمين في الريف العراقي ، كما ازدادت نسبة الهجرة من الريف الى المدينة ، وانخفضت انتاجية الارض واصبح العراق بصورة عامة ولاغلب السنوات التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بلدا مستوردا للمحاصيل الزراعية ، بعد ان كان بلدا مصدرا او مكتفيا بانتاجه على اقل تقدير .. دون ان يكون ذلك نتيجة مباشرة للزيادات الحاصلة في عدد السكان ومداخيل الافراد ، وبالتالي زيادة الاستهلاك العام .

اما في الميدان الصناعي فقد احدثت ثورة الرابع عشر من تموز تطورات تقدمية مهمة . فنتيجة لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي عقدت بين العراق والاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٩ تمت المباشرة بانشاء صناعات عديدة كان انجازها يعني سيادة الدولة الحاسمة على هذا القطاع الحيوي .. وبناء قاعدة صناعية جيدة في البلاد .. وفي الوقت نفسه اتاحت الدولة فرصا واسعة لنمو القطاع الخاص في ميدان الصناعة بما قدمته له من حماية وقروض وتسهيلات اخرى . غير ان طبيعة النظامين القاسمي والعارفي البيروقراطية العاجزة والفاسدة خلقت مشاكل عديدة ومعقدة في هذا القطاع . فالمشاريع الصناعية العديدة التي وظفت لها اموال ضخمة تعثرت في التنفيذ فترة طويلة ، مما جعل البعض منها يصبح ، بعد انجازه ، متخلفا من الناحية التقنية ، كما ان فساد الادارة والاخطاء الجسيمة التي ارتكبت في هذا الميدان جعل عددا من المشاريع الصناعية غير اقتصادي ، ولم تتخذ الاجراءات المرافقة للتصنيع في ظل العهدين القاسمي والعارفي ، كاعداد المدارس المهنية وارسال البعثات للتخصص بالقدر المطلوب .. مما زاد في تعثر هذه الصناعات واضر باقتصادياتها اضرارا كبيرا .

وفي عام ١٩٦٤ اصدر الحكم العارفي قرارات بتأميم عدد من المصانع الكبيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص . وقد ادى هذا القرار الى زيادة رقعة القطاع العام في الصناعة وتقليص القطاع الخاص فيها وتحديده بالملكية الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمختلطة . وعلى الرغم من تقدمية هذا الاجراء من

حيث الاساس فان اتخاذه على نسق ارتجالي وغير موضوعي وفي ظروف سياسية خاصة وعدم ايمان النظام الذي اقدم عليه بمحتواه وابعاده التقدمية زاد من التعقيدات التي تعاني منها الصناعة في البلاد ، واتسعت دائرة الفساد والعجز في هذا الميدان الحيوي .. كما ان سيطرة العناصر البيروقراطية واليمينية على المشاريع الصناعية المؤممة وضعت القطاع العام الصناعي – برغم ملكية الدولة له – في خدمة الاوساط الطفيلية والبورجوازية والبيروقراطية التي كانت تهيمن باساليب ، مباشرة او غير مباشرة ، على مقدرات الامور في البلاد ، وبذلك فقدت هذه الخطوة مضامينها التقدمية ، وجعلت من القطاع الصناعي العام عالة على الدولة يستنزف ميزانيتها بدلا من ان يساهم في تطور البلاد الاقتصادي ويمد الدولة بموارد جديدة ويؤمن لها قدرا من العملة الصعبة .

اما في ميدان التجارة الداخلية والخارجية فان ثورة الرابع عشر من تموز لعام ١٩٥٨ لم تحدث تغييرات جوهرية .. وبقي هذا القطاع الحيوي ، في غالبيته العظمى في حوزة البورجوازية .

وكانت ثورة رمضان اول من اسس قطاعا عاما في التجارة الداخلية بانشاء مصلحة المبايعات الحكومية .. ثم جاءت قرارات التأميم التي اشرنا اليها في عام ١٩٦٤ لتشمل مؤسسات تجارية مهمة . وبذلك اصبح للقطاع العام في هذا الميدان وجود ملموس .

غير ان الظواهر العامة التي كانت سائدة في الميادين الزراعي والصناعي .. والتي تحدثنا عنها .. ظواهر الفساد والتواطؤ مع البورجوازية ونشوء الفئات الطفيلية المستغلة .. كانت سائدة في القطاع التجاري العام ايضا ، فلم تحقق سيطرة الدولة على جزء من هذا القطاع نتائج ايجابية ملموسة لصالحها من ناحية التحكم في هذا القطاع وجعله خاضعا للمصالح الوطنية ومخططات التنمية .. كما لم تحقق نتائج ايجابية ملموسة لصالح الجماهير باستثناء توفير بعض السلع الاساسية باسعار معقولة .

ولعل اهم النتائج الايجابية في قرارات التأميم التي

صدرت عام ١٩٦٤ هي قرارات تأميم المصارف الاجنبية والعراقية الخاصة وكذلك شركات التأمين . وبرغم سيادة ظواهر الفساد والتخلف في كل القطاعات في البلاد فان هذا القطاع بقي محتفظا بنسبة جيدة من كفاءته وفاعليته ، وكانت حصيلة سيطرة الدولة عليه ايجابية .

ومما يجدر ذكره هنا في تقييم اجراءات تأميم المصانع والمؤسسات التي اتخذت في عام ١٩٦٤ ان مساهمة القطاع الحكومي في اغلب المصانع والمؤسسات التي تم تأميمها كانت اكبر من مساهمة القطاع الخاص .. مما يؤكد الطبيعة الدعائية لتلك الاجراءات من ناحية وتعرضها اللاحق الى الخرق والافراغ من مضامينها التقدمية من ناحية اخرى .

ومما سبق نجد انه اضافة الى مهمات استكمال مقومات الاستقلال الاقتصادي التي سبق الحديث عنها في فصل خاص ، فان المهمات التي واجهتها ثورة السابع عشر من تموز في ميدان التحويل الاشتراكي كانت ذات اوجه ثلاثة ، **الاول** : ضرورة اصلاح الاوضاع الفاسدة والمتخلفة في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، والقضاء على الفوضى التي كانت سائدة فيها . اما الوجه **والثاني** : ضرورة احداث تنمية شاملة وسريعة . **الثالث** : فهو اتخاذ الاجراءات واحداث التغييرات ذات الصلة المباشرة بمهمة تامين مقدمات الانتقال الى الاشتراكية .

ومن طبيعة الاشياء ان تتشابك هذه الاوجه الثلاثة ببعضها من جهة وتختلط مجتمعة بمهمة تحقيق الاستقلال الاقتصادي من جهة اخرى .

وفي الوقت نفسه تتطلب طبيعة كل من هذه الاوجه الثلاثة اشتراطات وسياسات خاصة . فمهمة اصلاح الاوضاع الفاسدة والمتخلفة ومظاهر الفوضى في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات واحداث تنمية سريعة وشاملة يتطلبان نشاطا اداريا وتنظيميا متطورا وواسع النطاق ، كما يتطلبان تغييرات في الهياكل القائمة في الدولة وفي أساليب العمل والتشريعات . وتبرز عند انجاز هاتين المهمتين الحاجة الماسة الى تأكيد القيم والثقافة الوطنية والتقدمية . ولقلة الكادر الوطني عموما ، والكادر

الاشتراكي والثوري بوجه خاص يستلزم أنجاز هاتين المهمتين الاعتماد على الكادر الوطني ورعايته وتقليل التركيز على هويته الطبقية وخلفيته الفكرية .

وفي الوقت نفسه فأن مهمة وضع مقدمات الانتقال الى الاشتراكية تتطلب التركيز على الثقافة الاشتراكية والاعتماد على الكادر الاشتراكي الثوري والاصطدام مع البورجوازية أو بعض شرائحها أحيانا .. أضافة الى النضال الحاد الذي تتطلبه مهمة تصفية بقايا الطبقة الاقطاعية ، هذه الطبقة التي تمتلك أمتدادات في داخل الطبقة البورجوازية .

لذلك فأن أنجاز هذه المهمات — بأوجهها الثلاثة المذكورة — عمل في غاية التعقيد ، وينطوي على الكثير من المتناقضات ويتطلب نشاطا متعدد الجوانب كما يتطلب باستمرار نشاطا فكريا متطورا وخلاقا لتأشير حدود كل وجه من أوجه هذه المهمات ، وتحديد مستلزماته بدقة ، وحل ما ينشأ عن العملية كلها من متناقضات ومشاكل بالطريقة التي تؤدي الى انجاز كل هذه المهمات في آن واحد .. وبحيث يحقق كل واجه من هذه الاوجه أهدافه المرسومة مع الحفاظ على الموازنة الدقيقة واعتماد المرونة التي تتطلبها الظروف المرحلية بشكل لا يقود الى أغفال الهدف الحاسم والنهائي ، وهو ان تقاد محصلة العملية بأوجهها الثلاثة كلها الى تحقيق الاشتراكية .

غير ان القصور في النشاط الايديولوجي ، وضعف الثقافة الاشتراكية بين الاوساط المعنية بانجاز هذه المهمات ، ضاعف في الواقع ، من التشابك والتعقيد الموجودين بالاصل في هذه المسألة ، واوقع الاجهزة الحزبية والرسمية في أخطاء كثيرة . ومن الظواهر الخاطئة الناشئة عن الاسباب التي ذكرناها مجتمعة وقوع بعض الاجهزة الحزبية والرسمية في النزعة التجريبية . ان التجربة أمر لا مناص منه في أي عمل كبير .. غير ان التجربة لابد ان تسبقها وترافقها مؤشرات نظرية واضحة ومستخلصة من المبادىء التي يؤمن بها الحزب ، والاهداف البعيدة التي يسعى الى تحقيقها .. كما لابد ان ينتج عنها عمل نظري يحلل جوانبها المختلفة ويقيمها ويستخلص منها الدروس والموءشرات المفيدة

للوثوب الى أمام في مسيرة المستقبل • وهذا ما لم يحصل بشكل كاف في المرحلة السابقة ، فقد تم الاقدام على اعمال كثيرة دون ان توضع لها المؤشرات النظرية مسبقا ، ولم يرافق مسيرتها عمل نظري وبحث علمي جاد ، وانتهت دون ان تدرس بروح ثورية واسلوب علمي بعيد عن الارتجال والتقديرات الذاتية والفئوية الضيقة •• لذلك اصبح من الصعب جدا قياس مقدار الفشل والنجاح الحقيقي فيها •• مما يؤثر – بالتأكيد – على قدرة الحزب والثورة في قياس وتيرة التقدم ضمن هذا الميدان أو ذاك •

ومن الظواهر الخاطئة البارزة التي نشأت خلال المرحلة السابقة والتي تستحق أهتماما خاصا نزعة (تراكم المنجزات) •

ان الظروف السياسية الصعبة والمعقدة التي واجهت الحزب والثورة وبخاصة في المرحلة الاولى ، وهي ما سبق الحديث عنها ، كانت تلح الحاحا شديدا على ضرورة القيام باعمال ومنجزات كثيرة ، ذات أثر مادي ومعنوي مباشر على الجماهير • فهناك قطاعات واسعة من الجماهير بسبب من تأثير التجارب السابقة ، وبسبب واقعها السياسي والثقافي لا يمكن ان تستوعب بسهولة ، ومنذ البداية ، فوائد العمل المخطط بعيد المدى ، الذي لا تظهر نتائجه في فترة قصيرة ، وتتأثر كثيرا ، بل تطالب بالمنجزات ذات النتائج المباشرة والسريعة • ولقد كان ضروريا وبخاصة في المرحلة الاولى من الثورة فهم مزاج الجماهير هذا والسعي الى التوافق معه • غير ان عدم فهم طبيعة هذه الظاهرة فهما علميا صائبا ومحددا بظروف كل مرحلة ومتطلباتها ، والظن بأن الانسياق وراء نزعة الجماهير هذه هو (منهج اشتراكي) والاستمرار فيه على نطاق واسع ومن دون ضوابط سياسية وفكرية واقتصادية محددة ، خطأ كبير لابد ان يخلق حالة من الفوضى الفكرية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع ، كما ان السير في هذا النهج يؤدي حتما الى ارباك خطة التنمية ونشر الفوضى بين حلقاتها التي يفترض ان تكون متصلة ومتصاعدة •• كما يؤدي حتما ، الى تأخير مهمة توفير مستلزمات الانتقال الى الاشتراكية •• بل يخلق معوقات فكرية ومادية أمام هذا

الهدف التاريخي من أهداف الثورة •

ولابد من الاشارة الى ان نزعة (تراكم المنجزات) ليست وليدة النقص في الثقافة الاشتراكية والنشاط الايديولوجي فحسب ، وانما هي ، وليدة النزعات الاتكالية لدى بعض أعضاء الحزب ومنظماته الذين يتهربون من النضال والعمل الثوري المثابر ومتعدد الجوانب وطويل الامد بين صفوف الجماهير ، ويتكئون في نشاطهم الجماهيري على ما تقدمه الثورة من منجزات مباشرة وملموسة للمناطق والقطاعات الشعبية التي يتواجدون ويعملون فيها •

ولابد ايضا من الاشارة الى (النزعة النقابية) ، تلك النزعة التي تستهدف تحقيق المكتسبات المباشرة لهذه الفئة أو تلك ، دون ربط تلك المكتسبات بالمسيرة العامة للتحولات الثورية واهداف الثورة الستراتيجية • ان مثل هذه النزعة تشكل انحرافا عن الخط الاشتراكي الثوري وتقسم المجتمع الى فئات تتنافس على المصالح والمكتسبات المباشرة ، مما يعطل التطور العام في البلاد ويربك مسيرة التحولات الاشتراكية ويخلق فئات منتفعة على حساب المجموع العام لجماهير الشعب •

وكذلك فأن تشابك اوجه مهمات الانتقال الى الاشتراكية من ناحية ، ونقص الثقافة الاشتراكية والقصور في النشاط الايديولوجي من ناحية أخرى ، أديا – في أحيان كثيرة – الى الخلط بين المفاهيم والممارسات الاشتراكية ، وبين مفاهيم وممارسات رأسمالية الدولة •• كما اديا – في الوقت نفسه – الى الخلط بين المضمون الديمقراطي للاشتراكية ، الذي يستلزم مركزية مرتبطة به ارتباطا جدليا ، وبين المفاهيم والممارسات الفوضوية •

ان اداء المهمات سالفة الذكر ، والتي هي ضرورة حيوية لوضع مقدمات الانتقال الى الاشتراكية ، يتطلب – وبخاصة في ظروف سياسية صعبة وخطرة كالتي واجهتها الثورة – تخطيطا واشرافا مركزيين من قبل قيادة الحزب والثورة ، غير ان هذه المركزية التي تشترطها ضرورات المرحلة ومهماتها يجب ان تحتفظ بمضمونها الديمقراطي ولا تتحول الى

منهج وحيد الجانب وطاغ ، بحيث تخرج عن طبيعتها الاساسية كضرورة اشتراكية وثورية ، وتصبح نمطاً من انماط دكتاتورية رأسمالية الدولة التي رفضها حزب البعث العربي الاشتراكي واعتبرها تجربة غير اشتراكية وعاجزة عن تلبية مصالح الجماهير الاساسية وتحقيق أهدافها القومية والاجتماعية .. بل معادية – في كثير من الاحيان – لتلك المصالح والاهداف .

ان ادراك الحزب لمخاطر الانحراف بأتجاه رأسمالية الدولة وتثقيفه المستمر وفق هذا الفهم منذ سنوات عديدة يدفعانه – وقد تسلم السلطة السياسية في القطر العراقي ، وشرع باجراء التغييرات التي يؤمن بها داخل المجتمع – الى التنبه الشديد لذلك ، والى قيادة مسيرة التحولات ضمن اتجاه اشتراكي وديمقراطي متكامل .

ان رأسمالية الدولة صورة مشوهة عن الاشتراكية .. فهي تنفي ، أو تزور العلائق الديمقراطية في الانتاج وتجمد دور الطبقة العاملة فيه، وتشل حيويتها وتجعل الموظفين البيروقراطيين سادة الانتاج والمتحكمين بمصائره ، يفرضون على الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الموظفين دكتاتورية من نوع جديد ، لا تختلف كثيرا في اساليبها ونتائجها عن دكتاتورية البورجوازية، ويمارسون ضمنها بشتى الطرق المباشرة وغير المباشرة انماطا جديدة من الاستغلال لا تختلف من حيث النتيجة عن الاستغلال البورجوازي ، وهي بالاضافة الى ذلك تنظر الى قضية الاشتراكية نظرة منحرفة عندما تتصور انها قائمة فقط في توجيه الجانب الاقتصادي من حركة الدولة والمجتمع .

ان مبررات المركزية ذات المضمون الديمقراطي شيء .. ورأسمالية الدولة شيء اخر مناقض له .. ومعاد . واذا كانت الطبقة العاملة ومنظماتها وكذلك بعض موظفي القطاعات الانتاجية لم يبلغوا بعد المستوى الثقافي والتقني والتنظيمي للمشاركة الواسعة في قيادة الانتاج فان ذلك لا يبرر ممارسة دكتاتورية رأسمالية الدولة .. فالحزب .. هو الذي يتحمل مسؤولية رفع المستوى الثقافي والتقني والتنظيمي ، وكذلك المستوى

السياسي للطبقة العاملة وعموم موظفي الدولة لانه يمثل مصالحهم ومصالح كل الكادحين في المجتمع العربي .. وان اي نقص تعاني منه الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الموظفين في أي من هذه الميادين هو مسؤوليتنا نحن ، وعلينا ان نبذل اقصى النشاط لسده مبتعدين عن جعله مبررا لتعويق تطور الطبقة العاملة وعموم المنتجين وفرض دكتاتورية رأسمالية الدولة عليهم .

ان النقص في الخبرة والامكانات الثقافية والتقنية في صفوف الطبقة العاملة وعموم العاملين في القطاعات الانتاجية الزراعية أو الصناعية ، يتطلب ، بالاضافة الى مسؤوليات الحزب في اعداد المستلزمات الصحيحة لتلافيه ، ان ندرك ان ابتعاد الطبقة العاملة وعموم العاملين عن المشاركة في رسم خطط الانتاج ومراقبة اجهزته سيبقيهم غير قادرين في أي وقت من الاوقات على النهوض بمسؤولياتهم وواجباتهم وفقا لما تتطلبه التطبيقات الاشتراكية الصحيحة لانه يحرمهم من الخبرة والرعاية اللازمتين لبلوغهم ذلك المستوى والهدف .

× × ×

الفصل الثاني

التحولات ·· على طريق الاشتراكية

١ ـ الاصلاح الزراعي :

ان مهمة تحقيق اصلاح زراعي جذري في الريف العراقي هي من اولى المهمات التي واجهتها الثورة ·· ومنذ وقت مبكر · وكان ضروريا في البداية اجراء بعض التغييرات في مؤسسات الاصلاح الزراعي وتشديد رقابة الحزب عليها ، كما كان ضروريا اجراء تعديلات جذرية على قانون الاصلاح الزراعي القديم الذي صدر عام ١٩٥٨ · وقد صدرت تلك التعديلات في ٢٠ أيار ١٩٦٩ والغت التعويض للاقطاعيين وما سمي في القانون القديم بـ «حق» الاقطاعي في اختيار الارض ·· كما منحت الارض للفلاحين بدون مقابل ·· وكانت تلك التعديلات ذات طبيعة جذرية منطلقة من نظرة اشتراكية لا تعترف ، من حيث الاساس ، بملكية الاقطاعي للارض ، ولا تعترف له باية امتيازات خاصة على حساب الفلاحين المعدمين · ثم اصدرت الثورة القانون الجديد للاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ الذي تم بموجبه تخفيض الحد الاعلى للملكية ووضعت فيه قواعد جديدة لتوزيع الارض اكثر انطباقا على ظروف الانتاج الزراعي ومتطلباته ، واكثر ضمانا لحقوق الفلاحين الفقراء · وقد تم انجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع في كل انحاء القطر باستثناء بعض اجزاء

المنطقة الشمالية التي تعيش ظروفا استثنائية ·

ان ثورة السابع عشر من تموز انجزت مهمة تاريخية كبيرة كان يفترض ان تنجزها قبلها ثورة الرابع عشر من تموز ·· تلك هي مهمة القضاء على الملكية الاقطاعية والعلائق شبه الاقطاعية في الريف العراقي · وقد اصبح الطابع العام لملكية الارض في العراق في ظل الثورة من الناحية القانونية ، هو طابع الملكية الصغيرة والمتوسطة ·

غير ان علائق الانتاج تغيرت بدرجة مهمة · فبينما تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في العراق (٢٣) مليون دونم أصبحت مزارع الدولة تمتد على (٣٩٠) الف دونم وتمتد المزارع الجماعية على (٦٤) الف دونم بينما تمتد التعاونيات على (١١) مليون دونم ، وهناك مليونا دونم تمتلكها الدولة وقد تعاقدت عليها مع الفلاحين بصورة جماعية ، في حين تحتل الملكية الخاصة والخارجة عن نطاق الاشكال المذكورة (٨ر٤٠٠ر٠٠٠) ثمانية ملايين واربعمائة الف دونم · ولهذا التطور اهمية سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة · فالاقطاع الذي بقي نافذا في الريف العراقي حتى عشية ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ برغم صدور قانون الاصلاح الزراعي منذ عام ١٩٥٨ قصمت الثورة ظهره ·· ولم يبق له سند مادي او قانوني لممارسة النفوذ ، وصار يعيش على بقايا العلائق العشائرية والعائلية والقيم الاجتماعية المتخلفة التي تسير نحو الزوال ·· وباستثناء المنطقة الشمالية لم يعد للاقطاع نفوذ سياسي ذو شأن في البلاد · وفي ظل الثورة وقيادة الحزب وتطبيق الاصلاح الزراعي اتسعت وتطورت الممارسة الديمقراطية في الريف العراقي ومساهمة طبقة الفلاحين في حياة البلاد السياسية واصبح للجمعيات الفلاحية دور ذو شأن سياسي واقتصادي واجتماعي ونشأت علاقات وتقاليد انتاج جديدة وبدأت العلائق والتقاليد القديمة البالية بالانحسار · غير ان الانماط الراهنة للملكية في الريف وبرغم ما تشكله من تقدم على الانماط القديمة الاقطاعية والرأسمالية ما تزال انماطا غير اشتراكية ، ولابد من اتخاذ الاجراءات السياسية والتشريعية والاقتصادية اللازمة وفي وقت

مبكر لزيادة القطاع الاشتراكي باوجهه الثلاثة (مزارع الدولة ، المزارع الجماعية ، التعاونيات) وجعله قطاعا سائدا ومتطورا من جميع النواحي كما يجب مضاعفة النضال لتعميم الثقافة الاشتراكية بين صفوف الفلاحين ·

ومن ناحية اخرى فان هناك حقيقة ماثلة للعيان حاليا ·· وهي ان الارض الصالحة للزراعة في القطر لا تكفي لكل الفلاحين· فبرغم جذرية قانون الاصلاح الزراعي الجديد وتخفيضه الحد الاعلى للملكية وبالتالي توفيره المزيد من الاراضي للفلاحين الفقراء ، فان هناك الان اعدادا كبيرة من الفلاحين الذين لا يمتلكون الارض ويضطرون الى تاجير قوة عملهم للمالكين المتوسطين وحتى الصغار ، او للهجرة الى المدينة بحثا عن العمل ، وسيزداد هذا العدد باضطراد مع زيادة السكان الطبيعية وانقسام العائلة واتساع استخدام الماكنة في كل مراحل العملية الزراعية وستجد اعداد كبيرة من الفلاحين نفسها مضطرة الى بيع قوة عملها للمالكين المتوسطين او الصغار في الريف ، او للهجرة الى المدينة فتتسع نتيجة ذلك العلائق الاستغلالية ، في هذا الاطار ، في الريف كما تنشأ فيه صراعات طبقية ذات انماط جديدة وتزداد البطالة في البلاد ، كما ان لتفتيت الملكيات الكبيرة الى متوسطة وصغيرة برغم محتواه التقدمي والديمقراطي نتائج سلبية على انتاجية قطعة الارض الواحدة وعلى التطور العام في الانتاج الزراعي ·

وقد شهدنا ان تطبيق قانون الاصلاح الزراعي القديم لم يؤد الى تطوير الانتاج الزراعي وزيادته بل ادى ، في الواقع الى تدهوره ·

ان الثورة قطعت اشواطا مهمة على طريق تشكيل التعاونيات والمزارع الجماعية ومزارع الدولة ·· وبذلت في هذا الشان جهود حماسية ونشيطة ، غير ان قطاع التعاونيات والمزارع الجماعية ومزارع الدولة لم يصل بعد الى الدرجة التي تؤهله لان يكون القطاع الحاسم والقائد في العملية الانتاجية ومن هذه الحقيقة نجد ان المرحلة الماضية اتسمت بانجاز تحولات ذات طبيعة تقدمية وديمقراطية بالدرجة الاولى ، وان مقدمات

الانتقال الى الاشتراكية في الريف العراقي حيث يعيش اربعون بالمائة من سكان البلاد ما تزال في مراحلها الاولى ، فلابد ان يحتل قطاع مزارع الدولة اولا وقطاع المزارع الجماعية ثانيا ، والقطاع التعاوني ثالثا موقعا حاسما وقياديا في العملية الانتاجية للقطاع الزراعي خلال مرحلة السنوات الخمس المقبلة·

٢ ــ الصناعة :

لم تواجه الثورة مشكلة تاميم المشاريع الصناعية الكبيرة كخطوة ضرورية وحاسمة على طريق التحويل الاشتراكي ·· فهذه المشاريع كانت قد اممت منذ عام ١٩٦٤ ،كما اشرنا سابقا، وكان القطاع العام في الصناعة ، عند قيام الثورة ، هو القطاع الغالب فيها ·

غير ان الحزب واجه مهمات أساسية اخرى في هذا الميدان وذات صلة بعملية التحويل الاشتراكي ·· وهي :

١ ــ استكمال المشاريع الصناعية التي كان قد بوشر بها في السنوات السابقة وتأخر انجازها سنوات عديدة ·

ب ــ المباشرة بانجاز المشاريع الصناعية المتعاقد عليها مسبقا والتي لم تتخذ خطوات جادة في الماضي لبنائها ·

ج ــ توسيع المصانع القائمة وتشغيلها بطاقة اعلى ·

د ــ الدخول في ميادين صناعية جديدة ·

هــ ــ وضع هياكل ادارية وتنظيمية تتناسب مع سعة هذا القطاع ومهماته الجديدة وتطوير الجوانب الادارية والتقنية فيه ·

و ــ تأمين رقابة الحزب على هذا الميدان وتوجيهه له وتأمين وتطوير مشاركة الطبقة العاملة في حقول الانتاج وفي حل مشاكل العمل ·

ز ــ تشجيع الرأسمال الوطني على بناء مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة وعلى اقامة مشاريع مختلطة للاستفادة منه ومن خبرة البورجوازية الوطنية في هذا الميدان وفقا لمتطلبات التنمية في البلاد ·

وشهدت السنوات الماضية جهدا نشيطا وفعالا لتحقيق هذه المهمات فقد تم استكمال وتشغيل جميع المشاريع الصناعية المعطلة وباشرت تلك المشاريع بالانتاج كما تم انجاز المشاريع

الصناعية التي سبق التعاقد عليها قبل الثورة . وتم توسيع عدد من المصانع والصناعات القائمة ايضا . ودخلت البلاد ميادين جديدة في الصناعة ووضعت هياكل تنظيمية وادارية جديدة لهذا القطاع واتخذت اجراءات لتطوير الجوانب الادارية والتقنية فيه . كما حققت مهمة تشجيع الرأسمال الوطني على الدخول في ميدان الصناعة بعض النجاح .

وبرغم الايجابيات التي تحققت في هذا الميدان خلال السنوات الماضية فأن قطاع الصناعة ما يزال يعاني من المشكلات الاساسية التي يعاني منها هذا القطاع في اغلب البلدان النامية تلك المشكلات التي تعيق تطوره كما تعيق، في الوقت نفسه، مهمة الانتقال الى الاشتراكية في مجتمع يفترض ان تكون مشكلاته في هذا الميدان، اسهل بكثير منها في الميادين الاخرى، خاصة اذا كانت مهمة سيطرة الدولة على المشاريع الصناعية الكبيرة قد انجزت منذ زمن .

فمن بين المشكلات الاساسية التي تعاني منها صناعات عديدة في بلادنا، كما في غيرها من بلدان العالم الثالث، مشكلة عدم توفر الخامات بالكمية والنوعية الكافية . فعلى الرغم من ان اغلب هذه الصناعات تقريبا قد بنيت على اساس توفر الخامات الاساسية لها في البلاد .. فأن فوضى التخطيط في العهود السابقة وعدم تناسق وتكامل حلقاته وطبيعة الانظمة البيروقراطية العاجزة والفاسدة جعلت هذه الصناعات تقوم دون ان تتوفر لها الخامات الكافية كي تنتج انتاجا اقتصاديا يحقق للدولة ما املته منها من موارد ويؤمن للمواطنين بضاعة ارخص، نسبيا، من البضاعة المستوردة .. مما اضطر اغلب تلك الصناعات الى التعطل عن الانتاج فترات متفاوتة من الزمن والى استيراد نسب عالية من الخامات التي تحتاجها وتحديد كمية انتاجها وغيرها من الاجراءات التي تؤدي بالنتيجة الى زيادة كلف ما تنتجه من بضائع، وبالتالي الى زيادة اسعار بيعها في السوق المحلية، وضعف قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية، كما تؤدي الى تدهور اقتصادية تلك الصناعات وصيرورتها عالة على ميزانية الدولة لا سندا لها،

بما يفترض ان تمدها به الصناعة الوطنية من موارد تؤمن لها القدرة على تطوير مرافق البلاد الاخرى وعلى توسيع القاعدة الصناعية .

ومن المشاكل الخطيرة التي تعاني منها بلادنا وغيرها من البلدان النامية مشكلة الكادر . ان الذين خططوا لبناء المشاريع الصناعية قبل الثورة لم يخططوا لتهيئة الكوادر اللازمة من المهندسين والفنيين والعمال المهرة والاداريين والمحاسبين المختصين . وقد ادى ذلك الى ان مشاريع صناعية كثيرة وجدت نفسها عاجزة عن الانتاج بالشكل المرسوم لها، كما ونوعا مما جعلها، ولوقت غير قصير، مشاريع غير اقتصادية لاتسد كلف انتاجها وتشغيلها وتشكل عالة على ميزانية الدولة .

ان ما تحقق حتى الان في ميدان الصناعة من قاعدة صناعية واسعة نسبيا يمكن ان يشكل اساسا للانتقال الى الاشتراكية في المستقبل .. غير ان اغلب ما اتخذ من تدابير في هذا الميدان ما يزال اقرب الى رأسمالية الدولة منه الى الاشتراكية . ان مشاركة الطبقة العاملة والعاملين الاخرين في هذا القطاع في الانتاج تخطيطا وقيادة وتنفيذا ما تزال، برغم ما حققته من تقدم نسبي في ظل الثورة، محدودة النطاق وتفتقر الى الكفاءة السياسية والاقتصادية والتقنية، فالانتاج الصناعي، حاليا، يسيطر عليه بكل ميادينه تقريبا، الموظفون الذين يشكل الحزبيون والمؤمنون بالاشتراكية نسبة غير كافية بينهم . كما يجب ان نعترف ان بعض الحزبيين الذين يعملون في هذا الميدان والذين يفترض فيهم ان يكونوا قادة التحويل الاشتراكي فيه لم يولوا الثقافة والممارسات الاشتراكية العناية الكافية، ووقعوا في بعض الاحيان في نظرات واتجاهات بيروقراطية يمينية مما يحيطهم به الجهاز القديم الموروث عن عهود ما قبل الثورة .. ولم يفلحوا في بناء علاقات كفاحية على اساس مبادىء المركزية والديمقراطية مع العاملين في هذا القطاع ومع الطبقة العاملة بالمستوى المطلوب .

ان تدابير سيطرة الدولة على الصناعة وتوسيع القاعدة الصناعية في البلاد هي تدابير تقدمية مهمة ولكنها لا تكون

بالضرورة ، اشتراكية المحتوى والنتائج الا اذا احتلت الطبقة العاملة والعاملون في هذا القطاع بجدارة وكفاءة حقيقيتين مواقع فعالة في الانتاج ، وعلى اساس مبادىء المركزية والديمقراطية ·· وجرى تثقيف اشتراكي عميق وواسع النطاق بين صفوف العاملين في هذا الميدان من الاداريين والفنيين والعمال وغيرهم واعيد تأهيل من لم يكن مؤهلا منهم وفق خطة ثابتة ودقيقة · كما لا يمكن الانتقال الى طور التحويل الاشتراكي قبل ان تحتل القاعدة الصناعية موقعا قياديا وحاسما ، لا من حيث ما تحتله من رقعة فحسب ، وانما بما تقدمه من انتاج متقدم كما ونوعا وما تمثله من قاعدة مادية وتقنية متطورة · وفي الوقت نفسه علينا ان نتذكر ان ميدان الصناعة يفترض ان يكون ، وهو كذلك في جميع التجارب العالمية ، اول الميادين التي تسير بأتجاه التحويل الاشتراكي واكثرها استعدادا له ·· واسهل ساحاته في ميدان التطبيق ·

وفي جميع الاحوال يتحتم علينا اجراء موازنة دقيقة بين ما نهدف الى تحقيقه من مبادىء واهداف ، وبين توفير مستلزماتها العملية · وفيما يختص باشراك الطبقة العاملة والعاملين في القطاع الصناعي اشراكا فعالا في العملية الانتاجية الصناعية من حيث التخطيط والادارة ، فأن في مقدمة مستلزمات ذلك السعي لتهيئة كوادر عمالية كفوءا ومتقدمة في النواحي السياسية والاقتصادية والادارية والتقنية ·· كما يتطلب الامر اعادة النظر في تحديد من تشمله صفة العامل وفق اسس جديدة بحيث يشمل مفهوم « الطبقة العاملة » قطاعات اجتماعية جديدة مستفيدين من تجارب الدول الاشتراكية في هذا المضمار · مع الحرص الشديد على الحفاظ على المقومات الاساسية للطبقة ، وعلى طبيعتها الثورية ·

٣ · التجارة :

لم تواجه الثورة ، كما وجدنا في الصناعة ، مهمة تأميم المؤسسات التجارية الكبيرة لانها كانت قد أممت منذ عام ١٩٦٤ · غير انها واجهت مهمات اساسية اخرى كانت في

اغلبها صعبة ومعقدة ومتشابكة · ان ميدان التجارة برغم سيطرة الدولة على قطاعات مهمة فيه كان من اكثر القطاعات فسادا وعجزا وكانت تعشعش فيه وحوله الفئات والعناصر الطفيلية التي تجني الارباح غير المشروعة بشتى اساليب التواطؤ والاحتيال ·

وكان على الثورة ان تواجه الاوضاع الفاسدة في هذا الميدان الحيوي ذي الصلة المباشرة بتأمين احتياجات الجماهير الاساسية ·· وكان ذلك امرا صعبا وشاقا لقلة الكادر الحزبي والكادر الوطني الكفء والنزيه من ناحية ، وللصعوبات الادارية والفنية بالغة التعقيد والتشابك التي تبرز في هذا الميدان من ناحية اخرى ·

والى جانب هذه المهمة الصعبة واجهت الثورة مهمتين اساسيتين ، الاولى استكمال سيطرة الدولة على التجارة الخارجية وتوسيع رقعة سيطرتها على التجارة الداخلية ، والثانية تخطيط اوضاع التجارتين الخارجية والداخلية بالشكل الذي يتناسب مع مهمات تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيزه ، ومع متطلبات التنمية ·

وخلال السنوات الماضية جرت اصلاحات كثيرة في هذا الميدان واستبعد العديد من الموظفين الفاسدين والعاجزين وسلمت اغلب المراكز القيادية الى عناصر حزبية ووطنية وتم القضاء ، الى حد كبير جدا على العناصر الطفيلية والمحتالة التي كانت تعشعش في هذا الميدان ، وخاصة تجار اجازات الاستيراد ووكلاء القطاع العام المحتالين ·· كما اتخذت خلال السنوات الماضية الاجراءات المتتابعة لاحكام سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، وبلغت حصة القطاع العام في التجارة الخارجية درجة عالية هي (٨٢٪) بينما كانت قبل الثورة ٤٣٪ ، وتم تفتيت عمليات الاستيراد الفردية الكبيرة الى عمليات متوسطة وصغيرة ، فتقلص نفوذ التجار الكبار في التجارتين الخارجية والداخلية كثيرا ، بينما استفاد من هذه الاجراءات اعداد متزايدة من التجار المتوسطين والصغار · اما في ميدان التجارة الداخلية فقد اتسعت

دائرة نشاط مؤسسات القطاع العام التي تتعامل مباشرة مع المواطنين، او من خلال الوكلاء الذين زاد عددهم في هذه المؤسسات بعد تفتيت الوكالات الكبيرة الى وكالات صغيرة افاد منها التجار المتوسطون والصغار ٠٠ كما دخلت مؤسسات القطاع العام ميادين جديدة في التجارة الداخلية واصبحت تشكل ثقلا ملموسا في هذا القطاع الحيوي ٠

وفي الوقت نفسه اتخذت اجراءات عديدة ، وبخاصة في السنوات الاخيرة لملاءمة اوضاع التجارة الخارجية مع مهمات تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيزه ، ومع المصالح الوطنية الاساسية ومتطلبات التنمية ٠

غير ان ميدان التجارة الداخلية والخارجية كان اكثر ميادين الصراع التي خاضتها الثورة تعقيدا وتشابكا ٠٠ ففي هذا الميدان وقعت خلال السنوات الماضية حرب فعلية علنية ومباشرة احيانا ، وغير علنية وغير مباشرة احيانا اخرى ، بين الحزب والثورة من جهة ، وبين البورجوازية التجارية والبيروقراطية اليمينية من جهة اخرى ٠ فبين الطبقات والفئات الرجعية في المجتمع تمتاز البورجوازية التجارية عن غيرها بقسط اكبر من الدهاء والقدرة على التلاعب والاحتيال ٠٠ كما انها اكثر تلك الطبقات والفئات ارتباطا بالسوق الرأسمالية والمصالح الاستعمارية ٠٠ اما البيروقراطية اليمينية فتلتقي – في اوجه كثيرة من مصالحها وممارساتها – بالبورجوازية الصغيرة والمتوسطة وتشكل معها حلفا غير مكتوب في مواجهة اجراءات الثورة ذات الطابع الوطني والتقدمي والاشتراكي ٠ ويشكل هذا الوضع خطرا بالغا اذا علمنا ان البيروقراطية اليمينية تمثل نسبة عاليه في مختلف اجهزة الدولة وفي الاجهزة الاقتصادية بوجه خاص ٠٠ كما يزداد هذا الخطر بسبب ظروف المرحلة وقلة الكادر الثوري ، لذلك اتخذ الصراع ضد هاتين الفئتين ، في الماضي ، اوجها متعددة ففي بعض الاحيان كانت الثورة تجد نفسها مضطرة الى ان تضرب بقوة وحزم ، كما كانت تجد نفسها ، في احيان اخرى ، مضطرة الى اتباع اساليب مرنة في التعامل

مع هاتين الفئتين ٠ غير ان ميدان الصراع الحاسم معهما كان وسيبقى ميدان الكفاءة ٠ ان سيطرة الدولة السياسية والتشريعية والمادية والامنية هي اليوم سيطرة حاسمة على جميع القطاعات ٠٠ وباستطاعتها ان تضرب اي عنصر او فئة اذا اتخذ مواقف تخريبية معادية للحزب والثورة ، وان تصدر اي تشريع تراه منسجما مع مبادئها واهدافها ٠ غير ان العنف والتشريع في ميدان التجارة وفي ميادين اخرى من النشاط الاجتماعي لا يحلان وحدهما المشكلة ٠٠ وان كانا ضروريين في بعض الاحيان ٠٠ فالمواطنون يحتاجون يوميا الى البضائع الاستهلاكية على مختلف اصنافها ، كما يحتاجون الى المواد الاحتياطية لما يمتلكون من الات سواء الانتاجي منها او الاستهلاكي ولا يمكن لاية قوة في الارض ان تغلق باب الاستهلاك ٠٠ وعندما تعجز اجهزة الدولة عن تأمين هذه الحاجات بالكمية والنوعية المناسبة وفي الوقت المناسب ، وبالاساليب المعقولة التي ترضي المواطنين فعلينا ان نواجه سخط الجماهير وعزلتها عن الحزب والثورة ، لذلك تحتل مسألة الكادر في هذا الميدان اهمية خاصة ، فبدونكادر ثوري وكفء ومتحمس لخدمة الجماهير لا يمكن انجاز مهمات التحويل الاشتراكي فيه وعلى الوجه الاكمل ٠٠ لان البورجوازية التجارية هي اكثر الطبقات الاجتماعية طفيلية وخطرا على الثورة واكثرها تعويقا لا للتحولات الاشتراكية فحسب ، وانما للتحولات الوطنية والتقدمية ايضا ٠

واذا درسنا التجربة السابقة في هذا الميدان ، وبرغم ما تحقق فيه من خطوات تقدمية وايجابية سبقت الاشارة اليها ٠ نجد ان قطاع التجارة شهد الكثير من الاخطاء والازمات التي اضرت بالحزب والثورة واسهمت في تعويق مسيرة تأمين مقدمات الانتقال الى الاشتراكية ٠٠ وقد اشار الرفيق امين سر القطر الى ذلك في خطابه في الذكرى الخامسة للثورة حين قال : « وقد ارتكبت اخطاء لابد من الاشارة اليها في ميدان التحارة الخارجية والداخلية ، عانى منها المواطنون في حياتهم واضرت ببعض برامج التنمية : وشهدت

البلاد حالات فقدان او نقص او اضطراب في توفير الحاجات الاستهلاكية الضرورية منها والثانوية .. مما اشاع القلق في صفوف الشعب ، وفتح مجالا واسعا لقوى الرجعية والردة للطعن بالثورة ومنجزاتها وبالافكار والتطبيقات الاشتراكية » .

وفي الواقع ان الاخطاء والازمات التي وقعت في هذا الميدان كانت تحتل المرتبة الاولى من حيث تأثيرها الضار على علاقة الجماهير بالحزب والثورة بين كل الاخطاء والازمات التي حدثت في الميادين الاخرى ، لارتباط هذا الميدان مباشرة بكل اوساط الشعب وبشؤون حياتها اليومية .

وقد نبه الحزب كثيرا الى مخاطر هذا الوضع واكد على اعضائه العاملين في هذا الميدان ان يبذلوا اقصى الجهد والحماسة لتطوير مؤسساتهم واساليب عملها ، لتأمين حاجات المواطنين وتوفير مستلزمات التنمية ووضع مقدمات الانتقال الى الاشتراكية . غير اننا يجب ان نعترف ، ان بعض الحزبيين الذين تحملوا المسؤوليات القيادية في هذا الجهاز لم يبذلوا الجهد المطلوب ، ولم يمتلكوا الحماسة الكافية التي يفترض وجودها في المناضلين ، وتصرفوا كبيروقراطيين متخلفين ، تفصل بينهم وبين الجماهير ومشاعرها وحاجاتها مسافة بعيدة ، وبذلك اضافوا في تصرفهم هذا اساءات اخرى الى الاساءات التي يرتكبها الموظفون البيروقراطيون اليمينيون في هذا القطاع .

وبالاضافة الى ذلك ، لابد لنا ان نشير الى ان من ابرز العوامل التي ساهمت في ارباك خطط التجارة ، والخارجية منها على وجه الخصوص ، تلك الزيادات غير المتوقعة في موارد الدولة ، والتي كانت تجري في الغالب « بصيغة الطفرة » ، مما كان يملي – تبعا لذلك – تعديلا جوهريا في مجال خطة التنمية والمناهج الاستثمارية والخدمات المحسوبة على الميزانية العامة (ميزانية الاتفاق التجاري) وما يتطلبه كل ذلك من زيادة حجم الانشطة الاقتصادية والخدمات ذات الصلة ، الامر الذي يستوجب اعادة النظر ، جذريا في بعض الاحيان ، في منهاج الاستيراد ، لصالح زيادة حجم المبالغ

المرصدة لتوفير البضائع المطلوب استيرادها . وبغض النظر عن رأينا في الجهود المطلوب بذلها ، والتي تبذل فعلا في هذا الميدان فان البضائع المستوردة في الوقت الحاضر ، وبالنسبة لكثير من السلع الاساسية المطلوبة ، من غير الممكن تأمينها بصيغة الطلبات الطارئة ، كما ان الطفرات التي تسجلها القطاعات الحكومية احيانا في طاقة التنفيذ وفي اعتماد مشاريع اضافية جديدة على الخطة ، او على منهج الاستيراد ، والتي لا تؤشر في كافة الاحوال نسقا موحدا من الزيادة ، تعتبر سببا اضافيا آخر ايضا .

٤ . التخطيط والتنمية :

يحتل التخطيط اهمية مركزية في بناء الاقتصاد الوطني وفروعه كافة وفي تطويره وفقا للحاجات الوطنية الراهنة والمستقبلية كما يعتبر ضرورة اساسية ، لا غنى عنها اطلاقا لوضع مقدمات الانتقال الى الاشتراكية ولاجراء التحولات الاشتراكية في البلاد . فبدون التخطيط لا يمكن بناء الاقتصاد الوطني وتطويره بشكل متناسق ومتصاعد يكمل كل فرع فيه الاخر كما لا يمكن وبخاصة في البلدان المتخلفة والتي تتسم عموما بضعف مؤسساتها الانتاجية تحقيق تنمية شاملة ومتناسقة بدون التخطيط .. وقد اشرنا في مقدمة هذا الباب الى المخاطر والمساوىء التي نجمت خلال العهود الماضية والتي ورثتها الثورة جراء الفوضى في التخطيط وعدم التزام الانظمة السابقة به التزاما مبنيا على الايمان بأهميته وضرورته .

لذلك فأن في مقدمة مهام الثورة التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي باتجاه بناء الوحدة والاشتراكية وتحقيق التطور الشامل والعميق في الحياة العربية بناء اجهزة تخطيطية متقدمة جدا وكفء وضمن منظور وحدوي واشتراكي كما ان من الامور البالغة الاهمية تطوير الوعي التخطيطي في صفوف الحزب على مستوياته كافة وبين اجهزة الدولة وفي صفوف الجماهير والالتزام الجاد والحازم بما تضعه الثورة

من خطط للتنمية بعد اعدادها اعدادا قائما على العلم والنظرة الوحدوية الاشتراكية وعدم السماح بخرق تلك الخطط وتجاوزها الا بمبررات سياسية او اقتصادية حقيقية وملحة .. وعلى اضيق نطاق ممكن لان عدم الالتزام بهذه الخطط يؤدي الى حالة عامة من الفوضى تتناقض ، من حيث الاساس، مع مفاهيم الثورة واساليبها العلمية في بناء الاقتصاد وتطوير البلاد .

وقد اتسم العمل في هذا الميدان خلال المرحلة الاولى من الثورة بمحاولة الاستطلاع الشامل لاوضاع الاجهزة التخطيطية وللاوضاع الاقتصادية في البلاد واصلاح ما يمكن اصلاحه من الاخطاء الموروثة وتطوير اجهزة التخطيط في النواحي البشرية والتقنية وذلك كي تتوفر التصورات والمعلومات والادوات اللازمة للشروع في بناء خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الامد تتوافق مع حاجات البلاد الراهنة والمستقبلية ومع مبادىء الثورة واهدافها القومية والاشتراكية .

وقد قطعت الثورة اشواطا واسعة على طريق تحقيق المهمات المذكورة في هذا الميدان ويمكن القول انه قد توفرت الان في العراق ولاول مرة اجهزة تخطيطية تتمتع بقدر جيد من الكفاءة .. غير اننا يجب ان نعترف ان ما تحقق في هذا الميدان ، على اهميته ، كان اقل من الطموح ومن حاجات البلاد الملحة . ولعل في مقدمة اسباب ذلك ، اذا استثنينا جانب الوسائل المادية والتقنية ، نقص الكادر الوطني المتخصص في هذا الميدان ، وفقدان الوحدة في النظرة والتجربة بين صفوفه ، فالكثير من العناصر العاملة في هذا الميدان ماتزال تتأرجح بافكارها وثقافاتها بين الاتجاهات البورجوازية والاشتراكية واتجاه رأسمالية الدولة مما يؤدي الى العجز عن بلورة افكار محددة ومتناسقة في شؤون كثيرة . وفي الواقع ان لهذه الظاهرة خطرها الكبير على مستقبل التطور الاقتصادي للبلاد .. فاذا كانت نتائجها الضارة غير بارزة كثيرا في مرحلة التنمية الواسعة فأن هذه

النتائج السلبية ستظهر ، حتما ، في المراحل اللاحقة عندما تدخل الثورة بشكل حاسم وشامل ميدان التطبيق الاشتراكي ، فعند ذاك سيظهر بوضوح اي من المشاريع التي انجزت سيسهل مهمة التحويل الاشتراكي واي منها يعوقها . ولعل من الضرورات القصوى التأكيد على تعميم وتعميق الثقافة الوحدوية والاشتراكية بين صفوف العاملين في هذه الاجهزة وضرورة اطلاعهم على التجارب الناجحة في التطبيق الاشتراكي في مختلف البلدان الاشتراكية وبخاصة تلك التي تتشابه في اوضاعها مع بلادنا .

ومن الاسباب التي ادت خلال المرحلة الماضية الى تعويق التقدم في هذا الميدان الحيوي ضعف التنسيق بين قطاعات الدولة المختلفة واتخاذ كل قطاع منها مواقف فئوية ضيقة لا تأخذ بعين الاعتبار شمولية مسألة التخطيط والتنمية واتصال حلقاتها ببعضها مما يتطلب تنسيقا شاملا بين مختلف القطاعات وارتباطا عضويا بينها مع تعيين الحدود والمستلزمات الخاصة بكل واحد منها .

وقد اولت قيادة الحزب والثورة مسألة التخطيط اهمية خاصة ومباشرة واشرفت بنفسها وعبر السنوات الماضية على اعداد الخطط العامة وملاحقة تنفيذها وتوفير ما تتطلبه من مستلزمات . ويمكن القول ان مسألة التخطيط في البلاد قد دخلت طورا مهما في التقدم سيكون له شأنه في تحقيق التنمية وفي اعداد مقدمات الانتقال الى الاشتراكية .

وتعتبر مسألة التنمية مسألة مركزية بالغة الاهمية، وهي تبرز ، في كثير من الاحيان ، في بلادنا وفي البلدان المماثلة على انها القضية الاولى بعد الاستقلال السياسي والاقتصادي والقضية الاكثر الحاحا والتي تتطلب حلولا عاجلة وشاملة . وقد ادرك حزب البعث العربي الاشتراكي اهمية التنمية بالنسبة لتطور البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي واولاها اهتماما كبيرا جدا ، ووضع كل ما تيسر من الامكانات المادية والبشرية والمعنوية في سبيل التعجيل بها في كافة القطاعات والمرافق .. واهتمت القيادة بمسيرة

التنمية ولاحقت تطورها بنفسها سواء على الصعيد العام او التفصيلي .

وبالاضافة الى الاهمية المعروفة والشائعة لمسألة التنمية في العراق والوطن العربي والعالم الثالث .. فان هذه المسألة قد باتت في الظروف الراهنة التي يجتازها قطرنا والمنطقة المحيطة به تحتل اهمية استثنائية جدا . ان القطر العراقي يقع في منطقة غنية بالثروات النفطية ــ وهو احد الاقطار المهمة في ميدان انتاج النفط ــ وعلى شرقه وفي جنوبه تقع اكبر الاقطار المصدرة للنفط في العالم ومن بين اغناها .

وبين ميادين الصراع الاساسية التي يناضل فيها الحزب والثورة والجماهير ضد الانظمة الرجعية والامبريالية التي تقف وراءها بكل ثقلها السياسي والمادي والتقني والاعلامي .. يحتل ميدان التنمية اهمية خاصة .. فهذه الانظمة تدعي بانها تسعى الى خلق تنمية واسعة النطاق وازدهار شامل في شتى مرافق الحياة ..

لذلك فان القطر العراقي الذي يؤثر ، ويتأثر ، بصورة مباشرة بأوضاع المنطقة لا يمكن أن يغض النظر عن هذه المحاولات .. فهي ان لم تكن تستهدفه بالاساس فهي تستهدفه بالنتيجة وتستهدف مبادىء الثورة وتطبيقاتها الاشتراكية وتحاول أن تظهر لشعبنا أن طريق الازدهار الحقيقي لا يكون الا من خلال الارتباط بالامبريالية وأتباع الطريق الرأسمالي في التطور لذلك فان الصراع الدائر بين الحزب والثورة وكل القوى التقدمية وبين الانظمة الرجعية المرتبطة بالامبريالية لابد أن يحسم لصالح اثبات صحة الطريق المعادي للامبريالية .. وصحة الطريق الاشتراكي .. وهذا يتطلب الى جانب اجراء التحولات الاشتراكية في المجتمع تحقيق تنمية واسعة وشاملة في مرافق البلاد كافة ورفع المستوى المعاشي للجماهير بصورة مطردة واتباع صيغ مرنة ومتطورة للوقوف بوجه هذا التحدي وتحقيق الغلبة فيه في النهاية .

وفي ما يلي عرض لما تم انجازه في ميدان التنمية خلال السنوات الماضية .

استندت الثورة في صياغتها لاستراتيجية التنمية القومية الى ثلاثة اعتبارات رئيسية :

الاعتبار الاول : دراسة واقع الاقتصاد العراقي الذي ورثته الثورة متخلفا نتيجة للسياسات الاقتصادية للعهود البائدة ، دراسة علمية موضوعية استهدفت كشف الثغرات ومعوقات التنمية من ناحية ، وتحديد الموارد الاقتصادية المتاحة في البلاد ، وامكانيات تنميتها من ناحية أخرى .

الاعتبار الثاني : بناء اقتصاد متطور ومتين يؤمن زيادات عالية ومستمرة في مستوى معيشة الفرد العراقي ويقلل من سعة التفاوت في الدخول سواء بين الفئات الاجتماعية أو بين محافظات العراق المختلفة .

الاعتبار الثالث : تحرير الاقتصاد العراقي وموارده تحريرا ناجزا من جميع أشكال التبعية الاجنبية .

ولقد تبلورت الخطوط العامة لاستراتيجية التنمية القومية للثورة بما يلي :

١ ــ السعي لتطوير قوى الانتاج وتقدم انتاجية العمل واستخدام كل امكانيات التقنية الحديثة لبناء الاقتصاد الوطني .

٢ ــ التوسع الكبير في الاستثمار المادي والبشري بما يؤمن التطور السريع المتوازن في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٣ ــ الربط بين سياسة الاستثمار وسياسة الادخار بحيث يكون التركيز أساسا على تشجيع المدخرات الوطنية لتامين تطوير القدرات الذاتية للتنمية .

٤ ــ الربط بين سياسة الاستهلاك ومتطلبات التنمية ، بحيث لا يتعارض هدف هذه السياسة مع الهدف النهائي للتنمية وهو الارتفاع بمستوى معيشة المواطنين ، عن طريق تحقيق فائض من المدخرات الوطنية وتوجيهه نحو سبل الاستثمار النافعة وفقا لتخطيط علمي سليم .

٥ ــ العمل على توسيع قاعدة التصدير وتنويع الصادرات وما يتطلبه ذلك من رفع كفاءة الانتاج ودعم أجهزة

الاستيراد ، كذلك تحديد أهداف الانتاج وأهداف التسويق ، قائمة على النحو الذي يكفل تحسين حجم ونوعية الاستهلاك النهائي للافراد بما يحقق رفع المستوى المعاشي ، وخاصة للفئات ذات الدخل الواطىء ، وتوفير متطلبات الانتاج لكافة الوحدات الانتاجية .

٦ ـ الارتفاع بمستوى وعي الجماهير ودفعها للمشاركة في جهود التنمية .

ولكي يمكن للثورة أن تترجم استراتيجيتها التنموية هذه ، الى اعمال ومشاريع لابد لها من تقدير متطلباتها وتوفير مستلزماتها المادية وغير المادية ، وهكذا كان على الثورة ان :

١ ـ تتبع الاسلوب العلمي في التخطيط الذي يقوم على الدراسات الاقتصادية والفنية الشاملة ، بديلا للسياسات الاقتصادية الجزئية والمرتجلة وذلك لضمان وضع خطة سليمة ، وتحويل هذه الخطة الى برامج تفصيلية محددة المعالم أمام أجهزة الانتاج .

٢ ـ تضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن منهاجا مفصلا للانتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والادخار ، والتعامل مع العالم الخارجي ، وبما يحتاجه كل ذلك من استثمارات وموارد .

٣ ـ تحقيق مشاركة واسعة للعاملين في القطاعات الاقتصادية بصورة ايجابية في العمل التخطيطي ، وما يقتضيه ذلك من اشراك للاجهزة المختلفة في اعداد الخطة ودعوة ذوي الاختصاص الى لجان تناقش فيها الخطة في مختلف مراحل اعدادها .

٤ ـ دعم أجهزة التنفيذ ، سواء في ذلك الاجهزة الادارية ، أو أجهزة المقاولات أو أجهزة الانتاج في القطاعين العام والخاص .

٥ ـ دعم الاجهزة الاحصائية والتخطيطية في الدولة وتطويرها .

٦ ـ وضع أسس ثابتة ودقيقة مبنية وفق الحسابات المالية والاقتصادية لسياسة الاقتراض مع الاخذ بنظر الاعتبار

الامكانات المالية والفنية الدولة .

ولقد أكدت النتائج الاولية للتطورات الاقتصادية التي تجري في بلادنا سلامة النهج التنموي للثورة ، فقد تطور الاقتصاد العراقي في سنوات ما بعد الثورة تطورا سريعا يزيد في معدلاته على ما حققه الاقتصاد العراقي طيلة سنوات ما قبل الثورة .

ففي عام ١٩٦٩ كان الدخل القومي العراقي (بالاسعار الجارية) حوالي ٨٩٦ مليون دينار ازداد الى ١٢١٨ مليون دينار في عام ١٩٧٢ . ومن المتوقع أن يصل الى أكثر من ٢٥٥٠ مليون دينار سنة ١٩٧٤ وهي سنة انتهاء الخطة . وهذا يعني أن الدخل القومي العراقي حقق (وسيحقق) خلال الفترة بين (١٩٦٩ـ١٩٧٤) زيادة قدرها ١٦٥٤ مليون دينار عما كان عليه في السنة التالية للثورة ، أي بزيادة تبلغ نسبتها حوالي ١٨٥٪ ومعدل سنوي للنمو يبلغ في المتوسط حوالي (٢٤٪) وهي أعلى نسبة شهدها تطور الاقتصاد العراقي الحديث .

وتنعكس هذه الزيادة في الدخل القومي بزيادة دخل الفرد العراقي زيادة كبيرة ، اذ ارتفع دخل الفرد السنوي (بالاسعار الجارية) من حوالي ١٠٠ دينار عام ١٩٦٩ الى ١٢٠ دينار في عام ١٩٧٢ ، ومن المتوقع أن يصل الى حوالي ٢٣٦ دينارا في عام ١٩٧٤ . وهذا يعني زيادة معدل دخل الفرد بمقدار ١٣٦ دينارا عما كان عليه في السنة الاولى للثورة أي أنه حقق زيادة يبلغ معدلها السنوي حوالي ٢٠٪ وهو ما لم يشهده التاريخ الاقتصادي للقطر من قبل .

لم يكن التطور الاقتصادي السريع الذي شهدته بلادنا حصيلة ازدياد ايرادات العراق من النفط وتطور انتاج هذا القطاع الحيوي فحسب ، بل كان أيضا نتيجة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للبلاد .

فلقد حقق القطاع الزراعي نموا متزايدا في بعض سنوات ما بعد الثورة ، اذ بينما كانت القيمة المضافة في هذا القطاع ٢٠٢ مليون دينار في العام الاول للثورة ازدادت الى حوالي ٣٠٢ مليون دينار عام ١٩٧٢ ، وبمعدل سنوي للنمو بلغ في

المتوسط ٣ر١٥٪ خلال الفترة ١٩٦٩_١٩٧٢ وفي عام ١٩٧٣ تشير التقديرات الى انخفاض الانتاج الزراعي بما قيمته حوالي ٥٠ مليون دينار في القيمة المضافة مقارنة بعام ١٩٧٢ لاسباب تتعلق بالظروف المناخية السيئة كما كان الحال في عام ١٩٧١ . ومع ذلك فان من المتوقع زيادة الانتاج الزراعي في عام ١٩٧٤ الى اكثر من ٣٥٠ مليون دينار ٠

أما قطاع الصناعة التحويلية فقد حقق نموا متزايدا ومستمرا في القيمة المضافة خلال السنوات التي أعقبت الثورة ٠ فبعد ان كانت القيمة المضافة في هذا القطاع في حدود ١٠٣ مليون دينار في عام ١٩٦٩ ازدادت الى حوالي ١٥٤ مليون دينار في عام ١٩٧٢ ، ومن المتوقع ان تستمر الزيادة في عام ١٩٧٤ لتصل الى حوالي ٢٠٥ مليون دينار اي ان نشاط الصناعة التحويلية في البلاد ينمو في المتوسط بحوالي ١٤٪ خلال السنوات ١٩٦٩_١٩٧٤ ٠

ومن جهة أخرى فان تقديرات خطة التنمية القومية تشير الى زيادة معدلات التشغيل في الايدي العاملة من حوالي ٥ر٢ مليون مشتغل عام ١٩٦٩ الى حوالي ٩ر٢ مليون مشتغل في عام ١٩٧٢ ومن المتوقع أن يبلغ عدد المشتغلين في البلاد حوالي ٢ر٣ مليون مشتغل عام ١٩٧٤ ٠ يقابل هذا زيادة في مجموع الاجور في الانشطة الاقتصادية المختلفة ، باستثناء القطاع الزراعي ويقدر مجموع الاجور والرواتب المدفوعة في البلاد بحوالي ٣٢١ مليون دينار عام ١٩٦٩ ومن المتوقع أن يصل الى حوالى ٥١٠ ملايين دينار عام ١٩٧٤ ٠

ان هذه التطورات الاقتصادية لم تكن لتتحقق دون تعبئة موارد البلاد نحو الاستثمارات والمشاريع المنتجة ٠ ولقد حرصت الثورة على تخصيص أقصى ما يمكن من الموارد المالية لخطط التنمية القومية ٠ فقد بلغ مجموع استثمارات خطة التنمية القومية ١٩٧٠_١٩٧٤ ما مقداره ١٥٦٠ مليون دينار ، وهذا أعلى مستوى شهده العراق ، منها ٩٥٣ مليون دينار استثمارات القطاع الحكومي المركزي و ٣٢٢ مليون دينار الاستثمارات الممولة ذاتيا من المؤسسات الانتاجية للقطاع

العام و ٢٨٥ مليون دينار ما يتوقع أن يساهم به القطاع الخاص ٠ ولكي نعكس ضخامة الاستثمارات المخصصة للتنمية خلال الفترة ما بعد الثورة ، نشير الى ان هذه الاستثمارات تبلغ حوالي ضعف مجموع استثمارات الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥_١٩٦٩ وحوالي ضعف مجموع استثمارات القطاع العام (الحكومة والمؤسسات الانتاجية) ٠

٥ ـ الخدمات العامة :

أن تقديم أوسع الخدمات وأفضلها لجماهير الشعب ينطلق ، في تقدير حزب البعث العربي الاشتراكي من اعتبارين رئيسيين ، أولهما اقتصادي يرتبط بدور القوى البشرية في عملية الانتاج الاجتماعي ، والثاني ينبثق من المضامين الاجتماعية لنظرية الحزب الاشتراكية التي تستوجب خدمة الجماهير وتأمين أفضل مستويات المعيشة الممكنة لها في كل المجالات ٠

وتحتل مسألة الخدمات العامة أهمية بالغة في العلاقة بين الحزب والثورة من جهة وجماهير الشعب من جهة أخرى ٠ ولعل من أهم المقاييس التي تحكم بها الجماهير على صلتها بالنظام ، المستوى الكمي والنوعي لما تقدمه لها الدولة من خدمات في ظل ذلك النظام ٠

ان الجماهير في بلادنا ٠٠ وهذه حقيقة نفسية في جانب وحقيقة تحتمها الظروف الموضوعية في جانب اخر ٠٠ تلقي العبء الاكبر في تأمين الخدمات العامة على الدولة ٠ واذا استثنينا الجانب النفسي فان هناك ظروفا موضوعية تدفع الى ذلك ٠ ففي ظل مجتمع متخلف يحتاج الى التطور السريع في كل حقل من ناحية ، وبسبب ضعف البورجوازية كمؤسسة ، وبالتالي ضعف مؤسسات الخدمات الخاصة وقلتها من ناحية أخرى ، تتحمل الدولة العبء الاكبر والمسؤولية الاساسية في تأمين الخدمات العامة وبخاصة الصحة والثقافة والماء والكهرباء والطرق العامة وبصرف النظر عن هوية الدولة السياسية والطبقية ٠ ومن الطبيعي ، عندما تكون الدولة اشتراكية الاتجاه ، أن تسعى الى رفع المستوى الكمي والنوعي

للخدمات العامة .. كما أن من الطبيعي أن تتأثر مطالبة الجماهير الملحة بها لصلتها الحميمة مع الدولة الاشتراكية التي انبثقت منها والتي تعبر عن مصالحها وأمانيها .

وفي مسألة الخدمات العامة لابد من الالتفات الى بعض النقاط المهمة .. ان التركيز على التوسع الافقي ، رغم الحاجة اليه ، في هذا الميدان شأنه شأن الميادين الاخرى على حساب التطور العمودي يؤدي الى رداءة مستوى الخدمات ويثير مشكلات كثيرة في علاقات الحزب والثورة بالجماهير ، وربما يعطي انطباعات مضللة عن التطور الحاصل في هذا الميدان .

والنقطة الاخرى هي ضرورة الربط الدائم بين الخدمات ومحتوياتها واثارها الاقتصادية والاجتماعية . فالخدمات يجب ان لا تعامل كمنحة تقدمها الدولة للمواطنين ، وانما يجب ان ترتبط خطط التوسع الافقي والعمودي فيها ارتباطا وثيقا بمسائل التحويل الاشتراكي والاجتماعي التي يقودها الحزب في المجتمع وان تتدرج اثارها في اطار عملية التحويل هذه .. والا فان قطاع الخدمات يمكن ان يتحول الى قطاع ضخم يستنزف امكانات الدولة وجهودها ، دون ان يكون له محتواه واثاره الاجتماعية المطلوبة .

وعند تحديد نسبة ما تستوفيه الدولة من المواطنين ، من اجور ، لقاء الخدمات العامة التي تقدمها لهم ، لابد من الاهتمام الشديد بعلاقة تلك النسبة بالدخول الواطئة التي تشكل دخول الاغلبية الساحقة منهم . ان الخدمات الاساسية كالصحة والثقافة مثلا ضرورية لكل الشعب وان ما يتطلبه كل مواطن من هذه الخدمات يتساوى في اغلب الاحيان مع الاخر .. بل ان بعض الخدمات كالصحة مثلا تحتاجها الطبقات الفقيرة بنسبة اكثر من الطبقة المتوسطة والغنية لاسباب تتعلق بمستوى المعيشة ومستوى الوعي ، لذلك فان ما تستوفيه الدولة من اجور لقاء هذه الخدمات يجب ان يتحدد وفق هذا المنظور لا وفق معادلات نظرية عامة تنطلق من وجهة نظر « المعدل » او « المتوسط » التي تؤدي في النهاية الى زيادة رفاهية الطبقات المتوسطة والغنية وزيادة آلام وحاجات الطبقة الفقيرة .

ومن المسائل الاساسية في توفير الخدمات العامة ، مسألة الفوارق الشاسعة ، في هذا الميدان ، كما في الميادين الاخرى بين المدينة والريف . فمن المعروف ان المدينة تستحوذ على القسط الاكبر والنوعية الافضل من الخدمات العامة . ولهذه الظاهرة نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة فهي عمليا ، تؤدي الى تكون شعبين في المجتمع الواحد ، شعب المدينة وشعب الريف وبين كل من الاثنين فوارق اقتصادية وثقافية واجتماعية وحتى سياسية شاسعة ، ومن نتائج هذه الظاهرة اضطرار سكان الريف الى النزوح الى المدن بحثا عن الحياة الافضل واحجام الفئات المثقفة عن العمل في الريف مما يؤدي الى عرقلة تقدمه وزيادة عزلته عن الحياة الاجتماعية العامة في البلاد .

وفي هذا الشأن تلعب الطرق العامة دورا بالغ الاهمية . فكلما توفرت الطرق الحديثة التي تصل المدن بالارياف امكن التقدم في حل هذه المعضلة وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي افضل واتصال اجتماعي أوثق بين سكان القطر .

ان الخدمات العامة قد حققت تقدما مهما في ظل الثورة واستحوذت على الكثير من اهتمام الحزب قيادة ، وقواعد طيلة السنوات الماضية .. غير اننا في الواقع ، ما نزال على بداية الطريق في تأمين الخدمات للجماهير بالمستوى الكمي والنوعي الذي تتطلبه الحياة الحديثة ومقتضيات التحول السريع في حياة البلاد ، ولابد من مضاعفة الجهود في هذا الميدان ليؤدي دوره الطليعي في بناء المجتمع الجديد الذي يطمح اليه الحزب .

وفي حقل الخدمات الصحية اتجهت الثورة الى توفير افضل الخدمات للطبقات التي كانت محرومة منها ، والمتمثلة في سكان الريف والفئات الاجتماعية الفقيرة والذين يشكلون غالبية السكان في البلاد . وقد جاء هذا التحول منسجما مع مبدأ الثورة في توزيع الخدمات على تلك الفئات والتركيز عليها .

واولت الثورة اهتماما متزايدا بالخدمات الصحية الوقائية واعتمدتها اساسا ومرتكزا للخطة الصحية للمستقبل لتواكب التطور الحاصل في الخدمات العلاجية .

وقد دلت المؤشرات القياسية على تطور الخدمات الصحية افقيا وعموديا ، حيث زاد الانفاق على الخدمات الصحية بنسبة ٤٠٪ عام ١٩٧٣ عما كان عليه في عام ١٩٦٨ ·

وارتفع عدد أسرة المستشفيات بصورة ملحوظة ، اذ بلغ في عام ١٩٧٣ (٢٠٫٣٢٢) سريرا ، بينما كان عام ١٩٦٨ (١٢٫٣٠٠) سرير أي بزيادة (٨٫٠٠٠) سرير خلال سني الثورة وزعت توزيعا عادلا ضمن حاجة مناطق القطر المختلفة ·

وازدادت نسبة الاطباء الى السكان فبلغت عام ١٩٧٢ طبيبا واحدا لكل (٣٫٢٠٠) نسمة ، بينما كانت طبيبا واحدا لكل (٤٫٢٠٠) نسمة عام ١٩٦٨ ، كما شملت هذه الزيادة الايدي الصحية المساعدة حيث بلغت الزيادة بين سنة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٢ حوالي (٥٧٫٨٪) · وقد رافق هذه الزيادات في الاسرة والايدي العاملة والمعدات توزيع عادل شمل قطاعات الشعب المختلفة وفي كافة المحافظات ، مع ادخال احدث الوسائل لتقديم افضل الخدمات التشخيصية والعلاجية ومراعاة الارتقاء بنوعية تدريب وتهيئة الايدي العاملة لتكون بمستوى تلك الخدمات ·

ان تطور الخدمات الصحية وتوزيعها توزيعا عادلا ادى الى زيادة ملحوظة في الاستفادة منها ، وهو ما ظهر بشكل واضح على نسبة الزيادة في شغل عدد الاسرة والمستشفيات وارتفاع عدد المراجعين لكافة المؤسسات الصحية في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الامراض السارية والوافدة ·

وقد ضمن قانون التأمين الصحي في الريف تأمين الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية لحوالي ٧٠٪ من سكان العراق وازداد عدد الاطباء العاملين في كافة ارجاء الريف حتى بلغ ٤٠٠ طبيب وطبيبة يعملون في مؤسسات حديثة مجهزة باحدث وسائل التشخيص والعلاج ، بحيث جاوزت مساهمات القطاع الخاص وقضت على اهميته ، وحلت محله خدمات القطاع العام بصورة كلية ·

اما في حقل الخدمات التعليمية فقد زاد الانفاق العام الجاري في هذا القطاع الى حوالي ٥٩ مليون دينار عام ١٩٧٠

مقابل ٤٩ مليون دينار عام ١٩٦٧ ، ولقد كانت حصيلة جهود الثورة في هذا المجال ، بما فيها الانفاقات الاستثمارية للخطة تحقيق زيادة ملموسة في عدد الطلبة في جميع مراحل التعليم وزيادات مناظرة في عدد المدارس والمعاهد والكليات وفي عدد افراد الهيئات التدريسية فازداد حجم التعليم الابتدائي من ٩٩٠ الف تلميذ عام ١٩٦٧ الى حوالي ١٫١١٠ مليون تلميذ عام ١٩٧٠ وازداد عدد الطلبة في التعليم العالي من ٣٠ الف طالب عام ١٩٦٧ الى ٣٨ الف طالب عام ١٩٧٠ ، اما بالنسبة للتعليم المهني فقد ازداد من ١٠ الاف طالب عام ١٩٦٧ الى حوالي ١٢ الف طالب عام ١٩٧٢ · وبصورة عامة يمكن الاقرار بان توسع التعليم لم يكن لصالح التوسع في التعليم المهني بما يناسب حاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للكادر الفني ، وخاصة المتوسط منه ·

وفي مجال تجهيز المياه الصالحة للشرب للقرى والارياف ، ورثت الثورة تركة ثقيلة انعكست في التخلف الشديد المتمثل بالحقائق التالية :

أ ــ ان نسبة عدد نفوس القرى المحرومة من الماء النقي الى مجموع نفوس القرى العراقية بلغت حوالي ٩٦٪ ·

ب ــ ان نسبة القرى المجهزة بالماء النقي الى مجموع القرى في العراق تبلغ ١٫٢٪ فقط ·

وازاء هذا الواقع كان لابد من مبادرة الثورة الى وضع مشاريع خدماتها هذه في اطار بعيد المدى تمخض عن مشروع يستهدف وضع خطة مبرمجة انتهت مرحلتها الاولى في عام ١٩٧٣ · وتبعها مباشرة مع مستهل عام ١٩٧٤ البدء بالمرحلة الثانية لدراسة المشروع بشكل تفصيلي والتي تستغرق عامين · ان التقديرات الاولية لكلفة المشروع ، الذي سيؤمن ايصال الماء الصالح للشرب الى عدد واسع من القرى العراقية تصل الى ٨٠ مليون دينار ومن المقدر ان يستغرق تنفيذ المشروع عدة سنوات ·

اما في المدى المتوسط فقد تم رصد ما مجموعه حوالي ٢٨ مليون دينار للانفاق على مشاريع الماء المختلفة في خطة التنمية القومية والتي تركزت لخدمة سكان المدن والقصبات

وكانت حصيلة هذا المجهود ان ازدادت القابلية الانتاجية لمشاريع اسالة الماء الى حوالي ٢٦٠ مليون غالون في اليوم ، في الوقت الحاضر مقابل ١٧٥ مليون غالون في اليوم عند قيام الثورة . على ان ما تجدر الاشارة اليه ان السياسة الحالية القصيرة والمتوسطة المدى لا تؤدي الى تحقيق تغيير جذري في توسيع هذا النوع من الخدمات الى سكان القرى والارياف . فتنفيذ المشاريع المقترحة سيغطي حوالي ٩٠٪ من احتياجات المدن والقصبات وحوالي ٥٪ فقط من حاجة القرى والارياف .

وكما هي الحال بالنسبة لخدمات ايصال المياه الصالحة للشرب الى الريف ، فان حكومات ما قبل الثورة أهملت توفير الكهرباء للريف العراقي بحيث ورثت الثورة واقعا متخلفا جدا . لذا تم رصد حوالي ١٦ مليون دينار لتغطية مشاريع الكهرباء الصغرى التي تم اقرارها خلال سنوات خطة التنمية القومية ١٩٧٠ _ ١٩٧٤ . وتم صرف مبلغ قدره (٧) ملايين دينار خلال العامين ١٩٧٠ _ ١٩٧١ _ ٧١ _ ١٩٧٢ مما يشير الى ارتفاع نسبة التنفيذ في الاهداف الاستثمارية المقررة .كما ان الدراسات جارية في الوقت الحاضر لتنفيذ مشروع كهربة الريف العراقي الضخم .

وفي حقل مشاريع الاسكان الحكومية ، وعلى الرغم من زيادة الحاجة الى السكن تقلصت مشاريع الاسكان الحكومي في السنوات الاخيرة قبل الثورة حتى توقفت نهائيا عامي ١٩٦٦ _ ١٩٦٧ ، الا ان الثورة اتجهت نحو حل مشكلة السكن منطلقة من نظرةمبدئية وستراتيجية تستهدف تأمين السكن اللائق لكل افراد الشعب . وقد تم البدء فعلا بتنفيذ برامج اسكانية تضمنتها خطة التنمية القومية الحالية وتجاوزت كلفتها (١٠) عشرة ملايين دينار ، يضاف الى ذلك مشاريع الاسكان ومشاريع اعمار الشمال والاسكان الصناعي ومشاريع اسكان البدو والقرى الحدودية التي تجاوزت كلفتها ١٦ مليون دينار ،والتي من المتوقع انجازها خلال السنوات الثلاث القادمة . وازاء اهتمام الثورة بهذا القطاع الحيوي بوشر باعداد خطة بعيدة المدى للاسكان في القطر العراقي تستهدف تأمين السكن الصحي

لمجموع العراقيين في الحضر والريف . وفي معالجة مشاكل السكن لم تكتف الثورة برصد الاستثمارات اللازمة لذلك بل عالجت المشاكل الناجمة عن التوسع الافقي واحلال سياسة التوسع العمودي بدلا عنها مع توفير الشروط الضرورية لذلك . وقد استهدفت الدولة ان يكون الاسكان في الريف منسجما مع الستراتيجية الهادفة الى تغيير العلاقات الانتاجية والاقتصادية والعشائرية القائمةفيه ، وذلك باعطاء الافضليةللتجمعات السكنية في المزارع التعاونية والجماعية ومزارع الدولة بحيث يكون، عاملا في انجاح تطبيق شعار العودة الى الريف ، ولغرض تلافي مشكلة السكن وتوسيع هذه الخدمة العامة لابد من وضع خطة سكنية عاجلة للمدى القريب ، وزيادة الاستثمارات المخصصة للاسكان ضمن خطة التنمية القومية ووضع خطة علمية لبرنامج الاسكان العام على ان ينسق بين مختلف القطاعات الحضرية والريفية .

وفي نطاق المشاريع السياحية حرصت الثورة علىتنشيط الحركة السياحية بعد ان اهملت في العهود السابقة ، وذلك لما تساهم به من احداث اثار ايجابية ومباشرة على نمو الدخل القومي والتطور الاجتماعي للبلاد . ففي مجال التخطيط السياحي البعيد المدى تقوم الان الاجهزة المختصة ولاول مرة في العراق باعداد المسح السياحي العام للقطر ، كذلك يجري في الوقت نفسه المسح السياحي للمنطقة الشمالية . ونتيجة للاجراءات التي اتخذت في مجال السياحة تغير واقع ميزان المدفوعات السياحي للعراق تغيرا ايجابيا ، حيث ارتفعت المقبوضات سنة ١٩٧١ بنسبة ٧٥ ٪ قياسا على سنة ١٩٦٧ بينما كانت الزيادة لسنة ١٩٦٧ حوالي ٢٩ ٪ بالنسبة لسنة ١٩٦٣ . ان ما تجدر الاشارة اليه ان كلفة المشاريع المقرر تنفيذها خلال الخطة تبلغ اكثر من ٥ ملايين دينار ، ومما لاشك فيه ان هذا الحجم من الاستثمارات سيدفع بالنشاط السياحي للمساهمة بمعدلات اكبر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولكننا ، في نفس الوقت ، لابد ان نشير الى ان تطور

السياحة لا يمكن ان ينفصل عن التطور الاجتماعي المطلوب في المجتمع وعلاقاته وعقليته عموما ، وفي مشاريع الخدمات بشكل عام .. ان اى تطور جذري في هذين الميدانين يسهل مهمة التطور المطلوب في ميدان السياحة بشكل اكيد ، وبدون ذلك فان الحديث عن التطور الحاصل في السياحة يبقى اسير الحديث عن التطور الحاصل في المنشآت السياحية على الاغلب .

× × ×

الباب السادس

القوات المسلحة

يعتبر الجيش بصورة خاصة والقوات المسلحة بصورة عامة من اهم المؤسسات في المجتمع ٠٠ فالجيش هو قوة الوطن الضاربة للدفاع عن سيادته وامنه ، وبدون وجود جيش وطني قوي لا يمكن حماية الاستقلال الوطني وردع المعتدين الغاصبين ٠٠ لذلك فأن اي دولة مستقلة لابد ان تسعى الى بناء جيشها الوطني واعداده اعدادا جيدا ، وتجهيزه بأحدث الاسلحة واقواها كي يتولى مهماته في حماية الوطن والدفاع عنه على افضل وجه ، اما القوات المسلحة الاخرى كالشرطة والامن فانها اداة الدولة الاولى في حفظ الامن والاستقرار في داخل البلاد ، وفي حمايتها من التخريب الداخلي والخارجي ، ومن الطبيعي ان تتوجه الدولة الى بناء اجهزة شرطة وامن قوية ، ومجهزة تجهيزا جيدا لتؤدي واجباتها بصورة حسنة ٠

وقد اتخذ الجيش ، في قطرنا واقطار عربية وبلدان عديدة في العالم الثالث ، اهمية استثنائية ، لما قام به من دور سياسي بارز وحاسم في هذه البلدان ٠ وقد اسهم الجيش في قطرنا في الحياة السياسية اسهاما مباشرا منذ عام ١٩٣٦ ، وكان له شرف تفجير ثورة مايس الوطنية في عام ١٩٤١ ، كما كان له شرف تفجير ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، واسهمت الفصائل العسكرية الثورية اسهاما باسلا وبقيادة حزبها الطليعي ٠٠ حزب البعث العربي الاشتراكي في اسقاط السلطة الدكتاتورية والمنحرفة في ٨ شباط ١٩٦٣ ، وفي

اسقاط السلطة الرجعية المستبدة في ١٧ تموز ١٩٦٨ .

ان اسهام العسكريين في العمل الوطني بمستوياته المختلفة وفي الانقضاض على الانظمة العميلة والمستبدة كان من ابرز الظواهر الايجابية في حركة الثورة العربية . وكان حزب البعث العربي الاشتراكي في مقدمة الحركات السياسية التي عملت على نطاق واسع في صفوف الجيش العربي في اقطار عديدة . لتجنيد العسكريين الثوريين في النضال الشعبي الثوري جنبا الى جنب مع الفصائل الثورية من العمال والفلاحين والطلبة وغيرهم . في سبيل اهداف الوحدة والحرية والاشتراكية .

ان التكوين الاجتماعي لقاعدة الجيش الواسعة من الضباط والجنود الذين ينتمون الى اصول فلاحية وعمالية والى اصول كادحة اخرى وبورجوازية صغيرة في بعض الاحيان .. كما ان تربية الجيش – وبخاصة في قطرنا – على المفاهيم والمشاعر القومية جعلته . من الناحية الموضوعية ، مرتبطا بمصالح الشعب وامانيه القومية . ودفعت الكثير من منتسبيه الى الارتباط بالحركات الوطنية بطريقة او باخرى .. والمساهمة في النضال الوطني والثوري . كما شهدنا في اعوام ١٩٤١و١٩٥٨و١٩٦٣و١٩٦٨ .

غير ان اسهام العناصر العسكرية في العمل السياسي – باشكاله ومضامينه المختلفة – لم يخل من السلبيات بل من الظواهر والممارسات المنحرفة التي الحقت بالنضال الوطني وبمصالح الشعب وامانيه اضرارا فادحة .

فبعد انحراف السلطة القاسمية عن مبادىء ثورة الرابع عشر من تموز واهدافها الوطنية والثورية والديمقراطية، منعت الشعب واحزابه ومنظماته الوطنية من ممارسة الحريات الديمقراطية . وسعت الى بث التفرقة والتناحر بين اطراف الحركة الوطنية . وفرضت دكتاتورية غاشمة ومطلقة على البلاد .. كل ذلك باسم الجيش واعتمادا على سمعته ومكانته الوطنية ، لما اداه من دور في النضال الوطني عموما، وفي تفجير ثورة الرابع عشر من تموز بشكل خاص .

وقد نشأت حينذاك .. وظهرت على المسرح ظهورا سافرا واستبداديا فئة اجتماعية جديدة يمكن تسميتها بـ : « الارستقراطية العسكرية » .. وهي مجموعة الضباط المقربين من السلطة القاسمية والمتنفذين في اجهزتها المختلفة ، الذين ارتكبوا شتى اشكال الاضطهاد والامتهان بحق الشعب ، وحصلوا على اوسع الامتيازات والمنافع ، باساليب الفرض والابتزاز وسواها من الاساليب غير المشروعة .

وكان سلوك هذه الفئة يثير النقمة في صفوف القاعدة الواسعة للجيش التي كانت تدرك ان ما ترتكبه هذه الفئة من اثام عن طريق ابتزاز سمعة الجيش ومكانته الوطنية كان يحسب عليها .

ولكن الى جانب الرأي العام الوطني والثوري في داخل الجيش ، كانت هناك اوساط عديدة تقف من الارستقراطية العسكرية القاسمية موقف المعارضة الشديدة ولكنها ، في الواقع ، لم تكن تختلف عنها من حيث الجوهر ، وكانت تبحث عن فرصتها الخاصة للتسلط على البلاد وارتكاب ذات الممارسات .

وعندما قامت ثورة الثامن من شباط بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي كانت الظروف العامة في البلاد تستدعي اجراء التحالفات مع الاوساط المدنية والعسكرية التي تنتمي الى الصف القومي الواسع .. ومع ان ثورة شباط قد بنيت من الاساس ، وفق مفهوم الثورة الشعبية التي تسهم فيها الطلائع العسكرية المسلحة جنبا الى جنب مع طلائع الشعب المسلحة الاخرى ، وبقيادة الحزب في عملية التغيير الثوري فأن الظروف والملابسات التي احاطت بالثورة لم تتح المجال لتجسيد هذا المفهوم تجسيدا متكاملا ومستمرا بل اتاحت الفرص للعناصر اليمينية والحاقدة على الحزب لتدبير ردة الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ .

وكان نظام الردة التشرينيةنموذجا صارخا لتسلط زمرة من الارستقراطية العسكرية اليمينية على البلاد .. تلك « الارستقراطية » المنقطعة الجذور عن قاعدة الجيش وعن

الشعب وحركته الوطنية ، مما جعلها تستند استنادا يكاد يكون مطلقا على العلائق العشائرية والطائفية والعائلية والشخصية ، ولا تجد من يتعاون معها غير الانتهازيين والمتساقطين من الحركة الوطنية .

وعندما اقدم الحزب على تفجير ثورته في السابع عشر من تموز حاولت بعض زمر « الارستقراطية العسكرية اليمينية » النافذة في العهد العارفي والمشبوهة ان تتسلل الى الثورة بهدف تحويلها الى انقلاب عسكري ، كما اوضح ذلك بيان انتفاضة الثلاثين من تموز الخالد . غير ان حزب الثورة اليقظ حزب البعث العربي الاشتراكي استطاع — كما شرحنا في فصل سابق — ان يقضي على تلك المحاولة الشريرة وان يشق طريق الثورة وفق التصورات والاساليب النابعة من العقيدة والاهداف القومية والاشتراكية والديمقراطية وبتأييد صلب وواسع من جماهير الشعب ومن جيشها الوطني .

وقد واجه الحزب والثورة منذ اليوم الاول للثورة وبصورة ملحة جدا مهمتين اساسيتين ، **الاولى** : تعزيز قيادة الحزب للجيش جنبا الى جنب مع تطهيره من العناصر المشبوهة والمتآمرة والمغامرة ، ونشر مبادىء الحزب والثقافة القومية والاشتراكية العامة بين منتسبيه ، ووضع الاسس والضوابط المبدئية والعسكرية التي تمكنه من تأدية واجباته على اكمل وجه ، وتحصنه ضد الانحرافات والمنزلقات التي ارتكبتها باسمه ، في العهدين القاسمي والعارفي ، زمر « الارستقراطية العسكرية » .. وضمان التحامه الكامل بالحركة الشعبية التي يقودها الحزب ، واسهامه الفعال والصحيح في البناء الثوري ، وفي تأدية المهمات الوطنية والقومية .

والثانية : هي القضاء على اوضاع التخلف والفوضى التي نشأت في الجيش خلال العهود الماضية ، وتنظيمه على اسس علمية حديثة وتطوير اساليب تدريبه وتعبئته وقدراته النضالية والفنية ، وزيادة تشكيلاته وامداده باسلحة ومعدات

قوية وحديثة .. كي يتمكن — وعلى افضل وجه — من تأدية واجباته المقدسة في الحفاظ على وحدة البلاد ودرء العدوان الخارجي ، والاسهام الفعال في المعركة القوميه ضد العدو الامبريالي والصهيوني .

وكما سبق ان تحدثنا في الفصول الماضية فان الظروف الموضوعيةالبالغة التعقيد والخطورة التي رافقت مسيرة الثورة ، وبخاصة في مراحلها الاولى تطلبت انجاز هاتين المهمتين ، وبخاصة الاولى منهما عبر مسيرة طويلة ومعقدة جدا ، تم خلالها موازنة الكثير من الاعتبارات الدقيقه واعتماد شتى الصيغ حتى تمكن الحزب من انجاز القسم الاكبر منها بنسبة عالية من النجاح .

وكما تجرى الاشارة في الباب الخاص بالتحولات الثقافية والاجتماعية فيما يخص معضلة مؤسسات الدولة ، فان اتباع هذا الاسلوب في تنقية الجيش من العناصر المتآمرة والمشبوهة واليمينية وبنائه على اسس ثورية كان مسألة حتمتها الظروف الموضوعية الخاصة بالثورة وبالقطر العراقي وبالمنطقة ، كما حتمتها ، في الوقت نفسه ، ظروف العصر الراهن ومتطلباته .. لذلك فان الحديث عن « حل الجيش القديم » وبناء جيش ثوري جديد ، او التسرع في اجراء تغييرات واسعة النطاق في الجيش يبتعد كثيرا عن التقديرات العلمية والموضوعية ، ولا يعبر عن موقف ثوري جاد كما ينطوي على مجانبة كبيرة لمستلزمات تحقيق الغرض المنشود .

فعندما قامت الثورة كانت حالة « شبه الحرب الاهلية » قائمة في البلاد بسبب الاوضاع في المنطقة الشمالية ، وكان جزء من الجيش العراقي يعسكر في الجبهة الشرقية في الاردن ، وكانت الظروف العربية تلح الحاحا شديدا على زيادة عدده هناك ، حتى بلغ تعداده اكثر من خمسين الفا .

وقبل ان تجتاز الثورة السنة الاولى الغت الحكومة الايرانية معاهدة عام ١٩٣٧ ، وخلقت حالة تهديد عسكري جديد وخطير على حدودنا الشرقية .

وبالاضافة الى هذه الظروف التي تستوجب تصرفا خاصا والاستعانة باكبر قدر ممكن من كادرات الجيش رغم عدم تطابق مواصفات البعض منها وهويتها مع تصورات الثورة ، فان طبيعة الجيوش العصرية وطبيعة اسلحتها واساليبها تختلف اختلافا شاسعا عن طبيعة الجيوش في المرحلة الاولى من هذا القرن ، ابان اندلاع الثورة الروسية واستمرار الثورة الصينية على سبيل المثال ، ففيما كان السلاح الرئيس لتلك الجيوش البندقية ، التي لايتطلب التدرب عليها سوى بضعة ايام ، اصبحت اسلحة الجيوش المعاصرة متنوعة ، كالطائرات والصنف المدرع والمدافع واجهزة الرادار وغيرها من الاسلحة والمعدات المعقدة وذات المستوى التقني العالي لذلك فانها تتطلب سنوات عديدة كي يحسن الضباط والجنود استعمالها ٠

ويجب ان نأخذ بالاعتبار ٠٠ اضافة الى ما ذكرنا ٠٠ حقيقة مهمة واساسية اخرى في هذا الصدد هي صغر رقعة العراق الجغرافية قياسا الى رقعة بلد كالاتحاد السوفيتي او الصين ٠٠ وتحتل هذه المسألة اهمية استثنائية في ظل العصر الراهن ، بما يتميز به من اسلحة متطورة بعيدة المدى ومن وسائل مواصلات سريعة جدا ٠٠ كما تشكل خطورة كبيرة على امن البلاد اذا ما بقي جيشها ضعيفا فترة طويلة من الزمن ٠

لذلك كان اعتماد اسلوب المراحل والنفس الطويل في اعادة بناء الجيش بناء ثوريا متينا هو الطريق الواقعي الوحيد امام الحزب ، وقد حتمته الحقائق والمستلزمات التي اشرنا اليها ، كما ان طبيعة التحالفات التي كانت قائمة في المرحلة الاولى من الثورة ، والتي سبق الحديث عنها كانت من العوامل التي أخرت عملية تطهير الجيش في الاشهر الاولى لقيام الثورة بينما كانت مؤامرات الجيوب المشبوهة والزمر المغامرة في داخل القوات المسلحة من العوامل التي سرعت في هذه العملية ٠ ان هذا الطريق الواقعي والثوري معا الذي اختاره حزب البعث العربي الاشتراكي حقق نجاحا منقطع النظير ، لم تبلغه من قبل تجربة ثورية عربية ٠٠ او أية تجربة مماثلة في العالم الثالث ٠

ان الاسلوب الذي اتبعه الحزب خلال السنوات الماضية في تنقية الجيش من العناصر المشبوهة والمتآمرة والمغامرة ، وبناء تنظيم حزبي طليعي واسع وفعال بين صفوفه قد حقق نجاحا كبيرا ٠٠ وقد ادت منظمة الحزب المختصة بالعمل داخل الجيش تحت اشراف قيادة الحزب دورا طليعيا في انجاز هذه المهمة ٠ وعبر رفاقنا العسكريون عن أعمق واوعى ممارسات الانضباط الحزبي والولاء للحزب ، واشاعوا في الجيش تقاليد الطاعة لقيادة الحزب والثورة وبذلوا نشاطا فكريا وتنظيميا واسعا لدعم منظماتهم الحزبية في داخل الجيش ونشرها فيه على اوسع نطاق ٠٠ فاصبح للحزب اليوم منظمة حزبية طليعية ونشيطة تشكل بالتضافر مع ضباط الجيش وجنوده الوطنيين ذراع الثورة الضاربة وعينها الساهرة على ارض الوطن ومكتسبات الشعب ٠

وفي الجانب الاخر ٠٠ قطع الحزب والثورة اشواطا بعيدة على طريق تنظيم الجيش على اسس علمية حديثة ، وتطورت فيه خلال السنوات الماضية اساليب التدريب ، كما ارتفعت قدراته القتالية وتطورت وسائله الفنية ويمتلك جيشنا ـ الان ـ اسلحة تعد من اقوى الاسلحة العصرية واحدثها ، وفي جميع الصنوف ، كما اتسعت تشكيلاته عن ذي قبل اتساعا كبيرا ٠

ان نسبة التطور في هذا الميدان كانت خلال المرحلة الماضية عالية ٠٠ وان الجهود الحثيثة تبذل باستمرار لاحراز المزيد من التقدم ٠٠ ويمكننا ، اليوم ، ان نفخر بان لنا جيشا وطنيا قويا قادرا على تأدية مهماته ٠

وقد شرع الحزب منذ بداية الثورة ببناء جهاز أمني خاص سمي في حينه « مكتب العلاقات العامة » والذي اصبح يسمى ـ فيما بعد ـ بدائرة « المخابرات العامة » كما سعى الحزب الى احكام السيطرة على جهازي الامن والشرطة ، والى وضع الحزبيين والعناصر الوطنية المستقلة في المراكز الحساسة فيهما ، واعادة تنظيمهما وتربيتهما وفق تصورات الثورة وحاجات المرحلة الجديدة ٠

ان الجهاز الامني الخاص ـ والذي تكون كله من مناضلي

الحزب – كان خلال السنوات الماضية مثال الكفاءة في اداء الواجب والطاعة للقيادة والدقة في تنفيذ المهمات الحزبية الامنية .. على الرغم من ان العاملين في هذا الجهاز لم يكن لهم ، قبل الثورة ، أية خبرة رسمية في ميدان العمل الامني .. فقد تعلم هؤلاء الرفاق فنون هذا العمل من خلال استيعاب بعض جوانب نشاط الحزب قبل تسلمه السلطة ، وعبر التجارب المختلفة الخاطئة والناجحة ، واثبتوا جدارة عالية في كشف المؤامرات الخارجية والداخلية ، وفي قمعها وتصفيتها .. كما لعب هذا الجهاز الدور الحاسم في تصفية شبكات التجسس التي سبق الحديث عنها .

اما جهاز الامن فقد سعى الحزب الى تطعيمه بالعناصر الحزبية والوطنية المستقلة وعلى شتى المستويات .. غير ان هذا الجهاز القديم الواسع والذي مارس عبر العهود الماضية اساليب التسلط والارهاب والابتزاز ضد الحزب والحركات الوطنية الاخرى كان قد تكون تكوينا سيكولوجيا خاصا ، بحيث باتت مهمة اصلاحه واشاعة قيم وممارسات جديدة فيه أمرا في غاية الدقة والتعقيد ، وقد ارتكب هذا الجهاز خلال السنوات الماضية اخطاء فادحة ، اثرت تأثيرا ضارا على سمعة الحزب وعلى سياسته في شتى المجالات . ويجب ان نعترف ان القيادة اخطأت في عدم احكام الرقابة على هذا الجهاز الخطير بالمستوى المطلوب ، وانطلقت من الثقة بالحزبيين العاملين فيه ومن حسن النية تجاههم .. فاساء البعض منهم الى ثقة الحزب بهم الى الحد الذي دفع البعض الى التآمر على الحزب ، كما حدث في مؤامرة ٣٠ حزيران الاجرامية . وقد نبهت هذه المؤامرة الاجرامية الحزب الى خطر اغفال احكام السيطرة على هذا الجهاز ، واجرت القيادة تغييرات واسعة النطاق فيه .

ورغم كل ذلك فان الحزبيين والعناصر الوطنية المستقلة من منتسبيه أدوا ومازالوا ، أدوارا ومهام اساسية في خدمة الحزب وحماية الثورة .

اما جهاز الشرطة فانه كان خلال العهود الماضية من اسوأ الاجهزة الحكومية واكثرها فسادا وتخلفا . وقد حرصت الثورة

على اصلاح هذا الجهاز واشاعة قيم وممارسات جديدة فيه ، كما سعت الى تطعيمه بالعناصر الثورية والشابة .

ومما لا شك فيه ان تقدما ملموسا قد تحقق في هذا الجهاز من حيث طريقة تعامله مع المواطنين وادائه لواجباته في حفظ القانون . غير أن ما تحقق في هذا الميدان مايزال بعيدا عن الطموح وعن متطلبات المرحلة الجديدة .. مرحلة بناء المجتمع الثوري وارساء قواعد الديمقراطية الشعبية . فالامراض المزمنة في هذا الجهاز ما تزال متفشية ، وان كان على نطاق أقل ، مما يتطلب جهودا حثيثة وواسعة النطاق لبنائه على ضوء تصورات الثورة وحاجات المرحلة ومتطلباتها .

وبشكل عام ، فان الاجهزة الثلاثة التي تحدثنا عنها قد تطورت تطورا ملموسا في نواحي التنظيم الحديث ، وفي ما تمتلكه وتستخدمه من وسائل فنية . ويمكننا القول ان الجهاز الامني في قطرنا قد بلغ مستوى جيدا من التقدم والكفاءة والنشاط ، مما جعله قادرا على التصدي لمؤامرات الاعداء وعلى حفظ الامن والاستقرار في البلاد .. اذا ما توفرت المستلزمات الاخرى ، وبخاصة اشراف الحزب المركزي عليه .

ولابد من القول بان اشتراك عناصر من جهاز الامن العام فيمؤامرة ٣٠ حزيران ، على رغم خطورة تصرفها الاجرامي المنحرف وعلى رغم تأكيد الحاجة الاساسية الى تعزيز رقابة الحزب على هذا الجهاز ، يجب ان لا يقودنا الى ردود افعال ضارة ، من شأنها اضعاف الثقة بهذه الاجهزة وتقليل الدعم المعنوي والمادي لها لان ذلك يؤدي الى ان نفقد عينا مهمة من عيون الشعب والثورة في رصد تحركات الاعداء .

× × ×

الباب السابع
التحولات الثقافية والاجتماعية

الفصل الأول

المستلزمات .. والظروف الموروثة

ان التحولات الجذرية - وضمن أفق قومي واشتراكي وديمقراطي في بنية الدولة ، وفي التشريع ، وفي الميادين الاجتماعية والثقافية والاعلامية والتربوية تحتل أهمية مماثلة للتحولات الجذرية ذات الطابع الوطني والديمقراطي والاشتراكي التي سبق الحديث عنها ، وترتبط بها ارتباطا وثيقا . ويفترض ان تواكبها كي تمضي مسيرة التحول باتجاه تحقيق أهداف الثورة في نسق واحد تكمل كل حلقة فيه الأخرى .

وقد ورثت الثورة ، عند قيامها ، جهازا للدولة تشكل في ظل العهود الماضية التي ناضل شعبنا لاسقاطها ابتداء من عهد السيطرة العثمانية ومرورا بعهد الاحتلال البريطاني والعهد الملكي الاقطاعي البورجوازي وعهد قاسم وعارف الدكتاتوريين اليمينيين . وكان هذا الجهاز يشكل بطبيعة تركيبته الاجتماعية ، وذهنيته وممارساته جهازا بيروقراطيا يمينيا ومتخلفا مناقضا للثورة بمضامينها وأهدافها القومية والديمقراطية والاشتراكية أو معوقا لها في أحسن الأحوال .

وكانت التشريعات التي ورثتها الثورة والتي تنظم العلائق الاقتصادية والاجتماعية تعبر عن المصالح الاقتصادية وعن ايديولوجية الطبقات والفئات الاجتماعية السائدة في العهود التي صدرت فيها . لذلك فانها كانت في غالبيتها العظمى

تشريعات رجعية أو يمينية أو اصلاحية في أحسن الاحوال بالنسبة للبعض منها .. كما كان الكثير منها متخلفا وبعيدا عن روح العصر ومتغيراته .

أما الاجهزة والانشطة الثقافية والاعلامية التي ورثتها الثورة ، فقد كانت هي الاخرى ، متخلفة من الناحيتين التقنية والايديولوجية تسودها التيارات الرجعية والبيروقراطية اليمينية والليبرالية وتسيطر عليها الفئات الرجعية واليمينية والانتهازية والمتخلفة . كما كانت أجهزة التعليم بشتى مستوياتها متخلفة وتسود فيها الفوضى وتهيمن عليها الايديولوجيات والمناهج اليمينية والمتخلفة ويعشش فيها ويتحكم بها الرجعيون واليمينيون والانتهازيون .

ان بعض التغييرات التي كانت قد جرت على بنية الدولة وتشريعاتها وعلى المؤسسات والانشطة التربوية والثقافية والاعلامية في السنوات الممتدة بين ١٤ تموز ١٩٥٨ و ١٧ تموز ١٩٦٨ والتي كان البعض منها تقدميا لم تكن منسقة ومرتبطة ببعضها وكانت تشكل جزرا صغيرة متناثرة في بحر معاد .. وغالبا ما تعرضت الى الخرق والالتفاف والافراغ من المضامين التقدمية حتى في ظل الانظمة التي صدرت فيها .

كان على حزب البعث العربي الاشتراكي أن يواجه – في هذه الميادين – مهمات صعبة . ان موازين القوى في المجتمع من ناحية ، والظروف الذاتية والموضوعية الخاصة بالحزب والبلاد والمنطقة والعالم من ناحية أخرى كانت تحتم أسلوبا في اسقاط السلطة ، هو اسلوب الانقضاض السريع والحاسم على قمتها وتسلمها خلال ساعات ، لذلك فان الحزب وجد نفسه ، في ساعات قلائل ، يقف على قمة السلطة . فالثورة ، اذن ، لم تبن جهازها الخاص قبل تسلمها السلطة كما حدث في بعض التجارب الثورية العالمية كالثورة الصينية مثلا . وفي الوقت نفسه كانت الثورة غير قادرة على حل الجهاز القديم برمته والمباشرة ببناء جهاز جديد كما حدث في تجارب عالمية أخرى كالثورة الروسية .

أن موازين القوى الاجتماعية التي حتمت الاسلوب الذي

أشرنا اليه في تسلم السلطة السياسية ، وطبيعة الظروف الخاصة بالقطر العراقي والمنطقة ، وظروف العصر الراهن ، بما يحفل به من أساليب سريعة ومتقدمة ومعقدة في المواصلات والحرب والانتاج والخدمات والاعلام وغيرها من الميادين الحيوية ، تجعل من الدولة جهازا لا يمكن الاستغناء عنه ولو ليوم واحد كما لا يمكن شل حركته على نطاق واسع جدا .. لذلك فان الاتجاه الى حل هذا الجهاز بكل مؤسساته والمباشرة بانشاء جهاز جديد بديل عنه ، أو اجراء تغييرات فورية وواسعة النطاق فيه لابد أن يقود الى فوضى شاملة وأضرار جسيمة .

أن هذه الحقيقة الموضوعية فرضت نفسها على الثورة بثقل كبير .. وعلينا أن نتذكر مجمل الظروف الذاتية والموضوعية التي تم شرحها في الابواب والفصول السابقة والتي حتمت أتباع طريق خاص في معالجة هذه المسألة الخطيرة .

أن حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة ، برغم كل المخاطر التي كانت تحيط بهما من جراء بقاء جهاز الدولة القديم بكل مؤسساته على حاله ، وبرغم ما نتج عن ذلك من معوقات كثيرة على طريق التحولات الثورية ، ومن تشويهات وخروق للاجراءات والقرارات الثورية ، كانا مضطرين الى الابقاء على الهيكل العام لجهاز الدولة والتركيز في الايام الاولى ، وفي المراحل اللاحقة ، على احكام السيطرة على قمة الدولة وعلى مراكزها الرئيسة الحساسة وأن يمضيا عبر عملية طويلة الامد ومضنية ومعقدة ومتدرجة ومتنوعة في اجراء التغييرات المتلاحقة في جهاز الدولة وفي تشريعاتها وفي الانشطة والمؤسسات الاعلامية والثقافية والتربوية ، بما يؤمن الشروط اللازمة لتحقيق التغيير الثوري الجذري طبقا لمبادئهما وأهدافهما القومية والديمقراطية والاشتراكية .

ان انجاز هذه المهمة المعقدة كان يتطلب نشاطا يوميا واسع النطاق وحماسة عالية وروح اقدام جريئة في كل الميادين الايديولوجية والسياسية والادارية والتنظيمية والتقنية .

ويجب أن نعترف أن المرحلة الماضية لم تشهد في هذا الميدان

الحيوي ما كان مؤملا أن ينجز فيه من تحولات برغم الثقل الكبير الذي أولته القيادة لهذه المسألة والتثقيف المستمر بشأنها والامكانات والاجراءات العديدة التي وظفت واتخذت في سبيل انجازها .

ولعل في مقدمة الاسباب التي أخرت التغييرات التي كان يفترض أن تتم في هذا الميدان ، المواقف والممارسات الخاطئة للكثير من الذين تولوا المسؤوليات الاساسية في جهاز الدولة ، والذين كان يفترض فيهم أن يقودوا عملية التحول الثوري فيه قيادة صائبة .

ان بعض الرفاق لم يقدروا الظروف الموضوعية التي سبقت الاشارة اليها حق التقدير فحاولوا حرق المراحل بأسلوب غير علمي ومتسرع مما أدى الى اجهاض بعض محاولات التغيير الجادة التي كان يفترض أن تتم ضمن خطة متدرجة ومدروسة وأعطوا أمثلة غير مشجعة سواء للقيادة أو للجماهير على التغيير السريع في أجهزة الدولة .. كما أن رفاقا اخرين وتحت ستار « الموضوعية » و « التعقل » تصرفوا كبيروقراطيين فاقدين للحماسة الثورية وللافق الثوري « فاستوطنوا » في مؤسسات الدولة شأنهم شأن موظفيها القدامى ولم يبذلوا جهدا حقيقيا وجادا لتطوير أنفسهم تطويرا ثوريا خلاقا وتطوير رفاقهم الاخرين العاملين في الاجهزة وكسب العناصر الوطنية الى صف الحزب والثورة وبث روح الحماسة بينها ، وتشجيعها على العطاء للثورة ، بحيث يمكن للحزب أن يسرع عمليات التغيير الثوري في هذا الميدان ويختصر الكثير من الجهد والوقت لانجاز مهماته فيه وفي الميادين الاخرى .

ولقد كان لفوضى التصرف والمعالجات الطفولية الفوضوية التي حصلت عام ١٩٦٣ الاثر البارز في النفسية الضائعة لقطاعات واسعة من الشعب ، وقد تمكنت الرجعية وحلفاؤها من ابراز هذا الجانب واسدال ستار كثيف على العقلية البيروقراطية اليمينية ابان ثورة رمضان ، ومسؤولياتها في سقوط تلك الثورة ، لأمر ينسجم مع طبيعة تفكيرها وأهدافها الشريرة ، كذلك تمكنت من ان تلعب دورا نفسيا مؤثرا من

خلال انتقاد السلوك الطفولي في الماضي ، وتزيين ما تدعوه ، كذبا ، التصرف (المتزن) و (المتعقل) .

كذلك كان لمستلزمات التصرف المتزن والمتعقل فعلا – لتفويت الفرصة على جيوب الردة والعناصر اليمينية في أجهزة الدولة – دور نفسي انسحب لوقت طويل ، وما زالت بعض اثاره قائمة حتى الوقت الحاضر في معالجات قاصرة ومتخلفة لا تضع في الحسبان أن التصرف لابد أن ينسجم مع مرحلته ، وأن الوقت قد حان لتجاوز الكثير من ظروف وصيغ المرحلة السابقة .

× × ×

الفصل الثاني

مسيرة التحولات

١ ٠ الاعلام والثقافة

كان ميدان الاعلام بالدرجة الاولى ومن ثم ميدان الثقافة بين أول الميادين التي حرص حزب البعث العربي الاشتراكي ، ومنذ اليوم الاول للثورة ، وبخاصة بعد انتفاضة الثلاثين من تموز ، على توجيهها توجيها دقيقا وفق اتجاهات الثورة واهدافها ٠

وبالنظر لدقة هذا الجهاز وصلته اليومية والتفصيلية بسياسة الحزب والدولة على الاصعدة القطرية والعربية والدولية ، وما يطرأ عليها من مواقف ومتغيرات تحتمها الظروف التي مرت بالحزب والثورة من ناحية ، ولصلته المباشرة بالمواطنين على مختلف مصالحهم وثقافاتهم وميولهم وامزجتهم من ناحية اخرى ٠٠ كان هذا الجهاز موضع ملاحظة يومية وتفصيلية في احيان كثيرة من قبل القيادة ومؤسسات الدولة العليا والدنيا اضافة الى ملاحظة الحزب والقوى السياسية في الداخل والخارج والجماهير ٠

وكان ميدان الاعلام بوجه خاص من اكثر الميادين التي شغلت الاهتمام في سبيل البحث عن افضل الصيغ لجعل اجهزته على اطلاع دقيق ومباشر على خطط الحزب العامة

والتفصيلية ، وما يحدث فيها من تطورات ولوضع كل الامكانات المتوفرة بتصرفه كي يؤدي واجبه على احسن وجه٠ وقد بذلت القيادة وبخاصة في السنوات الاخيرة جهودا حثيثة وكثيفة على هذا الطريق حيث اشرفت اشرافا مباشرا على الاجهزة الاعلامية الرئيسية ووضعت تحت تصرفها امكانات جيدة لتسريع تطورها في النواحي الفكرية والبشرية والتقنية وجعلها ، كما يطمح الحزب ، قطاعا طليعيا متقدما ومبدعا في المجتمع وفي عملية التغيير الثوري التي يقودها الحزب ٠٠ واداة نشيطة من ادوات نشر افكار الثورة وبرامجها ٠

وخلال السنوات الماضية تحققت ، بغير شك ، تطوراتمهمة في الاجهزة الاعلامية والثقافية ، غير ان القسط الاكبر من تلك التطورات كان في الجوانب التقنية ٠ اما الجوانب البشرية فيه ، من حيث توفير وتطوير الكادر الثوري والوطني الملتصق بالثورة ، فلم تتطور بالقدر الذي يلبي حاجات الحزب والثورة ومهماتها الواسعة والمتنوعة والمعقدة ٠فاغلب المؤسسات الاعلامية والثقافية ما تزال تفتقر الى الكادر الثوري المتدرج في الاختصاص والمستوى وما تزال تعشش فيها عناصر كثيرة يمينية ومتخلفة وغير مبالية بما يدعو اليه الحزب وما تحققه الثورة من تحولات ومنجزات ٠٠ كما ان العمل الاعلامي والفني والثقافي الخلاق الذي يعبر عن افكار الحزب والثورة ويجسدهما في صورة مشرقة مؤثرة في الجماهير وملهمة لها ، ما يزال اقل من الطموح ٠

ولابد من الاعتراف بان ما تحقق في هذه الاجهزة ، كان اقل بكثير من طموح الحزب والثورة وحاجاتهما ٠٠ والامكانات الفكرية والمادية الواسعة التي وضعت تحت تصرفها ٠

٢ ٠ التربية والتعليم

ان جهاز التربية والتعليم ـ بما ينشره من افكار وثقافات ـ بين صفوف النشء والشبيبة ، وبما يقوم عليه من خطط

وبرامج ، ويحققه من مستوى علمي ، سيلعب دورا حاسما ، وبخاصة في المراحل اللاحقة ، في تحديد الملامح العامة للمجتمع والمديات التي تستطيع الثورة بلوغها افقيا وعموديا في عملية التغيير باتجاه تحقيق اهدافها القومية والاشتراكية والديموقراطية ·

لذلك اولى حزب البعث العربي الاشتراكي هذا الجهاز اهمية كبيرة والح الحاحا شديدا ، على لسان قادته وامام الجماهير على ضرورة اجراء تغييرات جذريه فيه ، بتصفية مايعشش فيه من ذوي الاتجاهات الرجعية والبورجوازية وغيرها ابتداء من رياض الاطفال حتى اعلى مراحل التعليم الجامعي، الرسمي وعلى ضرورة اعداد كتب وبرامج مدرسية جديدة تنبع من مبادىء الحزب والثورة القومية والاشتراكية ، ورسم خطط وبرامج في هذا الميدان تتفق مع خطة التنمية وحاجات البلاد في المرحلة الراهنة والمراحل القادمة ·

وقد بذلت في هذا الميدان جهود ·· ووضعت تحت تصرفه امكانات كبيرة وتحقق في السنوات الماضية تقدم ملموس في نشر التعليم على نطاق واسع في انحاء القطر وتخفيف ازمة الابنية المدرسية وتوفير الكتب والمعدات اللازمة للتعليم ·· وحدث بعض التقدم في انشاء وتطوير المعاهد التقنية وزاد عدد الجامعات واتسعت القائمة منها وغير ذلك من التطورات الايجابية ·

غير أن النسب الكبرى في اغلب هذه التطورات كانت في الجانب التقني والافقي ·· اما في الجوانب الفكرية والبشرية فأن ما تحقق من تقدم كان ضئيلا قياسا الى طموح الحزب والثورة وما بذل في هذا الميدان من جهد ، وما وضع تحت تصرفه من امكانات · كذلك كان شأن المناهج والتطور المطلوب تحقيقه فيها ·

ان المناهج المدرسية على اختلاف مستوياتها وبرغم التغييرات والتحويرات التي اجريت على البعض منها ، ما تزال بعيدة عن التعبير عن مبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة القومية والاشتراكية ، فهي ما زالت

لتنشر بين النشء الجديد والشبيبة الثقافات والمفاهيم البورجوازية والليبرالية واليمينية والمتخلفة ·· كما ان الجامعات برغم ما حصل فيها من تغيرات وتطورات ما تزال تعج بالتيارات الليبرالية واليمينية والمتخلفة ·· وهي ابعد ما تكون عن صيغة (جامعات الثورة) التي يفترض فيها ان تحتل دورها في بناء المجتمع الجديد ·

وما تزال ضرورة تغيير برامج التعليم القديمة والعناية بالتعليم التقني تلح الحاحا شديدا ويؤثر عدم توفرها تأثيرا ضارا على خطط التنمية ، وعلى سير شؤون الانتاج والخدمات في البلاد · وبرغم ما قطع من اشواط وما اتخذ من اجراءات على طريق تلبيتها فان ما تحقق مايزال قليلا جدا بالنسبة الى ما هو مطلوب ·· فالمدارس والجامعات ما تزال تخرج سنويا عشرات الالوف من الطلبة الذين لا يمكن الافادة من ثقافتهم ومؤهلاتهم فائدة ملموسة في المشاريع الصناعية والزراعية ومشاريع الخدمات المتسعة ·· وتضطر الدولة الى توفير الاعمال لهم في مؤسساتها الاخرى ، التي تطفح بالموظفين الفائضين عن الحاجة ، والتي تعاني من مساوىء البطالة المقنعة ·

ويمكننا القول ان الثورة لم تبن بعد جهازها الخاص بالتربية والتعليم ·· ذلك الجهاز الذي يربي اجيالا مشبعة بالمبادىء القومية والاشتراكية ، وقادرة على اجراء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي يطمح اليها الحزب ، وتنسجم مع مهماته القومية والديمقراطية والاشتراكية ·

٣ · التشريع

ان القوانين هي الانعكاس للافكار والمصالح الاقتصادية السائدة في المجتمع ·· وقد صيغت القوانين التي ورثتها الثورة ، وكما اشرنا في مقدمة هذا الباب في ظل العهود الاستبدادية والرجعية الماضية وعبرت عن مصالح الطبقات المستغلة الحاكمة فيها ، وعن ايديولوجياتها الرجعية والمتخلفة · وقد ناضل حزب البعث العربي الاشتراكي نضالا

ثوريا شاملا ضد تلك العهود بكل ما مثلته من طبقات حاكمة ومصالح وافكار . لذلك فان الموقف الطبيعي – بعد ان تسلم الحزب السلطة السياسية ، واقام نظاما ثوريا يعبر عن مصالح الطبقات الكادحة ويستند الى نظرية قومية واشتراكية وديمقراطية – هو ان يعيد الحزب النظر في جميع القوانين والتشريعات الموروثة فيغير ما يتطلب التغيير ، ويصلح ما يتطلب الاصلاح ، ويلغي ما يستوجب الالغاء .

وقد اصطدم الحزب بمعضلة القوانين والتشريعات السائدة منذ اليوم الاول لتسلمه السلطة .. ووجدت الثورة نفسها عاجزة عن قيادة البلاد مع بقاء تلك القوانين والتشريعات ، لذلك اتخذ مجلس قيادة الثورة صفة الهيئة التشريعية العليا واتخذت قراراته قوة القانون وفاعليته . وبهذا الاجراء الحاسم استطاعت الثورة ان تحل جانبا مهما من هذه المعضلة وان تسير في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي . غير ان هذا الاجراء على اهميته الحاسمة لا يكفي لمواجهة هذه المشكلة ما دامت معظم القوانين الموروثة سائدة .

ان استمرار القوانين والتشريعات السابقة ، يخلق الان ، حالة عدم توازن واتساق في داخل المجتمع .. فبينما تعبر الثورة وقراراتها واجراءاتها عن مصالح الطبقات الكادحة وعن ايديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي القومية والاشتراكية والديمقراطية ، ما تزال القوانين السائدة تنظم العلائق الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع وفق افكار ومصالح الطبقات والفئات التي ناضل الحزب والشعب ضدها واطاحت بها الثورة .

وقد اضطرت قيادة الحزب والثورة ، خلال المرحلة الماضية الى قيادة عملية تغيير بعض التشريعات القائمة بصورة مباشرة ، ومن خلال مكاتب ولجان عليا شكلتها لهذا الغرض .. وصدرت بالفعل قوانين جديدة ذات اهمية بالغة سبقت الاشارة الى اثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كقوانين الاصلاح الزراعي والعمل وغيرها .. غير ان البنية

التشريعية في الجوانب التي لم تبادر قيادة الحزب والثورة الى تغييرها بصورة مباشرة بقيت على ماكانت عليه .. كما بقيت اغلب الاجهزة العدلية على اوضاعها المتخلفة التي ورثتها الثورة .

ان بقاء التشريعات التي أصدرتها الطبقات والفئات المستغلة والمتخلفة امر يتناقض تناقضا صارخا مع متطلبات التغيير الثوري الذي يقوده الحزب ومع تصوراته القومية والاشتراكية والديمقراطية في بناء المجتمع الجديد .

ان المرحلة الراهنة – وبضوء التطور النوعي الذي احرزته الثورة في كافة الميادين – تستدعي اجراء تطور حاسم ، واعادة النظر في القوانين العراقية عموما ، بما ينسجم ومستلزمات الثورة ضمن مرحلتها الراهنة وتطورها اللاحق ، وكذلك مع القرارات والتشريعات التي صدرت عن مجلس قيادة الثورة ، في كافة المجالات الاقتصادية والادارية والسياسية والاجتماعية .

وهناك مسألة لابد من التأكيد عليها ، وهي ان نقدنا للتشريعات القائمة وتقييمنا لها كتشريعات متخلفة او مناقضة لاهداف الثورة لا يعني خرقها في العمل اليومي لاجهزة الدولة .. بل ان ادراكنا لطبيعة هذه القوانين يدفعنا الى العمل الحثيث والمنظم والمستند الى الاساليب العملية لتغييرها – من خلال السلطة الثورية ومؤسساتها المختصة – وبالشكل الذي ينسجم مع التطور الحاصل في مسيرة الثورة والعلائق الاجتماعية الجديدة التي خلقتها .. ومع اهداف الثورة الستراتيجية .

٤ . المرأة

ان هدف تحرير المرأة العربية من القيود الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية البالية ، وتوفير كل الظروف اللازمة لاسهامها الكامل والفعال في المجتمع العربي .. وفي النهضة العربية التي يدعو اليها حزب البعث العربي الاشتراكي .. يقف في مقدمة الاهداف التي دعا اليها الحزب وعمل لتحقيقها .

ان مشكلة تخلف المرأة العربية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا هي الان من اخطر معوقات النهضة العربية المعاصرة · فهي تلقي بظلها الثقيل على اغلب جوانب وانشطة الحياة في المجتمع العربي ، وتضر ، اضرارا مباشرا ، بمسائل اساسية كتربية النشء ، وبناء المجتمع الجديد ، واطلاق طاقات الانسان العربي الخلاقة · فمع بقاء المرأة العربية في اوضاعها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المتخلفة الراهنة واستمرار عدم مساواتها بالرجل مساواة حقيقية ، من النواحي النظرية والعملية وفي الجانب الحقوقي ، لا يمكن اجراء تغييرات جذرية حقيقية وشاملة في المجتمع العربي باتجاه تحقيق اهداف الوحدة والحرية والاشتراكية ·

لذلك تترتب على عاتق حزب البعث العربي الاشتراكي – اليوم ، وهو يقود المجتمع الثوري في القطر العراقي – مهمات توفير التعليم على نطاق واسع للمرأة ، وتوفير فرص العمل لها ، ومساواتها بالرجل في النواحي القانونية وتقع على عاتق الحزب بمنظماته ومناضليه مهمة فضح الاتجاهات والافكار الرجعية والمتخلفة التي تحط من قدر المرأة وتنظر الى وجودها الانساني من زاوية واحدة ، والنضال ضد تلك الاتجاهات والافكار واجتثاثها من المجتمع · فهي تتنافى مع تقاليدنا العربية والاسلامية العريقة وقد تسربت الى مجتمعنا من الاقوام الغريبة التي سيطرت عليه ، واشاعت فيه الاتجاهات والممارسات الضارة والمنحرفة ·· كما ان هذه الاتجاهات والافكار تتناقض تناقضا صارخا مع مبادىء الحزب الثورية والاشتراكية ومع حاجات العصر الراهن وافكاره النيرة ·

ان المرأة لن تحررها الجمعيات النسوية على اهمية ما تؤديه هذه الجمعيات من ادوار ·· انها تتحرر من خلال تحرير المجتمع كله سياسيا واقتصاديا ·· وتتقدم بتقدمه الثقافي والاجتماعي · ولما كان حزب البعث العربي الاشتراكي هو قائد التغيير الاجتماعي في كل الانشطة والميادين

فانه هو الذي يتحمل المسؤولية الاولى والطليعية في تحرير المرأة ·

٥ · محو الامية

تعتبر الامية المتفشية بين اوساط واسعة جدا من المواطنين وبخاصة في الريف من اكبر واخطر معوقات التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد · ولا يمكن رفع مستوى الجماهير في هذه الميادين وبناء مجتمع متقدم وثوري قادر على مواجهة مشكلات العصر ومتطلباته المعقدة ·· كما لا يمكن لقطرنا ان يؤدي دوره الثوري الطليعي في تحرير الامة العربية وبناء دولتها الاشتراكية الموحدة مع بقاء هذه النسبة العالية من الامية بين صفوف شعبنا ·

لذلك فان النضال لمحو الامية وباسرع وقت ممكن يعتبر من اهم ميادين نضالنا ونشاطنا وعلى النجاح فيه يتقرر الكثير من المسائل الحيوية السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية في هذا القطر الذي يتحمل فيه حزب البعث العربي الاشتراكي شرف ومسؤولية قيادة التحولات الثورية ·

وقد بذلت في ظل الثورة جهود حثيثة من جانب الحزب والدولة والمنظمات الشعبية في سبيل تعليم المواطنين الاميين والتقليص ما امكن من رقعة الامية المتفشية في البلاد ·

وقد تم فتح مراكز عديدة لمحو الامية من قبل وزارة التربية ومؤسسات الدولة الاخرى ، ومن قبل النقابات والمنظمات الشعبية في المدن والارياف وفي مقرات المنظمات الشعبية والمؤسسات الحكومية · واصدرت الدولة قرارات تحث على تعليم منتسبيها من الاميين القراءة والكتابة واعتبار ذلك شرطا للوظيفة ، كما لعبت القوات المسلحة وفي مقدمتها الجيش دورا مهما في هذا الشأن ·

غير ان مسألة محو الامية برغم كل ما اشرنا اليه من جهود جيدة ما تزال في بداياتها الاولى ، ولم تتخذ حتى الان طابع الحملة الوطنية الشاملة التي بدونها لا يمكن القضاء على الامية قضاء مبرما ·

فبالنسبة لهذه المسألة الخطيرة يجب ان نلتفت الى جانب مهم جدا هو ان المجتمع بسبب عدم تطبيق الزامية التعليم الابتدائي حتى الان ، يفرز في كل سنة اعدادا جديدة من المواطنين المحرومين من التعليم .. وعلينا ان نعرف بدقة نسبة ما نحققه من تقدم في محو الامية بالوسائل المشار اليها قياسا الى نسبة هذه الافواج الجديدة من الاميين .. فاذا كانت نسبة ما يتحقق من محو للامية اقل من نسبة هذه الافواج الجديدة فمعنى ذلك اننا لم نحقق تقدما في « محو » الامية وانما نبذل الجهود « لتقليصها » والحد من انتشارها والفرق بين التقديرين جوهري .

واذا كان الامر كذلك وهو كذلك فعلا ، فان علينا ان نعيد النظر بصورة جذرية في الوسائل المتبعة حاليا في هذا الميدان .

وعلى اي حال فان تجارب الشعوب قد اكدت حقيقة ملموسة وهي ان الاساليب الكلاسيكية في محو الامية لا يمكن ان تحل هذه المسألة حلا جذريا ولابد من القيام بحملة وطنية شاملة يقودها الحزب وتشترك فيها المنظمات الشعبية الكبرى ومؤسسات الدولة المختصة للقضاء على الامية قضاء مبرما وخلال برنامج زمني محدد .

٦ـ الشباب

ان قضية تنظيم الشباب ليست مسألة تنظيم قطاعي يمارس فيه الشبيبة الفعاليات الرياضية والفنية وغيرها .. وهي ليست مسألة انشاء نواد ومؤسسات لهذا الغرض . انها مسألة كبرى من مسائل الثورة القومية والاشتراكية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي .. وهي تتصل اتصالا جوهريا وعلى نطاق واسع باعداد المجتمع اعدادا قوميا وتقدميا لاجراء التحولات الثورية العميقة فيه ولمواجهة التحديات المصيرية .. تحديات الغزو الامبريالي والصهيوني .

ويتحمل حزب البعث العربي الاشتراكي المسؤولية الاولى والطليعية في قيادة الشبيبة وتربيتهم على اسس المبادىء

والاهداف القومية والاشتراكية والديمقراطية وبث روح الايمان والحماسة بين صفوفهم للمشاركة الواسعة والفعالة في بناء الوطن وفي الدفاع عنه ضد المعتدين . وان التقصير في هذه المهمة الكبرى يؤدي الى التعثر في اجراء التحولات الثورية في المجتمع او حصر مدياتها في حدود ضيقة كما يؤدي الى التأخر في بناء الوطن وتطوره والى اضعاف قدرة الامة على مجابهة تحديات العدوان الامبريالي والصهيوني مجابهة قوية شاملة .

كما ان الشباب هو المعين الدائم الذي يرفد الحزب بالطاقات النضالية الجديدة .. والحزب الثوري الطليعي حقا هو الحزب القادر دوما على الانتشار بين صفوف الشبيبة والهامها وقيادتها .

واليوم .. علينا ان نعترف بان مسألة تنظيم الشبيبة وتربيتها قد أهملت لفترة طويلة نسبيا خلال المرحلة الماضية على الرغم من وعي الحزب لاهميتها والحاحه عليها في ادبياته .. فقد اقتصر النشاط خلال عدة سنوات على المؤسسات الحكومية والنوادي وفي اطار الفعاليات الرياضية وبعض الفعاليات الاخرى . ولم تقم منظمة الشباب الا في وقت متأخر .. وهي ما تزال الان في طور النشوء ولم تضم بعد سوى نسبة ضئيلة من شبيبة القطر ولم توفر لها بعد الكوادر والامكانات بالقدر المطلوب في هذا القطاع الكبير الاهمية .. وما تزال النسبة الكبرى من شبيبة البلاد نهبا للتيارات الفكرية والممارسات الاخلاقية البعيدة عن الروح القومية والاشتراكية وعن متطلبات التغيير الثوري ومجابهة التحديات القومية .

صحيح أن جهودا مهمة بذلت على طريق زيادة عدد نوادي الشباب وغيرها من المرافق وعلى تطويرها .. وأن امكانات كبيرة نسبيا قد وظفت في هذا الميدان .. وأن دور الشبيبة سواء من خلال المؤسسات الحكومية أو من خلال الاتحاد الناشىء قد بات ملموسا .. الا أن ما تحقق في هذا الميدان ما يزال قليلا بالقياس الى الطموح والى المهمات والتحديات الوطنية والقومية .. فمسألة تربية الشبيبة وتنظيمها وقيادتها باتجاه الثورة القومية والاشتراكية ما تزال

٧ ـ القيم والممارسات الجديدة في المجتمع الثوري

تفشت في مجتمعنا عبر عهود الاستعمار والرجعية والاستبداد قيم وممارسات ضارة ومتخلفة كثيرة ·· كضعف الشعور بالمواطنة والمسؤولية ، والسلبية تجاه العمل الاجتماعي وغيرها · وقد اكتشف حزب البعث العربي الاشتراكي هذه الظواهر منذ بداية نشوئه ونبه الى خطرها على حاضر الامة ومستقبلها ودعا الى استئصالها ونشر قيم وممارسات نضالية قومية ، ونسب تلك الظواهر الى أوضاع التسلط الاستعماري الذي امتد قرونا عديدة والى طبيعة الانظمة الرجعية والاستبدادية المعزولة عن الشعب والمعادية لمصالحه وأمانيه ·

وقد ناضل حزب البعث العربي الاشتراكي بالقول والعمل لنشر وتعميق القيم الوطنية والقومية وتقاليد وممارسات الشجاعة والتضحية ونكران الذات ، وكانت تلك القيم والممارسات الاساس الروحي والسلوكي لنضاله الطويل ·· ولقدرته على تحريك الجماهير للنضال والثورة ·

وعندما يقود حزب البعث العربي الاشتراكي الثورة ويتحمل شرف ومسؤولية قيادة المجتمع فان من أبرز مهماته ان يناضل ـ ومن خلال صعيد جديد ـ لنشر هذه القيم وتعميمها في حياة المجتمع واستئصال كل القيم والممارسات الضارة السائدة قبل الثورة ·

وتعتبر هذه المهمة من أصعب المهمات وأكثرها تعقيدا وهي تتطلب زمنا يمتد طيلة جيل بأكمله كي تنجز على نطاق شامل وعميق ·· وترتبط ارتباطا وثيقا بمجمل مسيرة الثورة وما تحققه من انتصارات وطنية وقومية وما تحققه من منجزات ديمقراطية واقتصادية واجتماعية ·· كما تتأثر تأثرا عميقا بالدور الطليعي الذي يؤديه حزب البعث العربي الاشتراكي في المجتمع وبالمثل الصالح الذي تقدمه قياداته وأجهزته ومنظماته ·· وهي ذات صلة مباشرة بمسائل التربية والاعلام وتربية الشبيبة وغيرها من المسائل التي تواجهها الثورة وتحققها ··

ومع ذلك فان الحزب مطالب ، ومنذ المرحلة الاولى لتسلمه السلطة ، بالمباشرة في تحقيق هذه المهمة وبذل كل ما تتطلبه من جهود فكرية وعملية ·

ولعل في مقدمة القيم والممارسات التي حرص الحزب بعد الثورة على نشرها وتعميمها ، تعميق الشعور بالارتباط الوطني والواجب القومي ازاء ما يهدد الامة من مخاطر وتحديات وتعميق قيمة أساسية وضرورية جدا في مرحلة بناء المجتمع الجديد ، تلك هي قيمة حب العمل الجماعي والمشاركة الطوعية والحماسية فيه ·

وكان ميدان العمل الشعبي من أهم الميادين التي سعى حزب البعث العربي الاشتراكي من خلالها الى نشر هذه القيمة ومنذ وقت مبكر بعد الثورة · فاقدمت قيادة الحزب ومنظماته وجماهيره على تنظيم حملات عمل شعبي واسعة تركز اغلبها لانجاز مشاريع زراعية ومشاريع خدمات تعطي نتائج مباشرة لصالح الجماهير ·

وقد واجهت المحاولات الاولى انتقادات واسعة النطاق من جانب الاوساط الرجعية والحاقدة وبعض الاوساط البيروقراطية · غير أن التجربة ، وبخاصة بعد مشاركة قيادات الحزب ، وما بذل فيها من حماسة من قبل المنظمات الشعبية والجماهير شقت طريقها وأعطت آثارا ايجابية ولقيت التقدير ·· وخلال الاعوام الماضية اكتسب الحزب والمنظمات الشعبية والمؤسسات المشاركة في هذا الميدان خبرة جيدة في جوانب العمل الشعبي كافة ، وأمكن تلافي الكثير من الاخطاء والنواقص التي كانت تستغل لانتقاده · وكانت اخر تجارب العمل الشعبي التي تمت خلال عام ١٩٧٣ ·· وهي تجربة المعسكر الصيفي في « أبو منيصير » من أنجح التجارب في التنظيم وتنوع المشاركة والاثار الاقتصادية الناجمة عنها · ان مشاركة الطلبة والمعلمين وخلال العطلة الصيفية في شق المبازل في أبو منيصير ، أعطت التجربة ، اضافة الى أهميتها الروحية والتربوية ، بعدا اقتصاديا صحيحا ·

واهتم حزب البعث العربي الاشتراكي خلال المرحلة

الماضية أيضا بميدان اخر مهم جدا .. ذلك هو التدريب العسكري للشبيبة والجماهير . ومع أن هذه العملية تمت في نطاق ضيق نسبيا لاسباب عديدة ، فقد ادت من الناحية العملية الى تدريب الالوف من الشبيبة والفلاحين على فنون القتال المختلفة مما خلق جيشا احتياطيا للجيش الوطني يمكن استخدامه في شرف الدفاع عن أرض الوطن ، وخلق قوة ذات اهمية حاسمة في الدفاع عن الثورة ودرء المؤامرات عنها .

كما كان للتدريب العسكري أهميته في اشاعة قيم وممارسات الشجاعة والاقدام والوطنية الا أن ذلك مع أهميته ، لم يبلغ - حتى الان - الحد الادنى من الطموح المطلوب ، مما يستوجب الاسراع والاهتمام المتزايد في رعاية هذه التجربة وتطويرها .

ان ما تحقق في ميدان العمل الشعبي والتدريب العسكري وفي الميادين الاخرى ، كالتربية والاعلام والتوعية الجماهيرية المباشرة من قبل القيادة وحرصها المباشر على تشجيع المبادرات الفردية للمواطنين التي تعبر عن القيم والممارسات الجديدة .. لهو أمر مهم .. غير أنه ما يزال قليلا نسبيا .. فما تزال قطاعات واسعة جدا من شعبنا واقعة تحت تأثير القيم والممارسات الضارة التي كانت سائدة قبل مرحلة الثورة . وتنتظرنا ، في المرحلة القادمة جهود واسعة وشاقة لاستئصال تلك القيم والممارسات وغرس القيم والممارسات الجديدة . ولابد من التأكيد على العلاقة الوثيقة بين التقدم الذي نحرزه في هذا الميدان والميادين الاخرى . ان كل خطوة نقطعها على طريق غرس القيم والممارسات الجديدة في المجتمع تمنحنا امكانات معنوية ومادية أكبر للسير قدما على طريق تحقيق المهمات الوطنية والقومية والاجتماعية الاخرى . كما ان التقدم الذي نحققه في تأدية هذه المهمات يزيل من امامنا الكثير من المعوقات ويسهل مهمة غرس القيم والممارسات الجديدة . ولعل تجربة معركة التأميم خير دليل على ذلك . فالحماسة الوطنية التي الهبها حزب البعث العربي الاشتراكي للنضال ضد الاحتكارات كانت عاملا اضافيا من عوامل تشجيعه في الاقدام على خطوة التأميم . وبعد الاقدام على

خطوة التأميم اتسعت الحماسه الوطنيه وتعمقت وكانت الاساس الروحي لتوفير بعض مستلزمات الصمود والنجاح في المعركه . وعندما أحرز النجاح التام في المعركه في ١ ادار ١٩٧٣ و وفت قيادة الحزب والثورة بوعودها كاملة فيما يختص بأعادة المبالغ المستقطعة من المواطنين وتحقيق خطوات على طريق تحسين المستوى المعاشي للجماهير ، أشاع ذلك أجواء جديدة بين المواطنين هي أجواء الثقة بالثورة .. مما يشكل أساسا يمكن الركون اليه في خوض معارك وطنية أخرى .

× × ×

الباب الثامن

المهمات القومية

الفصل الاول

المهمات الوطنية والمهمات القوميـــة

ان حزب البعث العربي الاشتراكي هو حزب الثورة العربية ·· يناضل ، حيثما يوجد ، في اطارها ولتحقيق اهدافها ، وهو حزب عربي واحد تقوده قيادة واحدة هي القيادة القومية ·· وان تقسيمه الى منظمات قطرية تعمل في الاطار الجغرافـــي والسياسي لكل قطر امر حتمته ظروف التجزئة ومتطلبـــات النضال الثوري العملية ·· وهي حالة طارئة ستزول مع زوال التجزئة ·

وحيثما يكن الحزب ، وسواء كان يناضل نضالا سلبيا او في قيادة السلطة في قطر ما فان الغاية الاساسية من وجوده ونشاطه هي قيادة الثورة العربية وتحقيق اهدافها التاريخيـــة في الوحدة والحرية والاشتراكية ·

ان الثورة العربية ·· وبحكم ظروف التجزئة القائمة ـ وهي ظروف قوية سياسيا واقتصاديا ونفسيا لاسباب عديـدة وبحكم الخصائص الذاتية للحزب بصورة خاصة ولحركة الثورة العربية بصورة عامة ولظروف وعوامل عديدة اخرى ـ سلكت سبيلا متميزا هو العمل ضمن الاطارات السياسية والجغرافية للاقطار العربية بهدف ازالة العوائق القطرية وانضاج شـروط الوحدة بينها على طريق اقامة الدولة العربية الواحدة ·· ولم تنتهج السبيل الاخر ·· سبيل الانتفاضة في رقعة ما مـــن

الوطن ، ورفض الاطار السياسي والجغرافي القائم منذ البداية والاستمرار في الانتشار لحين تحقيق مهمات التحرر والوحدة الكاملة ، ومن الواضح تماما ان لكل من السبيلين اساليبه واشتراطاته ونتائجه القريبة وان كانا ، في تقدير حزب البعث العربي الاشتراكي ، يلتقيان ، في النهاية ، عند نتائج واحدة هي اقامة الدولة العربية الواحدة الديمقراطية والاشتراكية .

واستنادا الى ذلك .. فان الاساس النظري والعملي لقيام الحزب بالثورة في قطر ما وتسلمه السلطة السياسية فيه هو بناء قاعدة للنضال القومي ، وفي اطار الدولة القطرية مرحليا ، مهمتها التأثير في المحيط القومي وفق مبادىء الحزب واهدافه وتوظيف امكاناتها المادية والمعنوية وتحت قيادة الحزب ومن خلال الوحدة الفكرية والتنظيمية ووحدة البرنامج السياسي العام لمنظماته في الاقطار الاخرى ولجميع قوى وفصائل حركة الثورة العربية في سبيل تحقيق اهداف الثورة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

وعلى هذا الاساس فان المهمات التي تواجهها الثورة التي يفجرها حزب البعث العربي الاشتراكي ويقودها في قطر ما هي ذات وجهين . **الاول** ، ويغلب عليه الطابع المباشر ضمن الاطار الجغرافي والسياسي لذلك القطر لانجاز مهمات « وطنية » لا يمكن دون انجازها تحويل ذلك القطر الى قاعدة ثورية حقيقية للنضال القومي . **والثاني** ، ويغلب عليه طابع العمل المباشر لتأدية المهمات « القومية » التي اشرنا اليها .

وعلى الرغم من الاختلاف الشكلي بين هذين الوجهين وما قد يبرز من تفاوت في الزمن بين الواحد منهما والاخر فانهما متصلان ومتداخلان ومتفاعلان بصورة جدلية حية .. ويصبان في مجرى واحد .. هو الثورة القومية ، وان الحزب هو الدماغ المنظم لعملية الاتصال والتداخل والتفاعل بين هذين الوجهين والعين الساهرة على حمايتها من أي خلل .

ان قيادة الحزب لقاعدة ثورية للنضال القومي في قطر ما تتطلب الحفاظ عليها والاستبسال في الدفاع عنها بالقول والفعل لان سقوطها تراجع معنوي ومبادي كبير وخطير لحركة الثورة

العربية كلها ، كما تتطلب ان يضع الحزب وكل الثوريين العرب كل ما يمكن من طاقاتهم الفكرية والتنظيمية والسياسية وغيرها من الطاقات في هذه القاعدة وان يتفاعلوا معها تفاعلا عميقا وشاملا لتمكينها من اجتياز مصاعبها الذاتية ، وبخاصة في المراحل الاولى ، وتأدية ما تواجهه ، على الصعيد الوطني ، من مهمات ملحة ومن مخاطر آنية في سبيل اختزال الزمن على طريق تكاملها كقاعدة ثورية امينة وصلبة وطليقة اليد لحركة الثورة العربية . كما ان هذه القاعدة يجب ان تتصرف ، وفقا لامكاناتها الذاتية والظروف المحيطة بها ، ومنذ اليوم الاول لقيامها كثورة قومية في طبيعتها ونتائجها ، وان تضاعف من اسهامها في النضال القومي كلما توفرت لها الشروط والامكانات وان تدرك بعمق ان ما تنجزه من مهمات على الصعيد القومي يسهل عملية انجاز مهماتها على الصعيد الوطني ويمنح تلك المهمات ابعادا ثورية عميقة وشاملة .. مثلما تسهل تأديتها لمهماتها الوطنية عملية انجاز مهماتها القومية وتؤدي الى تعميق خبرتها وزيادة قدرتها واطلاق يدها حرة لتأدية تلك المهمات .

ان من الخطأ وضع حدود جامدة بين المهمات « الوطنية » والمهمات « القومية » ، كما لا يجوز وضع أولويات نظرية مجردة لهذه على تلك . ان المهمات « الوطنية » هي جزء أساسي من المهمات « القومية » تتصل بها وتتداخل وتتفاعل بصورة جدلية حية ، وتشكل تأدية المهمات « الوطنية » في اطار مرحلة ما ، وبخاصة في المرحلة الاولى من التغيير الثوري جسرا الى تأدية المهمات « القومية » ، وان اية أولويات توضع لهذه على تلك يجب ان تحكمها التقديرات الثورية الواقعية الدقيقة للظروف والمهمات والمخاطر والتحديات الماثلة .

ان تغليب « الوطني » على « القومي » او « القومي » على « الوطني » هو خطأ فادح ، وقد يقود الى الانزلاق في مهاوي القطرية في جانب او الى مهاوي الطفولية والمغامرة في جانب اخر .. وعلى الحزب ان يكون يقظا وواعيا لمسيرة تأدية المهمات الوطنية والقومية وتأمين العلاقة الصحيحة بينهما في كل ظرف .

ان الجزء الاكبر من المهمات التي واجهها حزب البعث العربي الاشتراكي على الصعيد الداخلي بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ كتثبيت السلطة الثورية وقيادة الحزب لها وتعزيز الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي وبخاصة تأميم عمليات شركة نفط العراق وحصص اميركا وهولندا وكولبنكيان في شركة نفط البصرة وتحقيق التحولات الديمقراطية وفي مقدمتها الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية واقامة الجبهة التقدمية والتحولات الاشتراكية والاجتماعية وبناء الجيش الثوري القوي .. هي مهمات متصلة ومتداخلة ومتفاعلة مع المهمات القومية .. وكان كل تقدم يحققه حزب البعث العربي الاشتراكي على طريق تأدية هذه المهمات يزيد من قدرة الثورة على التأثير في المحيط القومي كما يزيد من خبرتها ويطلق يدها اكثر على طريق تأدية المهمات القومية المباشرة ·

ان الاشواط التي قطعت على طريق تأدية هذه المهمات قد وطدت القاعدة الثورية في القطر العراقي وجعلتها مركز اشعاع ثوري قومي في المنطقة ومركز استقطاب لكثير من قوى التحرر والتقدم العربية ووفرت لها الكثير من الامكانات المادية والمعنوية لتأدية المهمات القومية المباشرة ·

غير اننا يجب ان نلتفت الى مسألتين مهمتين · الاولى : هي ان حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة ماينزالان يواجهان عددا من المهام « الوطنية » التي يتحتم عليهما انجازها .. والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة الحزب والثورة في هذا القطر على تأدية مهماتهما على الصعيد القومي · والمسألة الثانية : هي ان كل ما تحقق من نجاح بقيادة الحزب في اطار القطر العراقي خلال السنوات الخمس والنصف الماضية يبقى بالنسبة لتصورنا لمهمات الثورة العربية ومسؤولياتها ، بداية طريق .. فالعراق لا يشكل سوى رقعة صغيرة من الوطن الذي نناضل لتحريره وتوحيده وبناء الاشتراكية فيه ·

الفصل الثاني

القضية الفلسطينية

اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي القضية الفلسطينية ، منذ تأسيسه وعبر مراحل نضاله المختلفة ، قضية مركزية في النضال العربي ، ترتبط ارتباطا كليا ، وعلى اعمق واخطر مستوى بنضال الامة العربية في سبيل التحرر والوحدة وبناء الاشتراكية ·

وقد كانت القضية الفلسطينية ، ومنذ تصاعد المطامع الصهيونية وقيام الكيان الصهيوني في جزء من الارض الفلسطينية في عام ١٩٤٨ ، القضية العربية الاولى التي دارت حولها ، وقامت بسببها اغلب السياسات والاحداث والتغيرات في المشرق العربي ·

وبعد هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، واحتلال اسرائيل كامل الارض الفلسطينية واجزاء مهمة من اراضي القطرين المصري والسوري تضاعفت اهمية هذه المسالة في الحياة العربية بكل أوجهها ، واتضح خطر الوجود الصهيوني وتحالفه مع الامبريالية على وجود الامة العربية ومستقبل نضالها التحرري والوحدوي والاشتراكي على نطاق واسع ، وبشكل لم يسبق له مثيل ·

وكان من الطبيعي ان ينشغل حزب البعث العربي الاشتراكي بعد هذه الهزيمة انشغالا يكاد يكون كليا بالقضية

الفلسطينية وما تثيره من تحديات ومخاطر ، وما تتطلبه من استعداد ونضال لمجابهة العدو الصهيوني والامبريالي ، ليصبح الجزء الاعظم من اهتمامه فيها ٠

غير ان الفترة الواقعة بين هزيمة حزيران وقيام الثورة في ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ في القطر العراقي ، بعد ما يزيد قليلا على السنة من تاريخ الهزيمة ٠٠ لم تكن كافية ـ وخاصة ان الحزب كان يعيش اوضاعا بالغة الصعوبة والتعقيد ـ لكي يعد الحزب برنامجا نظريا وسياسيا وتنظيميا واقعيا متكاملا لمواجهة المرحلة الجديدة ، على الرغم من ان المؤتمر القومي التاسع الذي انعقد في اذار ١٩٦٨ ـ وهو تاريخ متوسط بين الهزيمة وقيام الثورة في العراق ـ قد وضع مؤشرات عامة صائبة في هذا الشأن ٠

ان نظرة حزب البعث العربي الاشتراكي المبدئية والجذرية الى القضية الفلسطينية ، والتي عبر عنها خلال مسيرته من جهة ٠٠ وظروف النضال السلبي التي كان يعيشها ، واجواء الانقسام والتهديد المادي والمعنوي التي خلفتها الردة الشباطية ، وكون الحزب غير مشارك ـ مباشرة ـ في المقاومة الفلسطينية وما سببته له هذه الحقيقة من آثار سياسية وتنظيمية ونفسية سلبية من جهة اخرى ، كل ذلك جعله يطرح اكثر الشعارات والبرامج ثورية وجذرية وشمولا حول مهمات المرحلة الجديدة ٠٠ ومتطلبات مواجهة العدوان الامبريالي والصهيوني ٠

وكان الجزء الاعظم من تلك الشعارات والبرامج صحيحا من الناحية المبدئية ، كرفض الحلول الاستسلامية بكل اشكالها وادانة الانظمة العربية المسؤولة عن الهزيمة والدعوة الى الكفاح طويل الامد والمتعددة الاساليب ، والاشكال ، غير ان مسافة شاسعة جدا ـ وهذه حقيقة بالغة الاهمية ، يجب ان نعترف بها وندرك اهميتها ـ كانت تفصل ، في الواقع ، بين هذه الشعارات والبرامج ومتطلباتها العملية وبين قدرات الحزب الذاتية في تلك المرحلة على القيام بدور قيادي وحاسم في حركة الثورة العربية ، من اجل تأدية تلك المتطلبات العملية ونقل تلك الشعارات والبرامج الى حيز التطبيق ٠٠ ففي تلك المرحلة كان

الحزب ، بسبب اوضاعه التي تحدثنا عنها بالتفصيل ، لا يحتل في الساحة العربية سوى موقع محدود تحاصره ، من كل مكان ، محاولات العداء والتشكيك والتجريح والتعتيم ٠

وعندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في القطر العراقي بعد ثورة السابع عشر من تموز تسلطت الاضواء الساطعة بصورة مفاجئة على الثورة وعلى منظمات الحزب في كل مكان ومن قبل جهات عديدة والقيت عليهم وبشكل فوري مسؤوليات جسيمة جدا ٠ لقد اصبح الحزب مطالبا ـ من خلال السلطة التي يقودها في العراق ، ومن خلال منظماته في الاقطار العربية ـ ان يضع شعاراته وبرامجه المعلنة موضع التطبيق ٠٠ وان يؤدي ، وعلى الفور ، واجبات ويتخذ مواقف سياسية وعسكرية وايديولوجية وتنظيمية عديدة وواسعة النطاق وبالغة الدقة والتعقيد ٠

وكانت هذه المطالبة الملحة تأتي من جهات عديدة متباينة الاغراض والدوافع ٠٠ كانت تأتي من الحزب نفسه الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية في نضاله ٠٠ وها قد اصبح له اليوم نظام يقوده ، فلا بد اذن من تسخير كل امكاناته وطاقاته لهذه القضية كما كانت المطالبة تأتي من الجماهير التي وجدت الحزب ، مرة اخرى ، على مسرح الاحداث فراحت تطالبه بحق ، بان ينقل شعاراته وبرامجه الى حيز التطبيق ٠٠ وكانت المطالبة تأتي من المقاومة الفلسطينية التي كانت تبحث عن العون من كل جهة ، والتي كان لاطراف عديدة منها علائق سلبية بعيدة الجذور مع الحزب ٠٠ كما كان اعداء الحزب والمشككون فيه يطالبونه ايضا ، أملا في احراجه واظهاره بمظهر العاجز او غير الجاد وغير المخلص ٠

وفي ظل هذه الاجواء الصاخبة ٠٠ واذا اخذنا بعين الاعتبار اوضاع الثورة نفسها في مرحلتها الاولى ومواقف العداء والحصار التي كانت تحيط بها في الساحة العربية وغيرها من العوامل ، وجد الحزب نفسه ، فجأة ، وسط الموجة الهائجة ، دون ان تتاح له الفرصة الكافية والامكانات الفكرية والسياسية المطلوبة ، في حينه ، لوضع موازنات دقيقة بين شعاراته

وبرامجه ووعوده المنطلقة من مبادئه ومن ستراتيجيته البعيدة المدى وبين امكاناته الذاتية وامكانات الثورة وقدرتها الفعلية على الانجاز والتطبيق ·

ان النقطتين المركزيتين في الاخطاء التي وقع فيها الحزب والثورة اثناء تأديتهما لمهماتهما القومية تجاه المسألةالفلسطينية، وما واجههما من مصاعب وازمات في الفترة الواقعة بين قيام الثورة واحداث ايلول ١٩٧٠ هما : ان ما طرحه الحزب من شعارات وبرامج وطموح نابع من مبادىء الحزب ومنستراتيجيته القومية الثورية البعيدة المدى ، وما تعهد به من التزامات كبيرة من ناحية ، وما تتطلبه المرحلة الجديدة بعد هزيمة حزيران من مستويات جديدة في الفكر والعمل ، وما تثيره من تحديات كبيرة ، وقضايا متشابكة بالغة الدقة والخطورة من ناحية اخرى ، كان اكبر بكثير ، والى درجة شاسعة ، من امكانات الحزب والثورة الذاتية المرحلية وقدراتهما الفعلية على التطبيق والوفاء بما قطعه الحزب من عهود ، وما تحمله من التزامات ، لاقبل تسلمه السلطة السياسية في القطر العراقي فحسب ، وانما بعد تسلمه السلطة ايضا · والنقطة الثانية : هي النقص والاخطاء التي ارتكبت في فهم وتحديد العلاقة الجدلية بين المهمات ((الوطنية)) التي يواجهها الحزب بعد تسلم السلطة في قطر ما ، وبين المهمات ((القومية)) المباشرة ·

وكانت التجربة المريرة التي وجد الحزب نفسه فيها ابان احداث ايلول ١٩٧٠ النتيجة الطبيعية لمجمل الاخطاء والتصورات الناقصة التي وقع فيها الحزب من قبل ·

فقبل تلك الاحداث وللاسباب والظروف التي سبق الحديث عنها كان الحزب قد اندفع الى الساحة القومية الخاصة بالمسألة الفلسطينية بالشكل الذي تجاوز ـ كثيرا ـ امكاناته الذاتية في تلك المرحلة ، وقبل ان ينجز ويحسم ، على صعيد القطر العراقي،الكثير من المهمات الوطنية الاساسية ذات الصلة المباشرة بقدرته على تأدية مهماته القومية كتثبيت السلطة الثورية وحسم الظروف والملابسات لصالحه بصورة مرجحة ، وحل المسألة الكردية بالشكل الذي يطلق يده تماما في التصرف

بامكانات العراق العسكرية · كما اندفع الى اعطاء تعهدات كبيرة مستندا الى جانب واحد من المسألة هو تأثيراتها النفسية الايجابية المؤقتة ، دون ان يحسب بشكل دقيق جانبها الاخر ، وهو احتمال تطور الاحداث بالشكل الذي يضطره الى اتخاذ مواقف عملية متطابقة معها ·

وفي تلك المرحلة كان للعراق اكثر من خمسين الف جندي في الساحة الشرقية (الاردن وسورية) ، وكان يشترك في جميع النشاطات العربية الرسمية السياسية والعسكرية الخاصة بمسألة المواجهة مع العدو · وكان الحزب يتخذ المواقف السياسية المتشددة جدا ازاء الانظمة القائمة وفصائل المقاومة والقضايا المطروحة ، دون حساب دقيق للنتائج التي تترتب على تلك المواقف ، وللامكانات المتوفرة وباختصار كان الحزب والثورة قد وضعا نفسيهما في قمة الموجة المتلاطمة في المنطقة ·

وعندما اقدمت السلطة الاردنية بوحشية وسعة لم يسبق لهما مثيل ، على تصفية المقاومة ، لتضع كل السياسات والمواقف والتعهدات التي اتخذت من قبل على المحك ، وجد الحزب والثورة نفسيهما، وهما في قمة الموجة الصاخبة ، عاجزين فعليا عن التصرف بالحجم الذي يتناسب مع جسامة المؤامرة ومع كبر الشعارات التي رفعاها والتعهدات التي قطعت باسمهما ·

وقد خلق هذا الوضع الخطير والدقيق مشاعر ومواقف متناقضة في داخل الحزب · فلقد اندفع بعض الرفاق الى المطالبة بزج كل طاقات الحزب والثورة في المعركة بصرف النظر عن النتائج ، بانين دعوتهم هذه على افتراض ان الاقدام الثوري بهذا الشكل يمنح الحزب والثورة قدرات اضافية ويضعهما في طليعة الجماهير ، بحيث تهون في سبيل ذلك احتمالات سقوط السلطة الثورية ، وقد اهمل هؤلاء الرفاق الكثير من الاعتبارات الواقعية والسياسية والعسكرية،واهملوا كثيرا الاهمية الجوهرية لاحتفاظ الحزب بقاعدة ثورية ، يمكن استخدامها كقاعدة خلفية لتجميع القوى في حالة التراجع

ولتهيئة امكانات الاقدام في حالة التقدم .

وفي الوقت نفسه ، وبسبب هول المخاطر التي نجمت عن تلك الاحداث وكرد فعل مباشر على الاتجاه الاول كان هناك من يدعو الى الانكفاء وحماية الثورة بهذا الطريق ، بصرف النظر عن اية خسارة في الساحة القومية .

ان احداث ايلول ١٩٧٠ القت بظلها الكثيف على المرحلة اللاحقة واستغلتها الانظمة والاوساط السياسية المعادية للحزب والثورة استغلالا بشعا وواسع النطاق ، وكل وفق منطلقاته واهدافه ، وشنت ضدهما حملات من التشهير والاتهام كثيفة وواسعة النطاق مما اساء الى سمعة الحزب والثورة كثيرا بين صفوف الجماهير العربية والاوساط السياسية العربية والاجنبية . وقد واجه الحزب ـ لفترة طويلة ـ حالة صعبة من العزلة والعجز عن التحرك الايجابي في الاوساط الجماهيرية العربية .. كما تأزمت علاقاته مع بعض اطراف المقاومة الفلسطينية .

غير ان اصالة الحزب والثورة وحيويتهما مكنتهما من التقاط الانفاس واجتياز الفترة الصعبة والمباشرة بالنشاط الايجابي على الصعيد العربي ، فعادا وبشكل متصاعد الى مسرح الاحداث كقوة فاعلة وذات دور طليعي .

وخلال السنوات الثلاث الواقعة بين احداث ايلول وحرب ٦ تشرين الاول اتضح الكثير من الحقائق حول الاوضاع العربية وانكشف الكثير من الدعوات المضللة مما برهن على صحة مواقف الحزب المبدئية واستنتاجاته المركزية في كثير من القضايا .

وفي الوقت نفسه فان تصاعد منجزات الثورة التحررية والديمقراطية الكبرى ، كتأميم النفط واقامة الجبهة ونجاح الحزب في بلورة صيغة مبدئية ومحصنة للتحالف مع الاتحاد السوفيتي والقوى التقدمية في العالم بدأ يطرح التجربة الثورية في القطر العراقي كقاعدة صلبة للنضال العربي ، وكنموذج يبعث على التفاؤل ويدعو ، الى الاقتداء ، مما وضع الحزب في مواقع جديدة ومتقدمة في حركة الثورة العربية .

وفي الوقت نفسه فان السياسات المرنة والحكيمة والبعيدة عن اساليب الصخب والمبارزات اللفظية التي مورست في السنوات التالية لاحداث ايلول خلقت حول الحزب والثورة اجواء ايجابية سواء على صعيد العلاقة مع الجماهير او العلاقة مع بعض الانظمة العربية مما اتاح فرصا افضل من السابق لسماع رأيهما في القضايا العربية .. بل ان اوساطا تقدمية عربية عديدة باتت تعطي لرأي الحزب في الاحداث وتحليله لها اهمية فائقة ، وتعتبره مؤشرا مركزيا لها .

وقد لعبت المبادرة التي قام بها الحزب للاتصال المباشر مع سورية ومصر في عام ١٩٧٢ ، وطرح مشروع الوحدة المقاتلة عليهما ، ومعالجة مسألة العلائق معهما بعيدا عن الاساليب الصاخبة القديمة دورا مهما جدا في الوصول الى هذه النتائج .. كما كان للشعارات والبرامج التي طرحها حزب البعث العربي الاشتراكي حول استخدام النفط كسلاح في المعركة وبخاصة بعد نجاح معركة التأميم ، دورها الايجابي ايضا ، مما جعلها شعارات عربية مركزية .

وقد جاءت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ وما لعبه العراق من دور حاسم فيها سواء بمشاركته العسكرية الواسعة والسريعة او بضربه المصالح الاميركية والهولندية وقيادته حملة تعبئة شعبية واسعة في الوطن العربي .. ومواقفه بعد الحرب برفض وقف اطلاق النار والحلول التصفوية الجديدة لتضع حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته في هذا القطر في موقع متميز .. موقع القيادة الطليعية لجبهة النضال العربي ضد النفوذ الامبريالي والاغتصاب الصهيوني والتآمر الرجعي وتخاذل الانظمة الوسطية .

ان محاولة العزل والحصار التي يتعرض لها حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة ١٧ تموز في الوقت الحاضر تختلف اختلافا جوهريا عن المحاولة التي كانا قد تعرضا لها بعد الثورة حتى الفترة اللاحقة لاحداث ايلول .. فالعزلة والحصار يتمان الان للتقليل ما امكن من الدور الثوري

ذلك الــدور الفعال للحزب والثورة في الساحة العربية ، الذي يحظى بالتجاوب والالتفاف من جانب الجماهير والقوى الثورية في كل الوطن العربي .

× × ×

الفصل الثالث

الخليج العربي .. والجزيرة العربية .. والبحر الاحمــر

بقيت منطقة الخليج العربي حتى وقت متأخر تحت ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية المباشرة ، وبسبب اتساع هذه المنطقة وقلة سكانها ووقوعها علــى طــرق المواصلات البحرية وسيطرة الادارة الاجنبية على اغلب مرافق الحياة فيها كانت ، منذ وقت طويل ، عرضة للهجرة الاجنبية العفوية والمنظمة .

وبعد اكتشاف النفط بكميات هــائلة فيها صــار الاستعماريون الانكليز والاميركان يبنون سياساتهم تجاههــا على أساس هذا العامل الجديد والخطير بعد أن كــانوا في السابق يركزون بالدرجة الاولى على اهميتها العســكرية الستراتيجية .

وفي سبيل أحكام سيطرتهم على هذه المنطقة ، انتهــج الاستعماريون سياسة بعيدة المدى تعتمد ، بالاضــافة الى الاحتلال المباشر وضمان ولاء الحكام المحليين والســيطرة على كل مرافق الحياة ، تنظيم الهجرة الاجنبية اليهــا ، وبخاصة الهجرة الايرانية ، وعلى نطاق واسع ، بهدف خلخلة واقعها القومي وتغييره بصيغة مشابهة ، من حيث الجــوهر

والغايات الاساسية ، للصيغة التي تم تطبيقها في فلسطين ، وبذلك يمكن ، في نظرهم ، عزل المنطقة عن المحيط العربي ومنع تحررها ووحدتها مع الاقطار العربية المجاورة وبخاصة العراق ·

وكان حزب البعث العربي الاشتراكي ومنذ مرحلة الستينات خاصة ، اكثر الحركات العربية التي نبهت بالحاح الى المخاطر المحيطة بمنطقة الخليج العربي وادركت ان الطبيعة الاساسية للصراع فيها ستكون ولفترة طويلة قادمة طبيعة « قومية » ، وقارنت بين ما يحدث فيها وما كان يجري في فلسطين ابان المراحل الاولى من الغزو الاستيطاني الصهيوني ·

وخلال الستينات بذلت القوى الاميركية والبريطانية جهودا واسعة ونشيطة لترتيب اوضاع هذه المنطقة بشكل جديد ظاهره الانسحاب البريطاني المباشر ومنح الكيانات القائمة فيها نوعا من الاستقلال ، وباطنه احكام السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية والعسكرية على المنطقة ·

ان مسالة الخليج العربي برغم تميزها بسمات خاصة كالطابع القومي للصراع القائم فيها ، بسبب التغلغل الايراني ومطامع الحكومة الايرانية ، هي جزء من القضية العربية الكلية ، وتتصل اتصالا وثيقا بقضية النضال العربي في سبيل التحرر والوحدة والتقدم ·

ان احتواء هذه المنطقة ومعها بقية الجزيرة العربية والعراق وايران على اكبر مخزون للطاقة في العالم قد جعلها، وبعد تفاقم أزمة الطاقة ، من أهم المناطق واكثرها حساسية بالنسبة للامبريالية ·

فلم يعد البترول في هذه المنطقة ، كما كان في السابق ، سلعة تجارية تتحقق من وراء استثمارها عائدات كبيرة فحسب ، وانما أصبح قضية ستراتيجية كبرى تتصل اتصالا وثيقا وخطيرا بموقع الامبريالية وخاصة الاميركية في الصراع الدولي وبمصالحها الجوهرية جدا · كما تتعلق بدرجة عالية من الخطورة بمصير العالم الغربي واليابان المحتاجين

الى الطاقة · لذلك فان سيطرة الامبريالية الاميركية على هذه المنطقة وترتيب اوضاعها واوضاع المنطقة العربية باسرها باتت مسألة في غاية الخطورة والاهمية بالنسبة لها ، مما يدفعها الى بذل جهود وتوظيف امكانات سياسية وعسكرية واقتصادية هائلة لم يسبق لها مثيل من قبل · ولم يعد من الصحيح والممكن ، بعد وضوح هذه الحقائق الخطيرة ، عزل ما يجري في منطقة الخليج العربي من احداث وصراعات عن مجمل الاحداث والصراعات التي تجري في المنطقة العربية باسرها ·· كما لم يعد حصر أساليب وحجوم المواجهة فيها على أساس « أقليمي » صحيحا وممكنا برغم كل ما أشرنا اليه من خصوصيات تتميز بها هذه المنطقة ·

ان محاولة الامبريالية خلخلة الواقع القومي في منطقة الخليج العربي او تغييره هي حلقة من الخطط الامبريالي الرامي الى ترتيب الاوضاع في المنطقة العربية لضمان تدفق الطاقة من مصادرها ، ولضمان مواصلاتها عبر الخليج العربي والبحر الاحمر والبحر الابيض · لذلك فان كل من صنائع الامبريالية وحلفائها في المنطقة يؤدون ، كل من موقعه واهدافه الخاصة ، دورا في هذه العملية برغم كل ما هو قائم وما قد يقوم بينهم من متناقضات تتولى الامبريالية الاميركية محاولة حلها والتنسيق بين الاطراف المختلفة ·

ومن الشروط الاساسية لترتيب اوضاع المنطقة بالاضافة الى ضمان مصادر الطاقة وتدفقها ، ضمان خطوط مواصلاتها في الخليج العربي والبحر الاحمر والبحر الابيض · فأدوار ركائز الامبريالية لاتتحدد في الابقاء على عقود توريد الطاقة والابقاء على الانظمة الموالية للامبريالية وحماية تلك الانظمة من رياح التحرر التاميم فحسب ، وانما تمتد الى ضمان خطوط المواصلات ايضا ، وتتطلب العملية ـ بشقيها ـ محاصرة البؤر الثورية وفي مقدمتها العراق ، والتآمر عليها بهدف اضعافها واسقاطها ، ومحاصرة اليمن الجنوبية ومحاولة اسقاط النظام القائم فيها ،

وكذلك اليمن الشمالي ، عن طريق فرض السيطرة الرجعية والاستعمارية عليه . فهذان القطران يحتلان موقعا استراتيجيا لاشرافهما على المدخل الجنوبي للبحر الاحمر .. كما تتطلب العملية ضمان الاوضاع في السودان ومحاصرة الثورة الارتيرية .. والسيطرة على ميناء « جيبوتي » من قبل اثيوبيا . وتتطلب العملية كلها تسلحا كثيفا بحريا وبريا وجويا . كما تتطلب اموالا ضخمة تنفق لاغراض الدعاية وشراء العملاء وتدبير الانقلابات ووضع مستلزمات التحدي الاقتصادي في المنطقة .

وترتبط هذه العملية كلها بالجانب الاخر .. أى الساحة الفلسطينية ـ أو ما يسمى بازمة الشرق الاوسط . فكل الاطراف التي ذكرناها تسير ضمن خطة عامة هدفها تصفية قوى الثورة العربية ، او محاصرتها في أضيق نطاق وخلخلة الاوضاع العربية القائمة وتدجينها وتثبيت القوى والتيارات اليمينية فيها او حتى اسقاطها اذا أمكن ذلك .. وبهدف فرض تسوية اميركية على المنطقة .

وعندما قامت ثورة السابع عشر من تموز سنة ١٩٦٨ كانت المخططات الامبريالية المتعلقة بمنطقة الخليج بوجه خاص قد قطعت اشواطا مهمة على طريق التنفيذ ، بحيث حققت سبقا مهما في الزمن وفي الامكانات قبل أن تقوم الثورة وتواجه مسؤولياتها القومية في هذه المنطقة . وعندما قامت الثورة وباشرت بتحمل مسؤولياتها القومية في هذه المنطقة وجدت امامها في ذلك الحين وعبر السنوات الخمس والنصف المنصرمة الظروف والاعتبارات التالية :

١ ـ انشغال الحزب اثناء المرحلة الاولى من الثورة ولفترة طويلة نسبيا بمهمات تثبيت السلطة الثورية وقيادته لها وغيرها من المهمات الوطنية الملحة ، فلم يكن قادرا ، خلال تلك الفترة ، على توظيف جهود وامكانات كافية لان تكون ذات تأثير فعال ومباشر في أوضاع المنطقة .

٢ ـ غياب العراق الفعلي عن المنطقة بسبب مخططات

الاستعمار ، وسياسات العهود السابقة . فالعلائق الاقتصادية والسياسية وغيرها من العلائق بين العراق واقطار المنطقة كانت شبه معدومة عند قيام الثورة . وقد تطلب ذلك المباشرة باقامة علائق سياسية واقتصادية وثقافية وغيرها مع اقطار هذه المنطقة من نقطة تقرب من الصفر .

٣ ـ أن النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي وغير ذلك من أوجه النشاط اللازمة في هذه المنطقة لمواجهة المخططات والمطامع العدوانية لا يمكن أن تتم ، في جانبها الاكبر ، لاسباب تتعلق بظروف المنطقة ومن أهمها ضعف الحركة الشعبية بتجاوز الانظمة القائمة فيها ، ولم تقف هذه الانظمة مواقف فعالة ازاء المطامع والاخطار التي تهدد عروبة منطقة الخليج برغم ضغط الرأي العام العربي في المنطقة وخارجها عليها .. وكانت تتخذ من مبادرات العراق بهذا الشان مواقف سلبية لا قومية تحت ستار وهم باطل هو الخوف من العراق .. وهو وهم اخترعته الاوساط الاستعمارية والطامعة في المنطقة لعزل اكبر واقدر قطر عربي مجاور لها عنها .

٤ ـ أن تفاقم الاخطار المحدقة بمنطقة الخليج العربي حصل في وقت كانت الثورة منشغلة فيه على نطاق واسع وعلى الاصعدة السياسية والعسكرية بالقضية الفلسطينية وبمتطلبات المواجهة مع العدو الامبريالي والصهيوني مما أثر تأثيرا بالغا على كمية ونوعية نشاطها وجهودها في منطقة الخليج العربي .

وقد جرى ذلك ايضا في ظل السكوت والاهمال العربي سواء ما كان منه عن قصد وتواطؤ أو عن جهل وانشغال حاد بالصراع الدائر في الساحة الفلسطينية . فبعض الانظمة كان يتذرع بالانشغال الكلي بساحة المواجهة مع العدو الصهيوني ويصم أذنيه عن كل النداءات الملحة التي أطلقها العراق منبها الى المخاطر المحدقة بمنطقة

الخليج . كما كان يتملص من اية التزامات تجاه هذه المنطقه حتى ولو كانت معنويه ورمزية .. بل انه سعى، وبشكل حثيث ومكشوف الى تحسين علاقاته بايران قبل احتلالها الجزر العربيه الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وبعده .

كما أن تحالف هذه الانظمه وبخاصة في هذه المرحلة مع النظام السعودي الذي يلعب دورا أساسيا في الخطة الاستعمارية الرامية الى أحكام السيطرة على منطقة الخليج العربي قد أطلق يد الرجعية السعوديه ووفر لها الغطاء السياسي الفعال في التاثير الى حد كبير في هذه المنطقة ، بالتعاون مع النظام الايراني والانظمه الرجعيه في الخليج .

أما الدول العربية الاخرى فلم تكن تبالي ، عن قصد أو اهمال ، بما يجرى في منطقة الخليج ولم تكن مستعدة للمشاركة في أي جهد فعال لمواجهة الأخطار المحدقة بها .. بل أن أغلب هذه الدول كانت تحاول بأساليب مباشرة او غير مباشرة تصوير اهتمام العراق بهذه المسألة ودعواته الملحة لاتخاذ مواقف فعالة بشأنها بانه ذريعة للتملص من التزاماته في الساحة الفلسطينية .

ان مسؤولية حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة السابع عشر من تموز تجاه منطقة الخليج العربي تنطلق من مبادئهما واهدافهما القومية أولا .. كما ان القطر العراقي بحكم كونه القطر العربي الاكبر في المنطقة والاكثر تقدما وامكانات في اغلب المجالات يتحمل الثقل الاساسي في حماية هذه المنطقة مما يتهددها من أخطار ومطامع .. غير أن من الضروري التأكيد بشكل ثابت على الطبيعة والاهمية القومية لهذه المنطقة ولما يتهددها من أخطار .

× × ×

الفصل الرابع

العلاقات العربية

تركز نشاط الحزب والثورة وجهودهما ـ على الصعيد العربي ، خلال المرحلة الماضية ـ حول القضيتين الاساسيتين اللتين تناولناهما بالبحث ، وهما القضية الفلسطينية ، وقضية الخليج العربي ، كما تحددت علائقهما ـ على الصعيد العربي الرسمي والشعبي ، وبنسبة كبيرة جدا ـ وفقا للموقف من هاتين القضيتين المركزيتين المتداخلتين ومن متطلباتهما .

غير ان هناك عوامل وميادين اخرى في العلاقات العربية تحتل اهمية اساسية ، وان كانت غير ملموسة النتائج خلال فترة قصيرة ، بالنسبة لتوثيق الصلات مع الشعب العربي في اقطاره المختلفة وبناء الاسس الموضوعية للوحدة العربية .. فهناك ميدان العلائق الاقتصادية والثقافية والبشرية ، وغيرها من اوجه العلائق التي تشكل ـ بمجموعها ـ الاسس المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للوحدة العربية .

وكانت السمة الغالبة على سياسات معظم الانظمة العربية هي الانشغال بالقضايا السياسية سواء ما يتصل منها بالتعاون او الاختلاف واهمال هذه الجوانب الحيوية في حياة الامة العربية ومستقبلها ووحدة اقطارها .. وقد حاول الحزب والثورة ، بكل السبل المتاحة تجاوز هذه الظروف في سبيل الوصول الى الغايات القومية من خلال تعزيز العلائق بين

اقطار الامة العربية والجماهير العربية في كل مكان وعلى كل الاصعدة .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة في القطر العراقي ، يتحملان المسؤولية الاولى في النضال في سبيل الوحدة العربية لا على صعيد الدعاية والعمل السياسي المباشرين فحسب ، وانما على هذه الاصعدة ايضا .. ولابد من ان نوظف كل ما بامكاننا خلال المرحلة المقبلة من الامكانات الاقتصادية والثقافية .. وان نبذل اقصى الجهود ، لتحقيق اي تقدم ممكن في هذه الميادين .

× × ×

الباب التاسع

السياسة الدولية

ان الاعتبارات الاساسية التي تتحدد بموجبها السياسة الخارجية للثورة وعلاقاتها ونشاطاتها على الصعيد الدولي هي:

١ ـ متطلبات النضال التحرري العربي والقضايا العربية المركزية وفي مقدمتها قضيتا فلسطين والخليج العربي .

٢ ـ ضرورات حماية الثورة في القطر العراقي باعتبارها قاعدة نضالية لحركة الثورة العربية تسعى الى تحقيق اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية .

٣ ـ الايمان بان حركة الثورة العربية جزء من حركة الثورة العالمية ، وبضرورة التحالف بينهما في النضال ضد الامبريالية والعدوان والاغتصاب والتمييز العنصري ، وفي سبيل ضمان الحرية والسلم والتقدم في العالم مع الحرص الشديد مبدئيا وعمليا على الحفاظ على استقلالية حركة الثورة العربية وسماتها المتميزة .

٤ ـ الايمان بضرورة اقامة علائق طيبة وفي كل الميادين بين الشعب العربي وشعوب ودول العالم بما يتفق مع مصالحنا وحاجاتنا الوطنية والقومية وينسجم مع مبادئنا حول الاخاء والتعاون بين الشعوب .

وفي ضوء هذه الاعتبارات الاساسية بذلت النشاطات على الصعيد الدولي واقيمت العلائق مع دول العالم المختلفة خلال السنوات الماضية .

البلدان المجاورة للعراق والقريبة منه :

وقد اولت الثورة اهتماما خاصا للعلائق مع البلدان

المجاورة للعراق والقريبة منه لما يربطه واياها من علائق تاريخية عريقة ومن مصالح وأمان مشتركة ·

لقد حرصت الثورة على اقامة علاقات حسن جوار وتعاون متبادل في سائر الميادين مع الجارة تركيا · وقد سارت العلائق بين البلدين طيلة السنوات الماضية بشكل جيد ومتطور وتم تبادل الزيارات ذات الاهمية بين المسؤولين في البلدين والتي كان من ابرزها زيارة الرفيق امين سر القطر رئيس الجمهورية الى تركيا في عام ١٩٧٢ ، تلك الزيارة التي وثقت العلائق الودية بين البلدين الجارين وفتحت افاقا جيدة للتعاون المضطرد بينهما ·

كما حرصت الثورة على اقامة اوثق العلائق الودية والتعاون المتبادل مع افغانستان ·· البلد الصديق للعراق الذي تربطنا واياه علائق تاريخية عريقة ومستمرة ·

وقد تطورت العلائق بين العراق وافغانستان خلال السنوات الماضية بشكل ملموس وهناك اسس وطيدة وآفاق جيدة لاستمرار هذا التطور في المستقبل وشموله كل الميادين ·

واولت الثورة الاهتمام لاقامة علاقات طيبة مع الباكستان للروابط التاريخية العريقة التي تربط البلدين ، وتقديرا للموقف المتميز الذي تقفه الباكستان ، بين مجموعة الدول الاسلامية ، من القضية الفلسطينية · وبالرغم من ان ظروفا كافية لم تتوفر خلال السنوات الماضية لتدعيم العلائق بين العراق والباكستان وتطويرها في سائر الميادين بالشكل الذي يجب ان تكون عليه ، فانها سارت بينهما باتجاهات طبيعية ·

وقد تطورت العلائق مع الهند خلال الثورة تطورا سريعا شمل الكثير من الميادين الحيوية وبخاصة الميادين الاقتصادية والفنية ·· فالهند هي اكبر البلدان الاسيوية القريبة من العراق ·· وتربط البلدين علائق تاريخية عريقة ، كما ان البلدين يلتقيان بصورة عامة في سياساتهما الاساسية وبخاصة في النضال ضد الامبريالية وفي التمسك بسياسة عدم الانحياز وتطويرها ·· وهذه العوامل تشكل اساسا وطيدا ومستقرا لاستمرار العلائق الوثيقة بين البلدين وتطورها باستمرار بما

يخدم مصالح الشعبين ويعزز السلم والاستقرار ومجابهة الامبريالية في هذه المنطقة المهمة من العالم ·

اما العلائق مع الجارة ايران فلقد اتسمت خلال السنوات الماضية بالسلبية والتوتر نتيجة المواقف العدائية التي اتخذتها الحكومة الايرانية تجاه العراق وبخاصة الغاء معاهدة ١٩٣٧ من طرف واحد وافتعال المشاكل على الحدود والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ·

وفي الوقت الذي اكدت فيه الثورة تصميمها الحازم على الحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للعراق ، وعلى درء اية محاولة تستهدف انتهاك تلك الحقوق والمصالح وتشكل عدوانا عليها فان الثورة كانت حريصة جدا على اقامة علائق حسن جوار وتعاون متبادل مع الجارة ايران ، وفق اسس عادلة تضمن سيادة البلدين ومصالحهما المشتركة وتنسجم مع الروابط التاريخية العريقة التي تربطهما ·· كما حرصت الثورة على السعي الى حل المشاكل مع ايران بالطرق السلمية واتخذت ، من جانبها ، كل الخطوات اللازمة لذلك ·· وكان اخرها اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ودعوة ايران الى التفاوض لحل تلك المشاكل ·

العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية

تحتل العلائق مع البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتي بوجه خاص موقعا متقدما في علاقاتنا الخارجية وبخاصة منذ توقيع المعاهدة العراقية – السوفيتية في ٩ نيسان ١٩٧٢ · وتتصل هذه العلائق بوجه او باخر بالاعتبارات الرئيسية الاربعة التي تحدد سياستنا الخارجية والتي ذكرناها سابقا ·

ان طبيعة حزب البعث العربي الاشتراكي القومية وطبيعة مهماته الثورية الشاملة والجذرية التي تتعدى الاطار القطري لتشمل الساحة القومية بأسرها في سبيل تحقيق اهداف الوحدة والحرية والاشتراكية تتطلب نضالا طويلا ومليئا بالصعاب

والمخاطر الجسيمة وان مستلزمات تأدية هذه المهمات تقع على عاتق الحزب والشعب وكل القوى الوطنية والقومية التقدمية بالدرجة الاولى وتستند الى امكاناتهم الذاتية وقدرتهم على التضحية والصمود والاستبسال . غير ان كون نضالنا هذا موجها بالاساس ضد قوى دولية ذات امكانات سياسية وعسكرية واقتصادية ضخمة جدا ، هي الامبريالية العالمية والصهيونية وكيانها في ارضنا المحتلة ، وضد حلفائهما المحليين من ناحية، وظروف العصر الراهن وموازين القوى فيه من ناحية اخرى يجعل نضالنا لتحقيق الاهداف الستراتيجية الثلاثة ، الوحدة والحرية والاشتراكية يتخذ ابعادا دولية الى جانب طابعه القومي الخاص . ولهذه الاسباب مجتمعة فان التحالف مع قوى دولية ذات امكانات سياسية وعسكرية واقتصادية تقترب منا من حيث المبادىء والاهداف والمصالح في عملية صراعنا القومي مع الاعداء المشار اليهم هي عملية صحيحة .. بل ضرورية جدا بشرط الحفاظ على السمات المميزة لثورتنا العربية وعلى استقلاليتها وارادتها الحرة .

ان الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية برغم الخلاف او عدم التطابق بيننا وبينها في عدد من المسائل هي اقرب البلدان القوية والمتقدمة الينا من حيث المبادىء والاهداف والمصالح . كما ان تجربة النضال الانساني قد اكدت ـ بصورة لا تقبل الشك ـ ان ثورات الشعوب في سبيل الحرية والتقدم تلتقي في اطار عام واحد هو حركة الثورة العالمية ، رغم ما تتسم به كل منها من خصائص متميزة .. لذلك فان ثورتنا العربية وهي جزء من هذه الثورة العالمية الشاملة لا بد ان تلتقي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية التي تمثل اكبر قواها .. وان تحالف اطراف هاتين الثورتين امر طبيعي، وعلى هذا الاساس فان الشعار الذي رفعه حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة السابع عشر من تموز بالتحالف الستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية هو شعار صحيح من الناحيتين المبدئية والعملية وهو ينسجم مع مبادىء الحزب واهدافه ومع مهماته القومية في سبيل تحقيق الوحدة والحرية

والاشتراكية كما ينسجم مع مصالح ومطامح الامة العربية ونضالها التحرري والتقدمي .

ويحتل التعاون بين العراق والبلدان العربية المتحررة من جهة ، والاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية من جهة اخرى في ميداني التسلح والتنمية الاقتصادية اهمية خاصة . ان اتجاه بلادنا والبلدان العربية المتحررة الى التسلح هو بهدف توفير مستلزمات مواجهة العدوان الامبريالي والصهيوني وتحرير ارضنا المغتصبة لذلك فان من الطبيعي ان يتجه الجهد الاكبر في هذا الميدان الى الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية. كما ان نضال شعبنا العربي في سبيل التحرر الاقتصادي والتنمية الشاملة يتعارض تعارضا حاسما مع المصالح والسياسات الاستعمارية الامر الذي يجعل التعاون في هذا الميدان الحيوي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية امرا ضروريا وطبيعيا ومنسجما تماما مع مطامح شعبنا الى التنمية والتقدم . وقد اثبتت تجارب النضال العربي خلال العقدين الماضيين وابتداء بكسر احتكار السلاح في منتصف الخمسينات وانتهاء بحرب تشرين الاول ١٩٧٣ صحة هذا النهج وضرورته.

وفي القطر العراقي كان لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي عقدت مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٩ اهميتها في توسيع القاعدة الصناعية في العراق ، كما كان للتعاون بيننا وبين الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية بعد ثورة السابع عشر من تموز في ميادين الاستثمار الوطني للنفط والكبريت اهميته في توفير الاسس المادية والخبرة لمجابهة الاحتكارات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي . وكان للتعاون بيننا في ميادين الصناعة ومشاريع الارواء الكبيرة وغيرها اهميته ايضا في السير قدما على طريق التنمية .

ان التوجه المشترك من جانبنا ومن جانب الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية للتعاون في المجالات التي سبق الحديث عنها مبني ، في الاساس ، على ركيزتين هما المبادىء والمصالح .فهناك لقاء عام في المبادىء بين حركة الثورة العربية ، ونحن منها ، وبين الاتحاد السوفيتي والبلدان

الاشتراكية كما ان للطرفين مصلحة مشتركة في اقامة التعاون بينهما .

وخلال السنوات الماضية استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة السابع عشر من تموز ان يبنيا العلائق مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية على اساس متين وصحيح . ويمكن القول ان علاقاتنا هي من العلائق النموذجية التي لم يسبق لها مثيل في احتوائها على المقومات الاساسية للرسوخ والاستمرار وتحقيق الفائدة المتبادلة .

وقد تميزت اللقاءات التي جرت بين قادة حزب البعث العربي الاشتراكي والقادة السوفييت وبخاصة ، اثناء زيارة الرفيق امين سر القطر وزيارات الرفيق نائب امين سر القطر لموسكو ، وزيارة كوسيجين لبغداد بالصراحة التامة وباستنادها الى الاسس المبدئية والى التقديرات الواقعية مما ادى الى خلق مستوى رفيع من التفاهم بين قادة البلدين ، كما كان لزيارة الرفيق امين سر القطر لبلغاريا وبولونيا اهميتها الفائقة في تعزيز هذا الخط المبدئي والعملي الصحيح في اقامة العلائق مع البلدان الاشتراكية .

وفي الوقت نفسه حرص الحزب وحكومة الثورة على اقامة علائق ودية مع الصين الشعبية .. وقد تم تبادل الزيارات بين البلدين على مستويات متعددة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والفنية .. وان هناك آفاقا جيدة لاستمرار التعاون بين البلدين وتطوره وجعله يشمل مختلف الميادين لما لذلك من اهمية في تعزيز النضال المشترك ضد الامبريالية وفي استفادة شعوب العالم الثالث التي تتشابه اوضاعها في نواح كثيرة من خبراتها المتبادلة في النضال التحرري وفي البناء الاجتماعي التقدمي .

العلاقات مع البلدان الغربية واليابان

ان النضال الذي يخوضه حزب البعث العربي الاشتراكي وجماهير الشعب يصطدم بالاساس وبصورة مباشرة وحادة

جدا بالدول الاستعمارية ، لان هذه الدول هي التي تقف حائلا دون تحقيق امانينا القومية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

ان الدول الامبريالية هي التي احتلت اراضينا وتحكمت بمصايرها باشكال مباشرة او غير مباشرة ، وهي التي اقامت حواجز التجزئة بينها ، واضطهدت شعبنا واذلته وهددت وجوده ، وهي التي استغلت ثرواتنا ابشع استغلال ، واشاعت في بلادنا الفقر والتخلف وهي التي انشأت الكيان الصهيوني في ارضنا وامدته بالسلاح والمال والعون السياسي والمعنوي للامعان في العدوان علينا وفي اغتصاب اراضينا .

لذلك فان السمة الاساسية لعلائقنا مع هذه الدول هي النضال ضد سياساتها الامبريالية على كل الاصعدة وبكل الاشكال والاساليب المتاحة في سبيل تصفية نفوذها الامبريالي بشتى اشكاله السياسية والعسكرية والاقتصادية وازالة اثاره بصورة نهائية ، وفيما يلي المؤشرات الاساسية التي تحدد علائقنا بهذه البلدان :

١ ـ ان الدول الامبريالية التي نقصدها هي في الوقت الحاضر الولايات المتحدة بالدرجة الاولى ، وكل دولة تتعاون معها في سياساتها العدوانية تجاهنا .

٢ ـ ان التناقض بيننا وبين هذه الدول ، وبخاصة الولايات المتحدة هو تناقض رئيس وحاد وطويل الامد ، ولا يمكن ان يحل الا بحدوث تغيرات جوهرية في سياساتها ومواقفها تجاهنا وتجاه قضايانا الاساسية .. ويتحتم علينا دراسة اي تغيير يجري في سياسات اي من هذه الدول دراسة علمية دقيقة وتحديد موقف صائب منه .

٣ ـ ان النضال ضد الدول الامبريالية يتخذ اشكالا متعددة منها النضال السياسي والفكري والاعلامي وهو شكل دائم وثابت كما يتخذ النضال ضدها احيانا شكل النضال المسلح باوجهه المختلفة ، ويحتل النضال الاقتصادي موقعا مركزيا في سبيل تصفية مصالح هذه الدول الاستغلالية وتحقيق استقلالنا الاقتصادي وعلينا ان نتبع كل هذه الوسائل وفقا للظروف والمراحل والامكانيات

للتعجيل بتصفية المواقع الامبريالية تصفيةجذرية ونهائية .

٤ – ان العلاقات الدولية هي مسألة واقعية صرف ويجب ان تبتعد عن العواطف . ان عداءنا للدول الامبريالية ونضالنا ضدها يجب ان لا يمنعانا من التعامل معها في الميادين التي تلتقي ومصالحنا الوطنية والقومية ولا تتعارض مع مبادئنا .

ان اتباع هذا النهج الواقعي في العلائق الدولية امر ضروري وتحتمه طبيعة العصر الراهن وهو يلتقي مع مصالحنا الوطنية والقومية .. غير اننا وفي الوقت نفسه يجب ان نشيع الحذر وبشكل دائم بين صفوف الجماهير من كل ما يتصل بالامبريالية من حيث الاهداف والنوايا .. فالقوى البورجوازية التي ما تزال موجودة في مجتمعنا وقوى الردة والعناصر المتأثرة بالثقافات البورجوازية الغربية ستستفيد من اي مجال ، حتى ولو كان صغيرا من مجالات العلائق مع البلدان الامبريالية والغربية عموما للترويج لنظرياتها المعادية ، وللطعن بمبادئنا الثورية والاشتراكية وكذلك للطعن بجدوى التحالف مع العالم الاشتراكي . وعلينا ان نقف من هذه المحاولات والاتجاهات موقفا حازما وان نضرب ، عندما تتطلب الحاجة ، بيد من حديد ، مع الاستزادة في ميدان التوعية السياسية والمبدئية المضادة لهذه الاتجاهات ، فأي تعاون يجري بيننا وبين هذه الدول يجب ان يكرس من اجل مصالحنا الوطنية والقومية ومن اجل ترسيخ خطنا الثوري والقومي والاشتراكي .. لا ان يكون نافذة للبرجوازية وقوى الردة والتغلغل الامبريالي .

ـ ان العالم الغربي الرأسمالي لا يتألف كله من دول امبريالية معادية ، فهناك بعض الدول تتخذ من البلدان العربية مواقف جيدة نسبيا . كما ان هناك دولا اخرى ليس لنا معها خلافات تحول دون اقامة علائق طبيعية معها . ان موقفنا المستقل ومصالحنا الوطنية والقومية ومتطلبات العصر الراهن ، وايماننا بضرورة اقامة

علائق طبيعية مع كل دول وشعوب العالم تدعونا الى اقامة علاقات جيدة وفي كل الميادين الممكنة مع البلدان الغربية المشار اليها ، فاغلب هذه البلدان بل جميعها بلدان متقدمة في الميادين العلمية والصناعية والثقافية وغيرها من الميادين التي نحتاجها لتسريع نهضتنا الوطنية والقومية ، كما ان التعاون معها لا يشكل قيدا على استقلالنا وعلى نضالنا الوطني والقومي ، بل انه ، وفي بعض الاحيان ، يفيد في تعزيز مواقعنا الدولية في مواجهة الاعداء الامبرياليين والصهاينة .

وفي التعاون مع هذه البلدان يجب علينا ان نأخذ بالاعتبار بعض المسائل : فهذه الدول وبرغم اختلاف سياسة كل منها عن الاخرى واختلاف سياساتها في بعض الجوانب عن السياسات الاميركية وبخاصة فيما يتصل ببعض جوانب القضية العربية لها جميعا علائق ومصالح متشابكة مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الامبريالية ، كما ان للنفوذ الصهيوني في هذه البلدان تأثيرا مهما على الاوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يحتم دراسة اوضاع كل بلد على حدة ، ودراسة كل حالة تعاون بشكل دقيق ووضع الضوابط اللازمة لكي نحول دون تسرب النفوذ الامبريالي والاصابع الامبريالية والصهيونية من خلال ميادين التعاون مع هذه البلدان . وعلينا ـ في نفس الوقت ـ ان نعي جيدا احتمالات انفكاك علاقات عدد من الدول الغربية عن سياسة الولايات المتحدة الاميركية او ضعف ارتباطها بها على الاقل ، بسبب الدعوة المتعاظمة الى استقلال اوربا ووحدة مصالحها وكذلك بسبب تزايد الحاجة الى الطاقة ، والبترول منها بشكل خاص ، وخطط اميركا في السيطرة على هذه الطاقة ، وبخاصة في منطقة الشرق الاوسط ، لا من اجل توفير حاجة الولايات المتحدة الحالية والمستقبلية حسب ، وانما من اجل الاستفادة من ذلك والابقاء على تبعية اوربا الغربية لها ، وعلينا

ان نستفيد مما يسببه ذلك من صراع خفي او مكشوف بما يخدم نضالنا الوطني والقومي ·

٦ – ومن الضروري الاهتمام بالعلائق الاقتصادية والفنية مع اليابان · فعلى الرغم من العلاقات الوثيقة السياسية والاقتصادية التي تربط هذه الدولة بالولايات المتحدة فان السمة الاساسية لتعاملها مع بلدان العالم هي السمة التجارية ·· ان اليابان بلد مستهلك لكميات هائلة من الطاقة ويعاني بشدة من مشكلة تلوث البيئة وهو بلد متقدم جدا في الميادين الصناعية والتقنية ، لذلك فان التعاون معه في هذه الميادين امر مفيد جدا ، ولا يتعارض مع نهجنا المعادي للامبريالية ·

القارات الثلاث وعدم الانحياز

ان وطننا العربي ينتمي الى ما يدعى بالعالم الثالث الذي يتكون من قارات آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية · وتلتقي اغلب بلدان هذه القارات في اوجه عديدة ، فهي جميعا كانت خاضعة – بشكل او باخر – للسيطرة الاستعمارية ، وناضلت وماتزال في سبيل التحرر والتقدم والنهضة القومية ، والوحدة القومية بالنسبة للامم المجزأة ، كالامة العربية ، كما تعاني جميعها من مشكلات التخلف في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية · وفي مسيرة الكفاح المشترك ضد الاستعمار نشأت بين هذه البلدان – بشكل عام – لغة مشتركة ، وتكونت بينها علائق ودية ·· وقد عبرت حركة الحياد الايجابي وعدم الانحياز – ابتداء من مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ ، وانتهاء بمؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ – عن الاطارات العامة التي تجمع هذه البلدان كما تكونت لها منظمات كمنظمة التضامن الاسيوي الافريقي ومنظمة القارات الثلاث ، وهيئات عديدة تفرعت عنهما ·

وتحدد المؤشرات التالية علائقنا بهذه البلدان ونظرتنا الى سياسة عدم الانحياز :

أ – ان الوطن العربي يقع في قارتين ، هما آسيا وافريقيا وتجاوره في هاتين القارتين وتقترب منه بلدان عديدة ، تربطه واياها علائق قديمة وفي ميادين عديدة · ومن الطبيعي ان تسعى الامة العربية الى اقامة اوثق العلائق مع هذه البلدان ، وفي جميع الاصعدة ·· فتلك حاجة حياتية لاغنى عنها ، وبخاصة في العالم المعاصر ·

ب – ان التشابه في الاهداف والظروف ·· برغم عموميته بين هذه البلدان يحتم عليها التضامن فيما بينها ، فلهذا التضامن اهمية حاسمة في تصفية الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة في هذه القارات ، وفي تحقيق التقدم الاجتماعي لبلدانها وفي اعادة صياغة العلائق والموازين الدولية بالشكل الذي يعطيها مركزا مرموقا ومؤثرا في المجتمع الدولي ويعزز مقومات السلم العالمي ·

ج – اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي – ومنذ تأسيسه – سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ركنا اساسيا في موقفه من العلاقات الدولية ولكنه اكد وبصورة مبدئية حازمة مضمونها التحرري والتقدمي والديمقراطي المعادي للامبريالية بكل اشكالها ولسياسات الالحاق والتمييز بين الامم بسبب كبرها وصغرها ، او لاي سبب آخر · واستنادا الى هذه المؤشرات تحدد نشاط الحزب والثورة في ميدان حركة عدم الانحياز وفي العلائق مع بلدان القارات الثلاث · فبالاضافة الى ما أشرنا اليه من العلائق مع البلدان المجاورة للعراق والقريبة منه ·· سعت الثورة الى اقامة علائق طيبة وتوثيق القائمة منها مع بلدان كثيرة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ·· وبخاصة البلدان المتحررة والتي تقف مواقف جيدة من القضية العربية بشكل خاص ، ومن قضايا التحرر بشكل عام ··· في خلال السنوات الماضية اتسعت وتطورت علائق العراق بالكثير من بلدان افريقيا ·· وتم تبادل الزيارات بيننا وبينها في مختلف الاختصاصات

والمستويات ، وزار العراق رؤساء الصومال وافريقيا الوسطى وتشاد ، وعقدت اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع هذه البلدان وقدم لها العراق مساعدات اقتصادية ومالية وغيرها .
كما تم ولاول مرة انشاء علاقات دبلوماسية مع عدد من دول اميركا اللاتينية ككوبا وفنزويلا والبرازيل ، وتم تبادل الزيارات معها ، وزار رئيس وزراء كوبا العراق ، كما اقيمت علائق اقتصادية ، وبخاصة في حقل البترول مع البرازيل .

اما في ميدان حركة عدم الانحياز فقد سعت الثورة – وفي جميع المجالات المتاحة – الى تأكيد نظرتنا المبدئية تجاه سياسة عدم الانحياز ، كما اسهمت في جميع المبادرات الرامية الى تعزيز هذه السياسة في الحياة الدولية وتنشيط حركة عدم الانحياز، وشاركت في الاجتماعات التمهيدية لمؤتمراتها ، كما شاركت في المؤتمر الاخير الذي عقد في الجزائر في ايلول ١٩٧٣ ، واكدت مواقفنا المبدئية من هذه السياسة ونظرتنا الى القضايا الاساسية المطروحة في المؤتمر .

ويجب ان نعترف بان الشوط الذي قطعناه في ميدان توثيق العلائق مع بلدان القارات الثلاث والجهود التي بذلناها في حركة عدم الانحياز ما تزال اقل بكثير من طموح حزبنا ، فالقطر العراقي ، بحكم قيادة الحزب له ، يجب ، ان يلعب دورا نشيطا ، بل طليعيا بين بلدان القارات الثلاث ، وان لايتصرف في علاقته مع بلدان هذه القارات وفي حركة عدم الانحياز ضمن اطاره كقطر فحسب ، بل عليه ان يتصرف بالشكل الذي يجسد النموذج المشع لحركة الثورة العربية ، ولشعاراتها الاساسية في هذا الميدان .

الهيئات الدولية

يحتل النشاط في المنظمات والهيئات الدولية اهمية خاصة

في النضال الذي يخوضه اي شعب لتحقيق اهدافه الاساسية والاحتلال مكانته التي يستحقها في الاسرة الدولية . ومع ان حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة السابع عشر من تموز كانا يؤمنان ، وبحق ، ان ميدان النضال الاساسي في سبيل تلك الاهداف ليس هو هذه المنظمات والهيئات ، وانما ارض الوطن ، وان النتائج الفعلية لا تتحقق من خلال مقررات تلك المنظمات والهيئات وانما من خلال الجهود الجادة الفعلية التي نوظفها في نضالنا والتضحيات التي نقدمها من خلاله ، فان من الخطأ التقليل من اهمية التواجد والنشاط في هذه المنظمات ومن اهمية ما تتخذه من مقررات .

ان علينا ان نحرص على اتباع سياسة حكيمة ومتوازنة في هذا الشأن . ان التواجد والنشاط في هذه المنظمات والهيئات يجب ان لا يكون ، باي حال من الاحوال ، بديلا عن النضال الفعلي والجاد الذي نخوضه على ارضنا وبامكاناتنا .. ولكن – في الوقت نفسه – يجب ان لا نحجم عن التواجد في هذه المنظمات والهيئات وعن النشاط في اطارها باقصى درجة ممكنة من الفعالية ، وان لا نستهين باهمية ذلك وباهمية ما نستخلصه من هذه المنظمات والهيئات من مقررات لصالح قضايانا الوطنية والقومية .

ان اهم المنظمات الدولية هي الامم المتحدة وما يتفرع عنها من مؤسسات وهيئات مختلفة ، وتحرص كل بلدان العالم، حرصا شديدا ، على التواجد في هذه المنظمة وعلى النشاط فيها بفعالية في سبيل تحقيق اهدافها وتعزيز سياساتها الخارجية للحصول منها على المواقف السياسية التي تكون لصالحها ، وعلى ما امكن من المساعدات الفنية والاقتصادية . وخلال الفترة الماضية لم نهمل هذه المؤسسة الدولية الكبيرة ، ولكننا – في الوقت نفسه – لم نبذل – في اطارها – جهودا مركزة ، وكان نشاطنا فيها دون المستوى المطلوب واذا كان رفضنا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ قد قلل ، عمليا ، من حدود تحركنا في هذه المنظمة ، وبخاصة في اطار ما يسمى بازمة الشرق الاوسط ، فان ذلك يجب ان لا يحول دون مشاركتنا

الفعلية في كل نشاطات المنظمة وان نبين فيها رأينا بصراحة ووضوح ، وفي اطار من التنسيق والتعاون مع البلدان العربية الاخرى دون المساس بمواقفنا المبدئية الاساسية ·

وهناك ايضا منظمات وهيئات دولية عديدة خارج نطاق العمل الرسمي والتمثيل الحكومي ، كحركة السلم العالمية ومنظمة التضامن الاسيوي الافريقي والاتحادات العالمية العمالية والمهنية وغيرها ·· وهي تلعب ادوارا مهمة في التأثير في الرأي العام العالمي ويمكن القول ان نشاطنا على هذا الصعيد كان جيدا خلال السنوات الماضية وبخاصة خلال معركة التاميم ، وكان للعراق موقع بارز في اغلب نشاطات هذه الهيئات التي تم بعضها في بغداد ·

× × ×

الجزء الثاني

مهمات المرحلة المقبلة

مقدمة

في حديثه الى الشعب بمناسبة الذكرى الخامسة للثورة قال الرفيق احمد حسن البكر امين سر القطر رئيس الجمهورية ما يلي :

« ان ثورتكم العظيمة التي انطلقت في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي اكملت اليوم بثقة وطيدة وهمة عالية عامها الخامس ·· وهي تدخل عامها السادس بثقة أقوى وهمة أعلى · وفي هذا اليوم التاريخي يجدر بنا أن نلقي نظرة فاحصة ودقيقة على مسيرة السنوات الخمس الماضية ، مقيمين بروح ثورية وعلمية نزيهة ما تم انجازه فيها ، مستخلصين من الانتصارات ومن السلبيات الدروس والعبر التي يتحتم علينا ان نضعها نصب أعيننا في مسيرة المستقبل » ·

وفق هذا المنهج الذي حدده الرفيق امين سر القطر في خطابه التاريخي في ١٦ تموز ١٩٧٣ ، تناول الجزء الاول من تقريرنا المرحلة الماضية من مسيرة الثورة ·

ان لتحليل المسيرة ، وكشف صفحاتها غير المعلنة وايضاح جوانبها غير الموضحة بشكل كاف قيمة تاريخية مهمة ·· غير

ان القيمة الاكبر هي في وضع ما اكتسبناه من دروس ، وما توصلنا اليه من استنتاجات من دراسة المسيرة الماضية في خدمة مسيرة المستقبل .

ان دراسة المسيرة الماضية دراسة تحليلية ونقدية شاملة ليس القصد منها فهم تلك المسيرة ، ومن ثم اسدال الستار عليها ، بل فهمها في سبيل امتلاك رؤية ثورية اوضح ، وخبرة اعمق لقيادة مسيرة المستقبل .

واذا كانت المسيرة الماضية قد حفلت بالاخطار والمهمات الصعبة والدقيقة والمتشابكة ، فان المرحلة المقبلة والتي تمتد خلال خمس سنوات بين هذا المؤتمر والمؤتمر القطري القادم ستكون ، بالتاكيد ، اكثر من المرحلة الماضية احتواء على الاخطار والمهمات الصعبة والدقيقة والمتشابكة لاسباب رئيسية ثلاثة :

أ - ان مسيرة الثورة - برغم تجزئتها الى مراحل - تتشكل من حلقات مترابطة ومتصاعدة في ان واحد ، لذلك فانها كلما قطعت مرحلة ودخلت اخرى وجدت نفسها أمام مهمات اكثر واشمل واصعب ، وساحات نضال أرحب واكثر احتواء على الاخطار .

ب - ان طبيعة حزب البعث العربي الاشتراكي ومهماته القومية الشاملة تجعلانه يواجه مسؤوليات ومهمات اكثر واشمل واخطر كلما امتلك قوة اضافية وخبرة اعمق .. فالنجاح في تأدية مهمات المرحلة الماضية لن يؤدي الى تقليل مهمات المرحلة المقبلة ، بل الى زيادتها .

جـ - ان الاعداء الامبرياليين والرجعيين الذين وقعوا - خلال بعض فترات المسيرة الماضية - في حالات « سوء التقدير » لما يمكن أن يقدم عليه الحزب وما يمكن أن يسفر عنه تطور الثورة باتوا ، وبعد أن كال لهم الحزب والثورة وجماهير الشعب ضربات موجعة في الصميم ، يعرفون حق المعرفة أي طراز من الاحزاب هو حزب البعث العربي الاشتراكي ، واي طراز من الثورات هي ثورة ١٧ تموز .. واي طراز من الجماهير

المنظمة هي جماهير الشعب وقواه الوطنية والقومية التقدمية في هذا القطر . لذلك فان الاساليب والاحتياطات التي استخدموها وزجوا بها في التآمر على الحزب والثورة ومكتسبات الجماهير خلال المرحلة الماضية لن تبقى على ما كانت عليه ، بل ستتغير ، وقد تغيرت منذ الان ، من حيث النوع ومن حيث الكم ، مما يعني اننا سنواجه خلال مرحلة السنوات الخمس المقبلة مخاطر اكبر واكثر دقة .

ونكرر هنا ما سبق أن قلناه في مقدمة هذا التقرير ..

« فبعد خمس سنوات ونصف في قيادة السلطة السياسية وفي قيادة التحولات التحررية والديمقراطية والاشتراكية والتعرف على مشكلاتها المعقدة ، وبعد التجارب الصعبة والدقيقة ، بل المرة التي اجتازها الحزب خلال المرحلة الماضية على الصعيدين القطري والقومي ينبغي أن نعرف ، بدقة ، مواقع اقدامنا اليوم ، ونحدد ، بدقة ايضا ، ما يتحتم علينا وما يمكن تأديته من مهمات خلال المرحلة المقبلة التي تمتد عبر السنوات الخمس القادمة .

واذا كان لنا أن نحتج بنقص الخبرة في المرحلة السابقة فلن يكون لنا مثل هذا العذر في المرحلة المقبلة . واذا كانت الجماهير في قطرنا وفي الوطن العربي تنظر الينا ، في المرحلة السابقة ، كثوار جدد يفتقرون الى التجربة فانها ، اليوم وفي المستقبل ، تنظر الينا كقادة لابد ان يكونوا مؤهلين » .

ايها الرفاق ، ايتها الجماهير :

من خلال دراسة التجربة السابقة بميادينها المختلفة ومن خلال استشراف ما سيواجهنا من مهمات وما سيحيط بنا من مصاعب واخطار في المرحلة المقبلة ، يمكننا القول ان مرحلة السنوات الخمس القادمة تشترط قبل كل شيء الحاجات المركزية التالية :

١ - تعزيز وحدة الحزب ، سواء على صعيد القطر او على الصعيد القومي ورفع مستوى نضاليته وفاعليته في الساحة العربية وفي قيادة الجماهير العربية .

٢ ـ رفع المستوى الفكري والعملي والتنظيمي للقيادات الحزبية ولاعضاء الحزب ومنظماته كافة وتوسيع دائرة المسؤولية القيادية فيه .

٣ ـ تطوير وتوسيع النشاط الايديولوجي في شتى الحقول ، باعتباره ميدانا مركزيا من ميادين نشاط الحزب ، وشرطا مركزيا من شروط العمل الحزبي والتقدم في المراكز الحزبية .. والحرص الشديد والحازم على ضمان الوحدة الفكرية في صفوف الحزب .

٤ ـ تعزيز الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وتطوير نشاطها الوطني في مختلف الميادين ، وتمتين العلاقات الجبهوية الكفاحية بين حزب البعث العربي الاشتراكي واطراف الجبهة والتمسك الحازم والمبدئي والعملي بالطريق السلمي والديمقراطي لحل المسألة الكردية بما فيه التطبيق الشامل لبيان آذار وتحقيق الحكم الذاتي في موعده المقرر ليكون الاطار الديمقراطي الفعال لممارسة جماهير شعبنا الكردي حقوقها ومطامحها القومية المشروعة في اطار الوطن الواحد والاهداف والمصالح المشتركة وتطوير المنطقة الشمالية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل شامل وسريع وبصيغ استثنائية ، وصيانة الحقوق والمكتسبات التي تحققت للاقليات القومية المتآخية في البلاد وتطويرها باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية والتطور الديمقراطي والتقدمي في البلاد .

٥ ـ اعتماد البرمجة والتخطيط بشكل جاد ودقيق في ميادين العمل والنشاط كافة سواء على صعيد الحزب او الدولة أو المنظمات الشعبية .

٦ ـ الحرص الشديد على خلق حالة شاملة من التوازن والتناسق في ميادين التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باستخدام امكانات وجهود اضافية في الميادين والفروع المتخلفة ودفعها للحاق بالميادين الاخرى الاكثر تقدما ، ومن ثم قيادة مسيرة التحولات قيادة

شاملة ومتوازنة ومتناسقة ، باتجاه الاهداف الستراتيجية للثورة .

٧ ـ تعميق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وتسريعها بهدف بناء كل الاسس المادية والمعنوية اللازمة للانتقال الى الاشتراكية .

٨ ـ الحرص الشديد على اجراء موازنة ثورية دقيقة بين مستلزمات صيانة القاعدة الثورية في القطر العراقي ، وتأدية مهمات الثورة على الصعيد الوطني وبين تأدية المهمات القومية .. وعدم تكرار الاخطاء التي وقعت في الماضي ، والاستفادة من دروسها المريرة والغنية .

٩ ـ الحفاظ على المنهج الثوري الواقعي الذي اتسمت به المسيرة الماضية وتم من خلاله تحقيق النجاحات في مختلف الميادين ، مع السعي المستمر لتطويره تطويرا خلاقا وتسريع وتيرة العمل في تأدية المهمات الوطنية والقومية ، وفي اجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

١٠ ـ اعادة التوازن في ميدان العمل والنشاط ، سواء على صعيد الحزب او الدولة او المنظمات الشعبية ، وفي المجتمع كله بين المركزية والديمقراطية ، وضمن صيغ متدرجة وطيدة ومضمونة .

١١ ـ وفي جميع الميادين يجب الاخذ بالاعتبار ان صيغ الضرورة والطوارىء التي يتحتم علينا اسقاط ما تسمح ظروف المرحلة باسقاطه منها يمكن ان تصبح في بعض الاحيان ولمواجهة حالة معينة ، ضرورية جدا .. كما قد تبرز الحاجة الى صيغ ضرورة وطوارىء مبتكرة وجديدة ،وفقا لحاجات المرحلة والظروف المحيطة .. مع الحرص الشديد على عدم الانسياق وراء تعميم هذه الصيغ واستخدامها لفترة اطول مما يجب ، بدافع التردد او المبالغة في تقدير مستلزمات الطوارىء ومجابهة الاخطار والظروف المستجدة .

ايها الرفاق ايتها الجماهير :

في الخطاب التاريخي الذي أشرنا اليه ·· قال الرفيق أمين سر القطر وهو يتحدث عن المرحلة المقبلة :

« اننا ندخل اليوم السنة السادسة من مسيرة ثورتنا بهمة عالية ·· وثقة وطيدة بالمستقبل ·

ان الروح الثورية الوطنية والقومية التي حركت مسيرتنا خلال السنوات الخمس الماضية ، واستطعنا بها ان نحقق ما حققناه من اعمال وانتصارات ستبقى قوية وسترتفع دائما رايات النصر في طريق مسيرتنا الظافرة ·

ان ايماننا بشعبنا قوى ·· وان ايماننا بامتنا قوى ·· وسيكون المستقبل اكثر اشراقا من الماضي ·· وسيحفل بالاعمال والانتصارات اكثر مما حفلت المرحلة الماضية » ·

بهذه الثقة العالية بالنفس ·· وبطاقات شعبنا وامتنا يتحتم علينا دخول المرحلة المقبلة وتحديد مهماتها وتأدية تلك المهمات ·· ان مهمات المرحلة المقبلة يجب ان تجسد طموحنا كبعثيين وطموح جميع المناضلين الذين حملوا منذ عشرات السنين راية النضال الثوري ، وعبر الوطن العربي بأسره في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية · وها نحن جميعا نقف اليوم على ارض قاعدة صلبة ·· في القطر العراقي ·· الجناح الشرقي للوطن ·· فلنجعل من هذه القاعدة منطلقا للمبادىء التي آمنا بها والتي ناضلت وآمنت بها اوسع الجماهير ·· وضحت في سبيلها قوافل الشباب وهي تغمض جفونها على الامل المشرق الذي بات اليوم مسؤوليتنا نحن ·· فلنكن اهلا لهذه المسؤولية ·· فلنكن بعثيين حقيقيين ·· ولنكن مواطنين نحمل هوية الانتماء الى الوطن بجدارة ·· ولنؤد واجباتنا القومية التاريخية المقدسة بهمة عالية ·· وبكفاءة عالية ·· وبشرف المناضلين ·

١ ـ قيادة الحزب للثورة ولسلطتها السياسية ومواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية

استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي خلال المرحلة

الماضية ان يرسخ السلطة الثورية ، وان يعزز قيادته لها وان يوسع ويعزز قاعدة المشاركة الوطنية فيها وان يقف بحزم وكفاءة في وجه مختلف اشكال التآمر الامبريالي والرجعي · غير ان ماحققناه خلال المرحلة الماضية ـ برغم اهميته الحاسمة ـ يجب ان لايدفعنا الى الخدر والاطمئنان الكاذب الذي يجعلنا نتوهم ان ثورة الشعب ومكتسباته العظيمة لم تعد مهددة ·

ان الاوضاع في المنطقة تتدهور بالشكل الذي يجعل التجربة الثورية في قطرنا خطرا كبيرا على مخططات الامبريالية ومصالحها وعلى الانظمة المتراجعة ·· فالعراق يتحول تدريجيا الى جزيرة ثوريةمحاطة ببحر من النفوذ والعداء الامبريالي والرجعي ·· لذلك فان المرحلة المقبلة ستشهد اشتداد التآمر الامبريالي والرجعي ضد الحزب والثورة ومكتسبات الجماهير وسيستخدم الاعداء ، كما اشرنا من قبل ، اساليب جديدة ومبتكرة وسيزجون للتآمر ضدنا احتياطات لم يستخدموها من قبل ، وقد بدأوا ذلك فعلا ·

اننا يجب ان لا نسقط من حسابنا الاحتمالات المعاكسة احتمالات وقوع تغيرات لصالح حركة التحرر العربي ·· فالمنطقة التي نعيش فيها حافلة بالقوى المتفاعلة وبالمتغيرات المحتملة والمفاجئة في آن واحد ·· ولكن يجب ان نضع حساباتنا ، وفي جميع الاحوال ، وفقا لحساب « اسوأ الاحتمالات » كما فعلنا في معركة التأميم المجيدة وانتصرنا · ان هذا التقدير الثوري والواقعي هو مفتاح النصر وعلى القيادة ان تدرس الظروف والاحتمالات المستجدة ، وان تضع لها اساليب المواجهة المناسبة ضمن هذا الاطار · وفي الوقت نفسه فان كل ظروف التآمر على قسوتها وخطورتها ، لن تكون اقوى من شعبنا ومن ثورتنا ومن حزبنا ، اذا عرفنا كيف نستخدم طاقاتنا الوطنية المتحدة ·· واين نوجه الضربة ·· ومتى نتقدم ·· ومتى نتراجع تراجعا منتظما وفق صيغة توفير المستلزمات من اجل الوثوب الى امام وعلينا ان نعلم ونتذكر :

اولا ـ ان مهمة الحفاظ على الثورة هي اولى المهمات التي تقع على عاتق الحزب ومناضليه وعلى عاتق الجبهة الوطنية

والقومية التقدمية وكل المناضلين من أجل التحرر والوحدة والتقدم وكل الناس الشرفاء لا في القطر العراقي فحسب وانما في الوطن العربي كله . فالقاعدة الثورية التي تم تشييدها في هذا الجزء من الوطن العربي يجب ان تبقى مهما كلف ذلك من تضحيات وجهود .

ثانيا – ان المنهج الحازم والجريء والحاذق الذي اتبعه حزب البعث العربي الاشتراكي وقيادة الثورة في مواجهة المؤامرات والمتآمرين – على اختلاف هوياتهم واشكال تآمرهم – منهج ضروري جدا .. ويجب الحفاظ عليه .

٣ – ان المرحلة القادمة يجب ان تشهد خطى اسرع ، وتدابير اكثر حزما لتنقية اجهزة الدولة كافة من العناصر المتآمرة والمشبوهة والمعادية للثورة ، وانجاز هذه المهمة بصورة حاسمة ونهائية .

٤ – ان تعزيز قيادة الحزب الفعلية والحاسمة للدولة والمجتمع مهمة تحتل اولوية خاصة ، ولا يجوز التهاون فيها مطلقا ، فهي ضرورة مركزية من ضرورات بقاء الثورة وصيانتها وتطويرها .. وهي ليست ضرورة حزبية فحسب وانما هي ضرورة وطنية وقومية ايضا .

وفي هذا الشأن لابد من تأكيد مسألتين :

أ – ان قيادة الحزب للدولة والمجتمع لا تكون من خلال السيطرة الشكلية ، والعددية على المؤسسات والانشطة المركزية في الدولة والمجتمع ، وانما تكون – ومع ضرورة تعزيز قيادة تلك المؤسسات – من خلال نجاح الحزب نجاحا حقيقيا وحاسما في تعبئة الجماهير وتسيير شؤون الدولة باتجاه المبادىء الاساسية للثورة ، ومن خلال توصل الجماهير الى الاقتناع بضرورة قيادة الحزب بالنسبة للشعب والوطن ومصيرهما واهدافهما .

ب – ان المرحلة المقبلة تتطلب تصفية جميع الاخطاء التي حدثت خلال المرحلة الماضية في العلاقات بين الحزب والدولة ، تلك الاخطاء التي سبق الحديث عنها . كما تتطلب تأشير الحدود الدقيقة والواضحة بين وظائف الحزب ووظائف الدولة ،

كمؤسستين تتميز الواحدة منهما عن الاخرى ، وان كانت الاولى هي التي تقود الثانية .

ان الحزب يقود الدولة من خلال المبادىء والاسس التي اشير اليها وعلى هذا الاساس لا يجوز تخطيها والتدخل في شؤون الدولة التفصيلية مهما كانت المبررات ، الا في حالات الطوارىء ، او في الحدود التي تسمح بها القيادة بتعليمات محددة .

٢ المهمات الوطنية والديمقراطية

أ . الاستقلال السياسي

اشرنا في الفصل الخاص بالاستقلال السياسي في الجزء الاول من هذا التقرير الى ان هذه المهمة الاساسية تعتبر ناجزة غير ان ما يقع على عاتقنا من واجبات في هذا الشأن خلال مرحلة السنوات الخمس المقبلة هو تعزيز الاستقلال السياسي وتعميق مضامينه وذلك من خلال :

١. الاستمرار في النهج التحرري الحازم لتصفية شبكات التجسس والعمالة .

٢. الاستمرار في نهج بناء سلطة مركزية قوية .

٣. الاستمرار في نهج نشر الثقافة الوطنية والقومية بين جماهير الشعب وتحصينها ضد الثقافات والتيارات الاجنبية المعادية لمبادئنا ومصالحنا الوطنية والقومية وكذلك تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية وصيانة مصالح الوطن واسرار الدولة .

ب . الاستقلال الاقتصادي

كان قرار تأميم شركة نفط العراق تدبيرا ثوريا كبيرا وعملا حاسما على طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي . وقد اعقبه قرار تأميم الحصص الاميركية والهولندية في شركة نفط البصرة اثناء حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ثم تأميم حصة كولبنكيان ، غير ان هذه المهمة المركزية من مهام الحزب

والثورة لم يتم انجازها بعد بصورة نهائية وان كنا قد قطعنا الشوط الاعظم على طريق انجازها لذلك يترتب علينا ، خلال المرحلة المقبلة ، وكمهمة مركزية وبالغة الاهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد بصورة شاملة ونهائية وذلك من خلال ما يلي :

١ ٠ تعزيز السيادة الكاملة على ثروتنا الوطنية الاولى ـ النفط ـ من جميع الوجوه ٠

٢ ٠ تنظيم التجارة الخارجية بالشكل الذي يؤمن لنا مصادر متعددة للتعامل التجاري ، سواء في استيراد حاجاتنا الاساسية او في تصدير بضائعنا الاساسية بحيث لا تشكل الحاجة الى الاستيراد او التصدير اي قيد على استقلال اقتصادنا وعلى ارادتنا الوطنية الحرة ٠

ومن الضروري في هذا الشأن الاستمرار في سياسة الحد من الظواهر الاستهلاكية الضارة التي تؤثر بصورة او باخرى على ضوابط تعزيز الاستقلال الاقتصادي ٠

٣ ٠ اتباع سياسة اقتراض صحيحة ، فالقروض الاجنبية التي نحصل عليها يجب ان تنحصر في الحاجات الاساسية ذات الصلة بخطة التنمية ، وان لا تصل في احجامها واسسها الحد الذي يؤثر على استقلالنا الاقتصادي وارادتنا الوطنية الحرة في التعامل مع الدول وفقا لمصالحنا الوطنية والقومية ٠

ولما كانت الثروة النفطية هي الثروة الوطنية الاساسية ويتقرر على ضوء سياستنا النفطية الكثير من المسائل الكبرى ذات الصلة بالاستقلال السياسي والتقدم الاجتماعي ، فلابد من تأشير مهمات محددة في هذا الشأن :

١ ٠ انجاز المشاريع النفطية الكبرى (كمشروع الخط الستراتيجي بين حديثة والفاو والمشروع المار عبر تركيا ومشروع الميناء العميق) في الوقت المحدد لها ٠

٢ ٠ ان مرحلة السنوات الخمس القادمة يجب ان تشهد بناء الصناعات البتروكيمياوية العراقية وعلى اوسع نطاق ممكن ٠ فبالاضافة الى الاهمية الاقتصادية والتقنية لهذه الصناعات ، فان قيامها يؤدي دورا اساسيا في تعزيز سياستنا

النفطية وبالتالي استقلالنا الاقتصادي ٠ ان سياسة الاقتصار على تصدير النفط الخام هي سياسة متخلفة لا تتناسب مع طموحاتنا الوطنية والقومية ، ولا تضمن لنا موقعا فعالا في الشؤون النفطية في العالم ٠ وفي الوقت نفسه ينبغي علينا توسيع صناعة تكرير النفط ٠ فعلى ضوء مشكلة تلوث البيئة وزيادة الحاجة الى البترول الخام ومشتقاته في البلدان المتقدمة ، فان امكانيات التكرير لن توفر الحاجة المطلوبة في هذه البلدان خلال المرحلة المقبلة وستزداد اهمية وضرورة هذه الصناعات في البلدان المنتجة كبلادنا ٠

٣ ٠ مع تأكيد الحاجة الى زيادة معدلات انتاج النفط بوتائر متصاعدة ينبغي علينا عدم الانسياق وراء الموجة العارمة التي تقودها الامبريالية الاميركية وتطبقها بصورة خاصة في السعودية وايران وذلك بزيادة معدلات الانتاج بصورة جنونية لا تتناسب اطلاقا مع الحاجات الفعلية للبلدان المنتجة ومع قدراتها على الافادة الجادة من العائدات الهائلة المترتبة على هذه الزيادة ٠

ومن الضروري جدا ، اجراء مسح عام ودقيق لاحتياطاتنا النفطية وهذا يتطلب استخدام جهد فني وتقني وطني واجنبي واسع النطاق ، فالاحتياطيات المكتشفة حتى الان لا تعطي صورة كاملة عن احتياطياتنا الحقيقية ٠٠ لذلك فان تطبيق خطة صحيحة في العملية الانتاجية البترولية يتطلب التعرف وبشكل سريع على مجمل الاحتياطي البترولي الحقيقي في بلادنا والذي توقف الاكتشاف فيه من قبل شركات النفط منذ عام ١٩٦٠ تقريبا ٠

جـ ٠ المسألة الكردية

منذ الان ٠٠ وخلال المرحلة المقبلة تعتبر المسألة الكردية القضية الداخلية الاولى والاكثر الحاحا والاكثر خطورة ٠ وتتصل كيفية حلها ونتائج هذا الحل اتصالا وثيقا بمسائل اساسية كالوحدة الوطنية والجبهة التقدمية والتعبئة الجماهيرية والاستقلال السياسي واستقرار النظام الثوري ونجاح خطة التنمية وفق البرامج المرسومة لها وغيرها من المسائل المهمة ٠

لذلك يترتب علينا وبصورة عاجلة تركيز الجهود ، في جميع الميادين للسير بحلها وفق البرنامج الذي حدده حزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية والقومية التقدمية ومواجهة المشكلات والمخاطر الناجمة عنها بدرجة عالية من النشاط والحزم والكفاءة .

ان الاعتبارات التي ذكرناها في الفصل الخاص بالمسألة الكردية في الجزء الاول من هذا التقرير والتي انطلق منها حزب البعث العربي الاشتراكي في نظرته الى المسألة الكردية ومعالجته لها ماتزال صحيحة وضرورية للمرحلة المقبلة .

واضافة الى ما سبق ذكره فأن النقاط التالية تعتبر المؤشرات الرئيسية في سياستنا تجاه هذه المسألة خلال المرحلة المقبلة :

١ . ان الالتزام ببيان اذار وتطبيق كافة بنوده وكما عبر قادة الحزب في مناسبات عديدة واكدت الوثائق الصادرة عنه والالتزامات التي قطعتها الجبهة الوطنية والقومية التقدمية هو التزام مبدئي وسياسي ثابت تجاه شعبنا الكردي والشعب كله في القطر العراقي وتجاه الشعب العربي والرأي العام الدولي .. فلا تراجع عنه اطلاقا مهما كانت الاحوال ، وبغض النظر عن مواقف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني . وفي هذا الشأن لا يجوز السماح اطلاقا بأي شكل من اشكال الخرق او التجاوز على هذا الالتزام نظريا كان ذلك ام عمليا. غير ان هذا الالتزام لا يعني بصورة مطلقة التزاما تجاه قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني .. ويتقرر مدى التعاون مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في تطبيق البيان وفقا لموقفها تجاه الحزب والثورة والجبهة الوطنية والبيان نفسه وتأديتها لالتزاماتها المتقابلة بموجبه وتمسكها الواضح بالخط الوطني والوحدة الوطنية ، مع الحرص الشديد على ضرورة بذل كل الجهود والمساعي الممكنة وفي اطار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية لتقريب وجهات النظر مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والتعاون معه في تطبيق بيان اذار واقامة الحكم الذاتي في منطقة كردستان .

٢ . ان طريق الحل السلمي والديمقراطي الذي انتهجه حزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية والقومية التقدمية وعبر عن ارادة الشعب خلال المرحلة الماضية في حل المسألة الكردية هو الطريق الصحيح من النواحي المبدئية والعملية والسياسية ولابد من الالتزام به باقصى درجات المبدئية والدقة . غير ان الالتزام بهذا المنهج لا يعني اطلاقا التهاون ازاء المحاولات المشبوهة التي تشجعها الدوائر الاستعمارية والرجعية من خلال بعض الاوساط العميلة والرجعية في المنطقة الكردية تلك المحاولات الرامية الى تفتيت الوحدة الوطنية واثارة الاوضاع الاستثنائية في منطقة الحكم الذاتي وادامتها وتكريس اوضاع انفصالية ومعادية للتطور التقدمي والديمقراطي في البلاد . وعلى الحزب والثورة وقوى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وكل جماهير الشعب ان تقف بكل حزم في وجه هذه المحاولات وان تحتاط بيقظة وتصميم لهذا المخطط الاستعماري والرجعي الذي يحاول الاستفادة من الاوساط العميلة والرجعية في المنطقة الكردية ومن بعض الاوضاع الشاذة فيها في سبيل تنظيم تكتل رجعي يستهدف ، تحت مظلة الحرص المشبوه على الحقوق القومية للشعب الكردي وشعارات اخرى زائفة ومفضوحة الهوية ، التآمر على النظام الثوري وما حققه من مكتسبات تقدمية وديمقراطية عظيمة وعلى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية والشعب العراقي برمته .

د . الجبهة التقدمية

كانت المرحلة الماضية مرحلة اعداد مستلزمات اقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وتذليل المصاعب التي اعترضت قيامها . وفي ١٧ تموز ١٩٧٣ ، وبعد خمس سنوات من انبثاق الثورة توصل حزب البعث العربي الاشتراكي الى الاتفاق مع الحزب الشيوعي العراقي على نص مشترك لميثاق العمل الوطني وقواعد العمل في الجبهة ، وتشكلت من حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي لجنة عليا للجبهة وسكرتارية لها .

أما في السنوات الخمس المقبلة فتنتظرنا في ميدان الجبهة مهمتان مركزيتان :

أ ـ استكمال بناء الجبهة الوطنية والقومية التقدمية بضم الاطراف الاخرى التي حددها الميثاق اليها ، وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني والقوميون والوطنيون المستقلون ، وباستكمال اقامة مؤسساتها المحددة في النظام الداخلي للجبهة .

ب ـ الحرص على الجبهة ، وانجاح تجربتها ، وقيادتها قيادة نشيطة وصحيحة في كافة ميادين عملها .

ان مسألة ترسيخ الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وتطوير نشاطها وتعزيز الممارسات والتقاليد الجبهوية في مختلف الميادين مع العمل المثابر النشيط والخلاق لتعزيز الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي مهمة مركزية لا يجوز التهاون فيها اطلاقا وعلى كل مناضلي الحزب وبخاصة اولئك الذين يتحملون مسؤولية العمل في اطار المؤسسات الجبهوية أن يضعوا ذلك نصب أعينهم .. كما تحتل مسألة تأكيد الخط الجبهوي مرتبة مركزية في النضال القومي ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية في كل أرجاء الوطن العربي ، وأن حزب البعث العربي الاشتراكي مسؤول مسؤولية تاريخية عن انجاح هذا الخط من خلال المثل الصالح الذي يعطيه في اطار تجربته في القطر العراقي ومن خلال نشاطه الثوري في كل أرجاء الوطن .

هـ ـ التحولات الديمقراطية

أن المهمة الاساسية التي تنتظرنا في ميدان التحولات الديمقراطية خلال السنوات الخمس القادمة ، وبعد النجاح الذي حققه حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة في ارساء أسس ومقدمات التجربة الديمقراطية الشعبية بصيغها المناسبة مع ظروف القطر الموضوعية ، وفي انجاز مهمات مرحلية أساسية على هذا الصعيد .. أن المهمة الاساسية هي استكمال مقومات ومؤسسات « الديمقراطية الشعبية » .

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد المهمات والمؤشرات التالية :

١ ـ انجاز تشكيل المجلس الوطني بصيغته المرحلية .

٢ ـ استكمال المستلزمات النظرية والسياسية والتشريعية لصيغة مجالس الشعب وتوفير الكوادر المجربة لقيادتها ، واعطاؤها ما تستحقه من الاهتمام والرعاية كمؤسسة جديدة من مؤسسات المجتمع الثوري وكركيزة من ركائز بناء التجربة الديمقراطية الشعبية .

٣ ـ توسيع الفرص المتاحة للصحافة الحزبية والرسمية والمنظمات الشعبية لممارسة النقد ، وفي اجراء المناقشات والحوار حول القضايا الاساسية والقضايا التي تهم المواطنين ، والسعي دائما وبكل الوسائل المتيسرة لتوسيع قاعدة المشاركة في مناقشة هذه القضايا وايجاد الحلول لها .

٤ ـ وفي اطار المرحلة القادمة ككل ، وبعد انضاج الشروط الملائمة يجب السعي لاستكمال مقومات التجربة الديمقراطية الشعبية بوضع دستور دائم للبلاد ، واجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني وتشكيل مجالس الشعب على أساس الانتخاب .

وتتطلب المرحلة المقبلة في هذا الميدان تطويرا واسعا للنشاط الفكري في سبيل ايجاد الصيغ والحلول للقضايا التي تطرحها مسألة استكمال مقومات الديمقراطية الشعبية .. فانجاز المهمات المطلوبة السابقة الذكر ليس بالامر السهل وبخاصة في بلد ، كبلدنا ، يفتقر الى تقاليد الممارسة الديمقراطية بشتى أشكالها . ففي هذا الميدان ستجابهنا مصاعب عديدة تنتظر التفسير والحل .. مما يعطي للنشاط الفكري أهمية بالغة ، وفي جميع الاحوال علينا أن لا نشعر بالخوف مما قد تفرزه هذه التجربة من سلبيات بحكم الحاجة الى الممارسة وتشخيص الاخطاء .. وعلينا أن نعالج السلبيات من نظرة واقعية ثورية تأخذ بعين الاعتبار مشكلات الواقع وما يفرزه من صيغ طوارىء .. ولكنها لا تفقد الافق الستراتيجي الذي هو بناء التجربة الديمقراطية الشعبية .. وعلينا أن نحافظ

في مسيرة بناء التجربة الديمقراطية الشعبية على موازنة دقيقة .. فلا يجوز التسرع واتخاذ خطوات لم تهيأ لها المستلزمات الموضوعية ، كما لا يجوز ، في الوقت نفسه ، المبالغة في المصاعب والاخطاء وبالتالي التردد في المضي قدما في استكمال مقومات التجربة الديمقراطية الشعبية .

ولابد من التاكيد أن أزمة الديمقراطية هي من أخطر ازمات حركة الثورة العربية .. والواقع العربي الراهن .. وان النجاح في انجاز تجربة ديمقراطية شعبية صحيحة ومتكاملة هو في مقدمة العوامل التي تجعل تجربتنا في هذا القطر تجربة نمونجية وملهمة لحركة الثورة العربية .

٣ ـ مهمات التحويل الاشتراكي

قلنا في الباب الخاص بالتحولات الاشتراكية في الجزء الاول من هذا التقرير : « ان المهمات التي واجهتها ثورة السابع عشر من تموز في ميدان التحول الاشتراكي كانت ذات اوجه ثلاثة : الاول ضرورة اصلاح الاوضاع الفاسدة والمتخلفة في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والقضاء على الفوضى السائدة فيها . والثاني ضرورة احداث تنمية شاملة وسريعة .. لان احدى المعضلات الاساسية التي يعاني منها قطرنا والاقطار العربية الاخرى والبلدان المماثلة في العالم الثالث ـ الى جانب معضلة السيطرة الاستعمارية والاستغلال الطبقي الاقطاعي والبورجوازي ـ هي ذلك التخلف الذي يشكل قيدا ثقيلا على تقدم المجتمع ورفاهيته ، كما يشكل عائقا كبيرا جدا امام التحول الاشتراكي ، اما الوجه الثالث فهو اتخاذ الاجراءات واحداث التغييرات ذات الصلة المباشرة بمهمة تامين مقدمات الانتقال الى الاشتراكية » .

ان هذه الاوجه الثلاثة لمهمات التحويل الاشتراكي التي طبعت المرحلة الماضية ، ستطبع مرحلة السنوات الخمس المقبلة ايضا . اضافة الى ان السنوات الخمس المقبلة يجب ان تشهد الدخول في مرحلة التطبيق الاشتراكي في الميادين التي تنضج الظروف الموضوعية المهيأة لها . ان اصلاحات عديدة ومهمة

قد تمت خلال المرحلة الماضية في مختلف الميادين في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، ومع ذلك فان هذه القطاعات ما تزال تعاني من التخلف ومن ضعف التخطيط والتنسيق ومن امراض أخرى ، وترتبط مسالة الاصلاح والتطوير والتخطيط والتنسيق في هذه الميادين ارتباطا وثيقا بعملية التحويل الاشتراكي التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي من حيث سرعة التحويل وعمقه ومقدار تأييد الجماهير له وقدرة الحزب على مواجهة دعايات القوى الامبريالية والرجعية واليمينية ومحاولتها افشال التطبيق الاشتراكي ومقاومتها له بكل الوسائل . ان الاصلاح والتطوير في هذه الميادين والوصول الى مستوى جيد من التخطيط فيها والتنسيق فيما بينها يأخذ خلال السنوات الخمس المقبلة اكثر من المرحلة الماضية طابع « الضرورة الاشتراكية » . ومن ناحية اخرى فان الخطوات التي قطعتها الثورة على طريق تأمين مقدمات الانتقال الى الاشتراكية كالاصلاح الزراعي الجذري وزيادة رقعة القطاع العام في التجارتين الخارجية والداخلية وتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة حجم الخدمات وغيرها قد خلقت مشكلات جديدة تتصل اتصالا وثيقا بمسالة الاصلاح والتطوير والتخطيط والتنسيق وتتوقف على حل هذه المشكلات ، وبدرجة حاسمة ، وتيرة المضي قدما في التحويل الاشتراكي ، فاذا لم تبلغ وسائل الادارة والامكانات الفنية والتقنية في القطاع الاشتراكي في الزراعة والصناعة والتجارة مستوى جيدا من التطور والكفاءة ، واذا لم يتم تنسيق جيد بين هذه الميادين ، لا يمكن اتخاذ خطوات مباشرة اكثر جذرية وشمولا على طريق التحولات الاشتراكية .

اما مسالة التنمية فانها كانت وستبقى ولفترة طويلة جدا مهمة اساسية وبالغة الخطورة .. ولابد من توفير كل المستلزمات المادية والفنية والتقنية والبشرية لتحقيق التنمية السريعة والشاملة في كل ميادين الحياة في المجتمع .. والمهمة المركزية في هذا الشأن خلال المرحلة المقبلة هي وضع صيغ التنمية في خدمة قضية التحول الاشتراكي ، أي وضعها بالدرجة الاولى ، في خدمة تطوير وتوسيع القطاع الاشتراكي في الزراعة والصناعة

والتجارة والخدمات ، مع اعطاء اهمية خاصة لتحسين المستوى المعاشي للمواطنين باشكال مباشرة وغير مباشرة وللحاجة البلاد الماسة الى التطور الحضاري والنهضة القومية .

والى جانب الوجهين المذكورين وبترابط وثيق معهما لابد من السير بثبات على طريق اتخاذ الاجراءات واحداث التغييرات ذات الصلة المباشرة بتأمين مقدمات الانتقال الى الاشتراكية والمباشرة في الادوار الاخيرة من مرحلة السنوات الخمس المقبلة بالانتقال الى الطور الاشتراكي في كل ميدان تنضج فيه الشروط الموضوعية للانتقال وتسمح به ظروف المرحلة الجديدة وفي هذا الشأن تنتظرنا خلال المرحلة المقبلة المهمات المركزية التالية التي يتحتم علينا النضال وتوفير كل المستلزمات لانجازها على افضل وجه .. وهي :

١ ـ توسيع القطاع الاشتراكي في الزراعة (أي مزارع الدولة المزارع الجماعية · التعاونيات) وتطويره بالشكل الذي يصبح فيه القطاع السائد والقائد ، والسعي خلال المرحلة المقبلة الى تقليل الاشكال الفردية في الانتاج الزراعي بما يضمن زيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية في حياة الفلاحين وتسريع وتيرة التحولات الاشتراكية .

٢ ـ وضع التجارة الخارجية كلها في يد الدولة والسيطرة بصورة مركزية على التجارة الداخلية وجعل القطاع العام في التجارة الداخلية القطاع القائد مع الاخذ بالاعتبار الضرورات الملحة لانجاز خطة التنمية وما تتطلبه من اجراءات خاصة في هذا الميدان .

٣ ـ تعزيز الموقع القيادي للقطاع العام في الصناعة والعمل بنشاط ووعي ، ووفق المؤشرات التي سبق الحديث عنها للانتقال من انماط رأسمالية الدولة في هذا القطاع الى الانماط الاشتراكية الديمقراطية ، والعمل على تنسيق اوضاع القطاع الخاص وتعزيز قيادة الدولة له بحيث يؤدي دوره الايجابي في خطة التنمية .

٤ ـ توجيه الخدمات العامة وفق اهداف ومتطلبات التنمية والتحويل الاشتراكي .

وبالنسبة لكافة ميادين التحويل الاشتراكي وكل القضايا المتصلة به يجب الاخذ بعين الاعتبار وبدرجة عالية من الاهتمام مسألة الصراع الاقتصادي في المنطقة . فالعراق محاط بعدة دول غنية .. وتتبع هذه الدول النهج الرأسمالي كما ترتبط بالامبريالية بروابط وثيقة . وبالنظر لغنى هذه الدول وبسبب خطة الامبريالية الاميركية الرامية الى اضعاف الاتجاه الاشتراكي وتصفيته في كل بلدان المنطقة .. فانها تسعى وبخاصة حيث تتوفر الامكانات البشرية والاقتصادية الكبيرة لبناء نماذج اقتصادية في اطار التبعية للامبريالية والنهج الرأسمالي وتصويرها من خلال المظاهر الكاذبة والدعاية المضللة على أنها نماذج « متطورة » . لذلك فان المنطقة التي تتأثر بلدانها ببعضها ستشهد خلال المرحلة المقبلة صراعا بين النمط القائم على الاستقلال الوطني والتخطيط الاشتراكي وبين ذلك النمط القائم على التبعية للامبريالية والاساليب الرأسمالية .. وستسعى القوى الامبريالية ورجعية المنطقة والقوى اليمينية فى الداخل الى استغلال الاخطاء التي تحدث في مسيرة التحويل الاشتراكي والمصاعب التي تنشأ خلالها استغلالا واسع النطاق لاضعاف الثقة بالنهج الاشتراكي . وستلعب مسألة المستوى المعاشى للمواطنين وتوفير الحاجات الاستهلاكية الرئيسية ونوعيات تلك الحاجات دورا اساسيا في المعركة بين هذين النهجين المتناقضين .

لذلك ومع الاصرار الحازم والمبدئي والعملي على مواصلة المنهج الاشتراكي ومع الضرورة القصوى لتطوير العمل الايديولوجي في الجانب الاشتراكي وتعميم الثقافة الاشتراكية وتعميقها بين صفوف الجماهير وفضح دعايات الدوائر الامبريالية والرجعية واليمينية ، فان من الضروري حساب خطوات التحويل الاشتراكي وفق ميزان دقيق ياخذ بالاعتبار ظروف المعركة المشار اليها ، كما ان من الضروري اعتماد المرونة في مواجهة الحالات الطارئة والظروف الصعبة ، مع الحرص الشديد على قيادة المحصلة النهائية للمسيرة بالاتجاه تعزيز النهج الاشتراكي وتطويره وتأمين انتصاره الحاسم .

وفي اطار الاوجه الثلاثة لقضية التحويل الاشتراكي

، الاصلاح والتطوير والتنسيق والتخطيط ثم التنمية ثم اتخاذ الاجراءات المباشرة لوضع مقدمات الانتقال الى الاشتراكية ، وفي اطار المهمات المركزية الاربع التي أشرنا اليها والخاصة بالتحويل الاشتراكي في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات يمكن تحديد المهمات والمؤشرات التالية :

١ ـ أن الغاية الاساسية من الاشتراكية هي القضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة في المجتمع ، وتأمين الرفاهية للشعب في ميادين الحياة كافة وبشكل متوازن مع ظروف المرحلة وامكانات البلاد الاقتصادية والمصالح الوطنية والقومية . ومن المستلزمات الاساسية لتأمين الرفاهية في المجتمع زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وتطويره . ان خطى التحويل الاشتراكي لابد أن تقترن بهدف تحقيق الزيادة في الانتاج وتأمين الحاجات الاساسية للشعب من بضائع وخدمات على أفضل وجه .

٢ ـ أن الزيادة الكبيرة التي تحققت في الدخل القومي في ظل ثورة السابع عشر من تموز وسياساتها التحررية والتقدمية والتنموية وبخاصة انتصارنا على الاحتكارات في معركة التأميم المجيدة تستلزم ، اليوم ، تحقيق قفزة كبيرة في المستوى المعاشي للشعب عن طريق زيادة الرواتب والاجور وتخفيض الضرائب والغاء البعض منها وتخفيض أجور الخدمات الاساسية كالكهرباء والماء وتحقيق مجانية التعليم بصورة مطلقة وتطوير الخدمات الصحية وتوفير السكن وما شابه ذلك من الاجراءات التي تتناسب مع امكانات البلاد الاقتصادية وظروف المرحلة .. مع الحرص على تثبيت أسعار السلع الاساسية ذات الصلة بحياة الاكثرية الساحقة من المواطنين وتنظيم أسعار السلع الاخرى .

٣ ـ أن تحقيق التنسيق الكامل والدقيق بين الزراعة والصناعة من جهة وبين التجارة من جهة أخرى مسألة في غاية الاهمية وعلى ضوئها تتقرر مسائل عديدة منها تنظيم التجارتين الخارجية والداخلية وفق الاسس الاشتراكية

وبحيث يمكن تأمين الحاجات الاساسية للجماهير بشكل منظم وجيد ، كما أن النجاح في هذا التنسيق سيزيل الكثير من المصاعب التي تعترض مسيرة التحول الاشتراكي ويعطل تأثير دعايات القوى المعادية للاشتراكية . كما أن للتنسيق بين الميادين المشار اليها اهمية بالغة بالنسبة لاحدى المشاكل الاساسية للصناعة وهي مشكلة توفير المواد الخام .. فاذا جرى تنسيق دقيق بين هذه الميادين أمكن توفير الجزء الاكبر من الخامات التي تحتاجها الصناعة من السوق الوطنية كما يمكن سد الحاجات الاضافية عن طريق الاستيراد من الخارج ووفق خطة متكاملة وطويلة الامد ومستقرة .

لذلك فان متطلبات التحويل الاشتراكي خلال مرحلة السنوات الخمس تستلزم اعادة نظر شاملة في جميع المؤسسات الاقتصادية ذات الصلة التخطيطية أو التنفيذية وانشاء هيئة عليا مركزية تأخذ على عاتقها وضع الخطط بعيدة ومتوسطة وقصيرة الامد والتنسيق بين مختلف الميادين والمؤسسات الاقتصادية وقيادة المحصلة النهائية لنشاطاتها باتجاه الاشتراكية .

٤ ـ أن مبادىء الثورة التي تستهدف تطوير المجتمع على نطاق شامل وعميق ، وتحقيق الرفاهية للشعب .. والمهمات الكبيرة التي تقع على عاتقها على الصعيدين الوطني والقومي والدور الطليعي الذي يؤديه القطر العراقي في النضال العربي من أجل الحرية والوحدة والتقدم والتحديات الاقتصادية الخطيرة التي تواجهنا على صعيد المنطقة والعالم .. كما أن الزيادات الكبيرة في عائداتنا من النفط والتي تحققت بالدرجة الاولى بفضل انتصارنا في معركة التأميم المجيدة كلها ، تلح على ضرورة تحقيق التنمية بطريقة « انفجارية » تؤمن التطور السريع جدا والشامل لكل ميادين الحياة في المجتمع العراقي ولكل مناطق القطر . ويتطلب ذلك ، وبصورة ملحة ، تغيير الصيغ والاطارات والاساليب

القديمة البطيئة وقليلة الفاعلية واتباع صيغ واطارات وأساليب جديدة ، كما تتطلب اعادة النظر في الكثير من التشريعات ذات الصلة بعملية التنمية والتطور ، والاستعانة الواسعة والمنظمة والدقيقة بالخبرات العربية والاجنبية ، بحيث نتمكن من انجاز مشاريع التنمية خلال وقت قصير وتحقيق التوازن فيما بينها وتأمين ما تتطلبه من مستلزمات مادية وتقنية وبشرية لضمان نجاحها وتطورها في المستقبل ٠

أن السنوات الخمس القادمة يجب أن تكون مرحلة تحقيق « القفزة الكبرى » في أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية ٠٠ تنتقل بعدها الى أوضاع متقدمة تتوفر فيها الاسس الراسخة لاقتصاد وطني متين ومزدهر ، كما تتوفر فيها مستلزمات المجتمع العصري والمقومات الثابتة لرفاهية الشعب ٠٠ وعلينا أن نحرص حرصا شديدا من خلال عملية التنمية على اعطاء المثل الصالح والملهم لكيفية تحقيق البناء والتقدم والرفاهية في ظل مبادىء الثورة ونهجها التحرري والوحدوي والاشتراكي على نقيض التجربة المشوهة والعاجزة التي تحاول بعض الانظمة في المنطقة تقديمها من خلال التبعية للامبريالية وانتهاج اساليب العزلة والطريق الرأسمالي الذي اثبتت تجارب العالم الثالث فشله المحتوم ٠

٥ – أن طبيعة المعركة الاقتصادية في المنطقة خلال مرحلة السنوات الخمس المقبلة ومتطلبات التحول الاشتراكي وما ينشأ عنه من مشكلات ومصاعب من ناحية أخرى ، تتطلب نشاطا ثقافيا واعلاميا واسعا بين صفوف الجماهير ٠ ففي المرحلة المقبلة ، أكثر من أي وقت مضى ، ستبرز الحاجة وبشدة للاعلام الاشتراكي والثقافة الاشتراكية لمواجهة الدعايات الامبريالية والرجعية واليمينية ولتوضيح الرؤية في مسيرة التحويل الاشتراكي وكسب تأييد الجماهير للنهج الاشتراكي وتعزيز ايمانها به وثقتها بصوابه ونجاحه ٠

٤ – القوات المسلحة

ان المهمتين الرئيسيتين اللتين واجهتهما الثورة خلال المرحلة السابقة ماتزالان تحتلان مركز الاولوية مع الاخذ بالاعتبار التطورات المهمة التي جرت خلال المرحلة السابقة ٠٠ وهاتان المهمتان هما :

١ – تعزيز قيادة الحزب للجيش ونشر مبادىء الحزب والثقافة القومية والاشتراكية العامة بين منتسبيه وترسيخ الاسس والضوابط المبدئية والعسكرية التي تمكنه من تأدية واجباته على أكمل وجه وتحصنه ضد الانحرافات والمنزلقات وضمان التحامه الكامل بالحركة الشعبية التي يقودها الحزب ، واسهامه الفعال والصحيح في البناء الثوري وفي تأدية المهمات الوطنية والقومية ٠

وفي الوقت الذي نؤكد فيه اهمية الالتزام بالضوابط الادارية التي تستوجبها القوانين والتقاليد العسكرية واحترام تلك الضوابط مع السعي الدائب لاعادة النظر فيها وتطويرها بما يتلاءم مع تطور الثورة والقوات المسلحة ٠٠ وفي الوقت الذي نرى فيه امكانية اسقاط بعض صيغ الضرورة والطوارىء غير الاساسية بحكم تقادم الثورة ورسوخها ، فاننا نؤكد ، وبحزم ، أن القوات المسلحة ٠٠ والجيش بوجه خاص مطالبة بالتمسك الكامل بأغلب صيغ الضرورة والطوارىء القائمة والتي تؤمن اشراف الحزب ورقابته عليها ، وتبقى الحاجة الى ذلك مستمرة خلال المرحلة المقبلة مع ضرورة السعي المستمر لتطوير تلك الصيغ مع تطور الثورة وتزايد قدرتها على توجيه هذه الاجهزة واخضاعها لرقابتها الكاملة ٠

٢ – تنظيم الجيش على أسس علمية حديثة وتطوير أساليب تدريبه وتعبئته وقدراته القتالية والفنية وزيادة تشكيلاته وامداده بأقوى وأحدث الاسلحة والمعدات ٠٠ كي يتمكن ، وعلى افضل وجه ، من تأدية واجباته المقدسة في الحفاظ على وحدة البلاد ودرء العدوان الامبريالي الصهيوني

والوقوف بوجه الاطماع الخارجية ٠

ان الدور المهم الذي قام به الجيش العراقي في حرب تشرين الاول ١٩٧٣ والذي كان مفاجأة لجهات كثيرة يحملنا اليوم مسؤوليات جسيمة ٠٠ فبالاضافة الى ضرورة الحفاظ على سمعة جيشنا في المنطقة ووضعه دائما في مستوى هذه السمعة فان القوى المعادية لابد أن تتخذ الكثير من الاحتياطات لمواجهة هذا التطور الجديد والخطير ، مما يستدعي من جانبنا نشاطا استثنائيا في تقوية جيشنا من كافة الوجوه ووضعه دائما على اهبة الاستعداد لمواجهة أي طارىء ٠٠ وتحقيق النصر المظفر في أية مواجهة ٠

أما بالنسبة لفروع القوات المسلحة الاخرى ٠٠ الاجهزة الامنية والشرطة وحرس الحدود فان مرحلة السنوات الخمس المقبلة تتطلب مواصلة السياسة والجهود التي بذلت خلال المرحلة السابقة لتعزيز خضوعها لرقابة الحزب وتوجيهه ولتطويرها من كافة الوجوه مع الاستفادة الكاملة من كل دروس المرحلة السابقة بايجابياتها وسلبياتها ٠ كما تتطلب المرحلة المقبلة تركيزا خاصا على جهاز الشرطة لتحديثه بصورة شاملة وسريعة وجعله جهازا في خدمة الشعب حقا في كل مناطق القطر ٠

٥ ـ التحولات الاجتماعية والثقافية

لابد دوما من التأكيد على اهمية التحولات الاجتماعية والثقافية وارتباطها الجدلي بالتحولات الوطنية والديمقراطية والاشتراكية ، وضرورة ان تمضي مسيرة التحول باتجاه تحقيق اهداف الثورة في نسق واحد تكمل كل حلقة فيه الاخرى ٠

ان مسيرة التحولات الاجتماعية والثقافية لم تتم ، خلال المرحلة الماضية ، بالسرعة والجذرية والشمول التي يطمح اليها الحزب وتتطلبها مهماته واهدافه القوميةوالاشتراكية والدور المطلوب ان تؤديه التجربة الثورية في القطر العراقي في حركة الثورة العربية ٠

ولابد من بذل الجهد المركز وبهمة ثورية ونظرة علمية لوضع التحولات الاجتماعية والثقافية في نسق واحد مع التحولات الجارية في الميادين الاخرى ولدفعها جميعا الى امام باتجاه الاهداف القومية والاشتراكية والديمقراطية ٠

واذا كانت المرحلة الماضية قد حفلت بالعقبات التي تعترض مسيرة التحولات الاجتماعية والثقافية الجذرية والشاملة فان مرحلة السنوات الخمس المقبلة برغم عدم خلوها من العقبات توفر بالتأكيد ظروفا افضل لانجاز هذه التحولات بالسرعة والمستوى والشمول التي يطمح اليها الحزب ٠

ان عقبات كالتي فرضتها ظروف ترسيخ سلطة الثورة ومجابهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية والخوف من مغبة الاندفاعات غير المحسوبة بسبب اثار التجارب السلبية السابقة واحتلال النزعة التجريبية موقعا كبيرا ، والافتقار الى التجربة الكافية في قيادة الدولة وغيرها لم تعد ، بعد خمس سنوات ونصف من تجربة الحزب في قيادة السلطة السياسية بنفس التأثير المعوق الذي كانت عليه خلال المرحلة السابقة ٠

ويستدعي ذلك الافادة الواعية والكاملة من الامكانات والظروف والخبرات التي توفرت نتيجة نضال الحزب خلال المرحلة السابقة للمضي قدما على طريق التحولات الاجتماعية والثقافية التي تشكل ركنا اساسيا من اركان النموذج الثوري الذي يطمح الحزب الى بنائه في القطر العراقي ٠

ولن تكون مسيرة التحولات في هذا الميدان الحساس خالية من المصاعب والعقبات وحتى الازمات ٠٠ ويجب الا نتوقع مضيها في طريق مستقيم ومتصاعد دائما ٠٠ فهذا الميدان يتصل اتصالا وثيقا بعقول الناس وعاداتهم المتوارثة ٠٠ كما انه من الميادين الهامة للمجابهة والصراع مع ظروف وقوى التخلف والردة ٠٠ غير ان علينا ، برغم ذلك ان نمضي في هذه المسيرة بهمة عالية وثقة وطيدة بالنجاح مع توفير كل ما تتطلبه من مستلزمات ودراسة كل ما تشترطه من حسابات دقيقة ٠

أ · جهاز الدولة :

ان المرحلة المقبلة يجب ان تشهد نشاطا واسعا ومركزا وجريئا لبناء الدولة العصرية الثورية · فبناء هذه الدولة ضرورة ثورية من ناحية كما انه ضرورة عصرية من ناحية اخرى · فالثورة لا يمكن ان تصون منجزاتها وتواصل مسيرتها وتعمق صلتها بالجماهير مع وجود بعض الاجهزة الحكومية التي لا تفهم تماما مغزى التحولات الثورية ولا تتجاوب معها تجاوبا صادقا وتتصرف بسلبية ولا ابالية وعدم شعور بالمسؤولية احيانا ، اضافة الى احتوائها لعناصر تنتمي موضوعيا الى قوى الردة ·· كما لا يمكن ان نثبت اقدامنا في هذا العصر وان نواجه ما فيه من مشكلات معقدة وتحديات خطيرة باجهزة حكومية ما يزال اغلبها متخلفا عن روح العصر واساليبه واتجاهاته الاساسية وغارقا في الممارسات البيروقراطية المتحجرة ومفتقرا الى الكفاءة العلمية والتقنية ·

وعلينا ان نعنى في عملية بناء الدولة العصرية الثورية بالبشر وبالوسائل معا ·· فالعناصر القيادية في اجهزة الدولة يجب ان تنتقى من بين الاشخاص المخلصين للثورة والمؤمنين بها والمتحمسين لبرامجها ومن المقتدرين على تأدية مهماتهم الوظيفية بكفاءة عالية ويجب اعادة النظر بصورة شاملة وعلى اسس موضوعية في اغلب اجهزة الدولة وتصفية بقايا المقاييس التي تقوم على الاعتبارات غير الموضوعية في اختيار الاشخاص للوظائف ·· كما ان اساليب بعض الاجهزة الحكومية ووسائلها المتخلفة يجب تصفيتها تصفية جذرية وشاملة واعتماد الاساليب والوسائل المنسجمة مع روح العصر وضروراته ·

ب · الاعلام والثقافة

ان الظواهر المرضية التي وجدت في هذا الميدان خلال المرحلة السابقة ، ظواهر البيروقراطية وضعف المبادرة والحماسة الثوريتين يجب العمل على تصفيتها نهائيا ويجب

العمل على جعل هذا القطاع طليعيا حقا ·· ومتقدما حقا ·

ان المرحلة المقبلة يجب ان تشهد الولادة الحقيقية والكاملة للاعلام الثوري ·· فلقد آن الاوان لان يكون للثورة اعلامها وثقافتها المعبران عنها تعبيرا دقيقا وصادقا وخلاقا وملهما للجماهير وللطلائع المثقفة ، لا في القطر العراقي فحسب ، وانما في الوطن العربي ·

وبالاضافة الى ضرورة تحقيق هذه المهمة كهدف اساس من اهداف الحزب والثورة فانها تحتل اهمية استثنائية نتيجة لما ينتظر الحزب والتجربة الثورية في هذا القطر وحركة الثورة العربية من هجوم وحصار من جانب الدوائر الامبريالية والرجعية يشكل الاعلام والثقافة ميدانا اساسيا من ميادينهما ·· فكما يتحتم علينا مغالبة هذا الهجوم والحصار في جميع الميادين وتحقيق الظفر على القوى الامبريالية والرجعية فان علينا ان نجابه اعلام وثقافة الامبرياليين والرجعيين وان نحقق الظفر عليهما ايضا ·

ويستدعي ذلك الاهتمام الفائق بالكادر وبناءه على اسس سليمة واشاعة الروح والممارسات الديمقراطية والابداعية في الاجهزة الاعلامية والثقافية وتقييم العاملين في هذه الاجهزة تقييما علميا وموضوعيا ومن ثم اتاحة الفرص امامهم وفقا لهذه الاسس · كما يستدعي نبذ الممارسات البيروقراطية ونزعات التوسع الافقي السطحي في هذا القطاع ·· كما تتطلب مرحلة السنوات الخمس المقبلة استقطاب العدد الاوسع من الفنانين والمثقفين والكتاب ورجال الاعلام الى جانب الثورة واشراكهم اشراكا فعالا في العملية الثورية التي يقودها الحزب في هذا الميدان والعمل على استقطاب الكفاءات العربية في هذه المجالات كافة ·

ج · التربية والتعليم

ان السنوات الخمس المقبلة يجب ان تكون مرحلة الشروع الشامل والمركز ببناء جهاز التربية والتعليم المنسجم مع مبادىء الحزب والثورة واهدافهما ·· ذلك الجهاز الذي

يربي اجيالا مشبعة بالمبادىء القومية والاشتراكية والديمقراطية وقادرة على اجراء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي يطمح اليها الحزب ·

ولم يعد من الجائز اطلاقا الاكتفاء ، خلال المرحلة المقبلة ، بوتيرة التحول والتطور التي جرت في ميدان التربية والتعليم خلال المرحلة السابقة ، فالزمن في هذا الميدان لن يكون في صالح الثورة الا اذا اجرينا التحولات والتطورات فيه بوتيرة سريعة وبصورة جذرية وشاملة ·

ان المرحلة المقبلة يجب ان تشهد وفي اقرب وقت ممكن اعداد مناهج دراسية جديدة بدءا من مناهج رياض الاطفال وصعودا الى اخر مراحل التعليم الجامعي موضوعة على ضوء مبادىء الحزب والثورة القومية والاشتراكية والديمقراطية ووفقا لما يستهدفان تحقيقه من اهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية سواء على صعيد القطر العراقي او على صعيد الوطن العربي · ويستدعي ذلك التصفية الجذرية والشاملة للافكار والاتجاهات الرجعية والبورجوازية والليبرالية الموجودة في مناهج التعليم وفي اجهزته كما يستدعي الحرص الشديد على تحصين النشء الجديد تحصينا فكريا وثقافيا ضد اي تيار او اتجاه فكري او ثقافي لا ينسجم مع مطامح امتنا العربية واهدافها الاساسية في الوحدة والحرية والاشتراكية ·

وتتطلب المرحلة المقبلة اعادة النظر في مؤسسات التربية والتعليم وبناءها وفقا لحاجات التحولات الثورية التي يقودها الحزب ·· ومن الامور الملحة والاساسية التركيز الشديد على الدراسات العلمية والتقنية التي توفر الكوادر اللازمة ومن مختلف المستويات والفروع لتحقيق التنمية الشاملة في البلاد والدخول بشكل حاسم في عصر التطور الاقتصادي والتقني في كل الميادين ·

كما تتطلب اعادة نظر جذرية وشاملة في اوضاع الجامعات وتحويلها من مراكز تقليدية لتخريج الطلبة الى مراكز لبناء الجيل الجديد ومراكز للبحث العلمي والتخطيط

للمستقبل والاسهام الطليعي في التحولات الثورية الجارية في القطر ·

د ـ التشريع :

ان الموقف الطبيعي بعد قيام الثورة وتوطدها وتشييدها نظاما ثوريا يعبر عن مصالح الطبقات الكادحة ويستند الى نظرية قومية واشتراكية وديمقراطية هو اعادة النظر في القوانين والتشريعات الموروثة لتغيير ما يتطلب التغيير واصلاح ما يتطلب الاصلاح والغاء ما يستوجب الالغاء ·

ان هذه المهمة لم تنجز خلال المرحلة الماضية بالشكل الذي تشترطه مبادىء الثورة واهدافها وتتطلبه عملية التغيير الثوري وان الجزء الاعظم مما تم في هذا الميدان كان بمبادرة مباشرة من قيادة الحزب والثورة ·

ولا بد ان تشهد مرحلة السنوات الخمس المقبلة انجاز هذه المهمة على نطاق شامل وجذري للقضاء على حالة عدم التوازن والاتساق القائمة في المجتمع بسبب وجود الثورة وتعبيرها من خلال قراراتها واجراءاتها عن مصالح الطبقات الكادحة وعن افكار الحزب القومية والاشتراكية والديمقراطية من ناحية ، ووجود اغلب القوانين السائدة التي تنظم العلائق الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وفق افكار ومصالح الطبقات والفئات التي ناضل الحزب ضدها واطاحت بها الثورة من ناحية اخرى ·

ان المرحلة المقبلة وبضوء التطور النوعي الذي احرزته الثورة في كافة الميادين تستدعي اجراء تغيير حاسم وشامل في التشريعات الموروثة ·· ووضعها بما ينسجم مع مبادىء الحزب والثورة ومع مستلزمات التحول الثوري الراهن وتطوره اللاحق وبما ينسجم مع ما اتخذته قيادة الثورة من اجراءات وما اصدرته من تشريعات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ·

وهناك مسألة لابد من التنبيه اليها وهي ان نقد القسم الاكبر من التشريعات القائمة واعتبارنا اياها تشريعات

متخلفة او حتى مناقضة لاهداف الثورة لا يجوز ان يقود الى خرقها اثناء تأدية العمل التفصيلي في اجهزة الدولة .. ان الطريق السليم لتغيير هذه التشريعات هو دراستها دراسة علمية وبالتالي تغييرها من خلال مؤسسات السلطة الثورية المختصة وبشكل متوازن مع مسيرة الثورة في كل الميادين .

هـ ـ المـرأة :

لم تشهد المرحلة الماضية القدر الكافي من النضال الايديولوجي والعملي على طريق تحرير المرأة من القيود الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي تعيق اسهامها الكامل والفعال في المجتمع وفي النهضة العربية التي يدعو اليها الحزب ويعمل لتحقيقها . ولابد ان تشهد المرحلة المقبلة نضالا ايديولوجيا وعمليا مركزا وشاملا لتأدية هذه المهمة الاساسية من مهمات الحزب والثورة .

ان علينا ان نعمل على توفير التعليم وفرص العمل الواسعة للمرأة وعلى مساواتها بالرجل في الجوانب الحقوقية ، كما ان علينا ان نناضل لفضح الاتجاهات والافكار الرجعية والمتخلفة التي تحط من قدر المرأة وتنظر الى وجودها الانساني من زاوية واحدة وان نضع حدا حاسما للمواقف والممارسات التي تنبع من المنطلقات البالية في النظرة الى المرأة .

كما يتحتم بذل اقصى الجهود في مختلف الانشطة والقطاعات والمجالات لتسريع عملية تحرر المرأة واحتلالها موقعها الطبيعي في المجتمع .

وفي هذا الشأن علينا ان نضع في حسابنا ونحن نناضل على طريق تحرير المجتمع ومن ضمنه المرأة ، ان لا تتخذ تدابيرنا طابعا متسرعا وانفعاليا وغير مدروس مما يتيح ذرائع واغطية للرجعية المحلية والعربية للتحرك المضاد للثورة .. كما ان علينا ان نحذر ونحذر من جعل العقلية الرجعية المضادة ذريعة

للتقاعس عن السير في خطة مبرمجة لتحقيق مهمات التحرر المطلوبة لان ابقاء القيود الراهنة التي تعيق تحرر المرأة هو بحد ذاته من اسباب بقاء الرجعية وقوتها .

و ـ محو الامية :

ان النشاط الذي بذل خلال المرحلة الماضية في ميدان محو الامية برغم ما تميز به من اندفاع وقدر من الاتساع لم يبلغ المستوى الذي يمكن ان يحقق انجاز هذه المهمة الاساسية من مهام الحزب والثورة .

لذلك فان المرحلة المقبلة يجب ان تشهد اعادة نظر جذرية وشاملة في الاساليب التي اتبعت في هذا الميدان للانتقال من مرحلة السعي الى « تقليص » الامية في المجتمع الى مرحلة « محوها » نهائيا فيه . فلقد اكدت تجربة المرحلة الماضية ، كما اكدت تجارب الشعوب من قبل ، عجز الاساليب الكلاسيكية عن تحقيق هذه المهمة في البلدان المتخلفة والتي تبلغ فيها الامية نسبة عالية بل خطيرة .

ان القضاء على الامية يتطلب حملة وطنية شاملة يقودها الحزب وتشترك فيها المنظمات الشعبية والقوات المسلحة ومؤسسات الدولة المختصة وتوظف فيها كل الطاقات الوطنية والجماهيرية المتاحة ، على ان توفر لهذه الحملة كل الامكانات المادية والعلمية اللازمة وان يؤشر لها سقف زمني محدد ومدروس .

ولابد ان تشهد السنوات الخمس المقبلة المباشرة بتطبيق الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية في كل انحاء العراق على ان يتم الانتقال فيما بعد الى تطبيق الزامية التعليم في المرحلة او المراحل اللاحقة وضمن خطة متدرجة ومتصاعدة .

ز ـ الشباب :

ان ما تحقق حتى الان في ميدان العمل بين الشباب وتنظيمهم ما يزال في المراحل الاولية التي لا تلبي طموحات

الحزب ولا تتناسب مع حاجات المرحلة وما تحفل به من مهمات كبيرة وتحديات خطيرة ·

وتتطلب المرحلة المقبلة ، بشكل ملح ، أن يقود الحزب بنفسه نشاطا حثيثا ومركزا لجعل منظمة الشباب الناشئة منظمة جماهيرية واسعة وفعالة في المجتمع بحيث تضم اكبر عدد من الشباب من الذكور والاناث في القطر وتسهم اسهاما نشيطا في نشر المبادىء القومية والاشتراكية والتربية ذات الصلة بينهم ، وفي غرس الروح والممارسات الثورية بين صفوفهم واشراكهم بشكل فعال في عملية البناء الثوري وفي الدفاع عن الوطن وتأدية المهمات القومية ·

ان الفرص التي فقدناها خلال المرحلة الماضية في هذا الميدان الحيوي يجب التعويض عنها خلال المرحلة المقبلة بنشاط واسع وجهود استثنائية ·

ح – القيم والممارسات الجديدة في المجتمع الثوري

أن برامج التحول الثوري الشاملة للمرحلة المقبلة وفي كافة الميادين تتطلب مواصلة النضال وعلى نطاق واسع وبهمة عالية لنشر القيم الوطنية والقومية وممارسات الشجاعة والتضحية وتحمل المسؤولية وحب العمل في المجتمع ، واستئصال القيم والممارسات والتقاليد البالية والضارة الموروثة عن عهود الاستعباد والتخلف ·

وتترتب على عاتق حزب البعث العربي الاشتراكي ومناضليه وقياداته مسؤوليات أساسية في هذا الشأن بما يبثونه من روح وما يعطونه من مثل صالح في السلوك كما تترتب مسؤوليات مهمة أيضا على عاتق المنظمات الشعبية وقياداتها ·

ومن الوسائل الاساسية في هذا الشأن مواصلة العمل بصيغة العمل الشعبي التي حققت خلال المرحلة الماضية نجاحا ملموسا في غرس القيم والممارسات الجديدة في المجتمع ·

ولابد أن تتخذ هذه الصيغة طابع المبادرات المخطط لها والمستمرة والمدروسة من كافة الوجوه التربوية والنفسية والانتاجية لتحقيق أغراضها كاملة ·

كما تحتل مسألة التدريب العسكري للجماهير أهمية خاصة في هذا الشأن ولابد من توسيع نطاقها بحيث تشمل اكبر عدد ممكن من أبناء الشعب ومن قواه المنظمة والشابة بوجه خاص · أن التدريب على السلاح يجب أن يكون أحد المقومات الاساسية في بناء الانسان الجديد والمجتمع الجديد ·· كما أن تدريب أعداد كبيرة من أبناء الشعب تدريبا عسكريا يوفر للبلاد جيشا احتياطيا الى جانب الجيش الوطني يمكن أن يسهم اسهاما فعالا في حماية الثورة والوطن وتأدية المهمات القومية ·

ولابد ان تشهد المرحلة المقبلة خطة واضحة لتشجيع المبادرات الفردية والجماعية بالحوافز المادية والمعنوية ·· وعلينا أن نبذل أقصى الجهود لان تشهد المرحلة المقبلة الانتشار الواسع ·· والانتصار الحاسم للقيم والممارسات الجديدة ·

يا جماهير شعبنا العظيم ··

أن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي يضع أمامكم هذا التقرير الذي يحتوي دراسة جادة وصادقة لتجربة المرحلة السابقة منذ انبثاق الثورة وحتى تاريخ انعقاده ، كما يحتوي برنامجا ثوريا لمرحلة السنوات الخمس المقبلة حتى انعقاد المؤتمر القطري التاسع ·

أن حزبكم ·· حزب البعث العربي الاشتراكي الذي انبثق من بينكم وناضل في صفوفكم عشرات السنين وقدم لكم التضحيات السخية وعبر عن آلامكم ، ومطامحكم ، ومصالحكم ليعاهدكم اليوم على المضي في النضال واثقا من حرصكم ومساندتكم كما يعاهدكم على أن يظل دائما امينا على مبادئه ووفيا للعهد الذي قطعه لكم في سبيل تحقيق امانيكم واهدافكم ·

ليكن البرنامج الذي اعده مؤتمرنا دليل عمل لنا جميعا

خلال المرحلة المقبلة .. ولنجند كل طاقاتنا بحماسة عالية وهمة لا تفتر وبنكران ذات في سبيل تطبيقه واجراء كل التحولات التحررية والديمقراطية والتقدمية التي تتطلبها المرحلة ، واقامة المجتمع المزدهر ، مجتمع الثورة والجماهير ، وتعزيز قاعدتنا الثورية المحررة في هذا الجزء من الوطن العربي لتكون ، دائما ، مركز اشعاع وقاعدة اسناد للجماهير العربية في كل مكان ولحركتها الثورية المناضلة تحت رايات الوحدة والحرية والاشتراكية .

× × ×

الثمن ٥٠ فلساً

مطبعة دار الثورة / بغداد